خطة الاستجابة الإنسانية

اليمن

دورة التخطيط
للبرامج الإنسانية

2021

مارس 2021

لمحة عامة عن هذه الوثيقة

تم توحيد هذه الوثيقة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق القطري للعمل الإنساني والشركاء. خطة الاستجابة الإنسانية هي عرض تقديمي للاستجابة الاستراتيجية المنسقة التي تمت صياغتها من قبل الوكالات الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للأشخاص المتضررين من الأزمة. تستند الخطة إلى أدلة الاحتياجات الموضحة في استعراض الاحتياجات الإنسانية.

صورة الغلاف

امرأة نازحة مع طفلها في موقع للنازحين داخلياً في محافظة الضالع، 23 فبراير 2020.
الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / محمود فاضل.

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أياً منها أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

أحصل على آخر المستجدات

OCHA

يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق العمل الإنساني لضمان حصول المتضررين من الأزمة على المساعدة والحماية اللتين يحتاجون إليهما. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على التغلب على العقبات التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات، ويتولى دور القيادة في حشد المساعدات والموارد نيابة عن منظومة العمل الإنساني.

www.unocha.org/yemen
twitter.com/ochayemen

Humanitarian RESPONSE

يهدف موقع Humanitarian Response (الاستجابة الإنسانية) إلى أن يكون الموقع الإلكتروني المركزي الذي يضم أدوات وخدمات إدارة المعلومات، مما يتيح تبادل المعلومات بين المجموعات القطاعية وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعمل في ظل الأزمات المطولة أو المفاجئة.

https://www.humanitarianresponse.info/operations/yemen

Humanitarian InSight

يدعم موقع Humanitarian InSight صناع القرار من خلال تيسير وصولهم إلى البيانات الإنسانية الرئيسية. يوفر هذا الموقع الإلكتروني أحدث المعلومات التي تم التحقق منها حول الاحتياجات الإنسانية وتنفيذ الاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى المساهمات المالية.

www.hum-insight.com

fts Financial Tracking Service

تُعد خدمة التتبع المالي المورد الأساسي للبيانات المحدثة باستمرار حول التمويل الإنساني العالمي، وتسهم بصورة رئيسية في صنع القرارات الاستراتيجية من خلال تسليط الضوء على الفجوات والأولويات، وبالتالي المساهمة في المساعدات الإنسانية الفعالة والكفؤة والقائمة على المبادئ.

fts.unocha.org/appeals/overview/2021

HDX

موقع Humanitarian Data Exchange (تبادل بيانات العمل الإنساني) هو منصة مفتوحة لتبادل البيانات حول الأزمات والمنظمات. الهدف من هذا الموقع الإلكتروني هو تيسير الوصول إلى بيانات العمل الإنساني واستخدامها لأغراض التحليل.

https://data.humdata.org/group/yem

الفهرس

05 مقدمة من منسق الشؤون الإنسانية

07 استعراض خطة الاستجابة

11 سياق وأثر الأزمة
15 الاستجابة حسب الهدف الاستراتيجي
16 الاستجابة المخطط لها
17 الأرقام الرئيسية لخطة الاستجابة الإنسانية
18 الاتجاهات التاريخية

20 الجزء الأول: الأولويات الاستراتيجية للاستجابة

21 1.1 الأوضاع الإنسانية والعوامل الكامنة المستهدفة بالاستجابة
33 1.2 الأهداف الإستراتيجية والأهداف المحددة ونهج الاستجابة
42 1.3 افتراضات التخطيط والقدرة التشغيلية والوصول
48 1.4 المساءلة أمام الفئات السكانية المتضررة
51 1.5 مركزية الحماية
52 1.6 العلاقة بين الجوانب الإنسانية والتنمية والسلام
53 1.7 نظرة عامة موحدة حول استخدام النقد متعدد الأغراض
55 1.8 منهجية حساب التكلفة

57 الجزء الثاني: مراقبة الاستجابة

58 2.1 نهج المراقبة
62 2.2 المؤشرات والأهداف

63 الجزء الثالث: أهداف واستجابات المجموعات القطاعية/القطاعات

64 لمحة عامة عن الاستجابة القطاعية
69 3.1 الأمن الغذائي والزراعة
74 3.2 التغذية
81 3.3 الصحة
86 3.4 المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
93 3.5 التعليم
98 3.6 الحماية
109 3.7 المأوى والمواد غير الغذائية
114 3.8 تنسيق وإدارة المخيمات
118 3.9 القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين
123 3.10 الخدمات اللوجستية(الإمداد والتموين)
126 3.11 آلية الاستجابة السريعة
129 3.12 التنسيق
132 3.13 المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ

134 الجزء الرابع: الملحقات

135 4.1 ماذا لو فشلنا في الاستجابة؟
137 4.2 كيف أُساهم
138 4.3 التعليقات الختامية (الهوامش)

عدن، اليمن
منذ تصاعد النزاع في اليمن، نزح أكثر من 4 ملايين شخص داخلياً، أكثر من 80 بالمائة منهم من النساء والأطفال، ويعيشون في مخيمات النازحين أو ضمن مجتمعات مضيفة، يونيو 2020.
الصورة: صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليمن

مقدمة من منسق الشؤون الإنسانية

في أوائل عام 2021، تواجه اليمن خطر الانزلاق إلى أزمة أكثر عمقاً. في حين يشار إليها بوصفها تجسد أسوأ أزمة إنسانية في العالم خلال السنوات الأربع الماضية، فإن البلاد تتجه الآن نحو أسوأ مجاعة شهدها العالم منذ عقود. ساعدت المستويات غير المسبوقة من المساعدات الإنسانية على تجنب حدوث مجاعة وكوارث أخرى في عام 2019، غير أن العوامل الأساسية المحركة للأزمة لا تزال قائمة. في ظل استمرار النزاع المسلح المدمر، أصبحت الفئات الضعيفة من السكان غير قادرة على التكيف بشكل متزايد.

اليوم في اليمن، فإن 20.7 مليون شخص، أي اثنان من كل ثلاثة يمنيين، بحاجة إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية. من بين هؤلاء، فإن 12.1 مليون شخص في حاجة ماسة؛ في حين يواجه أكثر من نصف السكان مستويات حادة لانعدام الأمن الغذائي. يُعد عدد حالات الإصابة بسوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة هو الأكبر الذي تم تسجيله على الإطلاق، في حين تنتشر الأمراض التي يمكن الوقاية منها وتتزايد معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات. يبذل الشركاء في مجال الصحة كل ما في وسعهم للتخفيف من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) ومواجهته، إلى جانب حماية النظام الصحي القائم من الانهيار. لا يزال النزاع يعصف بالأسر ويعرض المدنيين لمخاطر جسيمة ويتسبب في تعريض الرجال والنساء والفتيات والفتيان للقتل أو الإصابة. تسبب النزاع منذ اندلاعه في نزوح أكثر من 4 ملايين شخص، مما جعل اليمن تحتضن رابع أكبر أزمة للنازحين داخلياً على مستوى العالم.

تفاقم الوضع الإنساني في عام 2020 بسبب تصاعد النزاع وجائحة فيروس كورونا المستجد وتفشي الأمراض والأمطار الغزيرة والسيول الجارفة وآفة الجراد الصحراوي والانهيار الاقتصادي، وأزمة الوقود في المحافظات الشمالية، وتقليص المساعدات الإنسانية. عادت المستويات المقلقة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد للظهور ثانية، والتي تفاقمت بسبب الانكماش الاقتصادي الناجم عن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد. كانت بيئة العمل عرضة لقيود شديدة، واتسمت بتعرض الوصول لتحديات هائلة ولانعدام الأمن على نطاق واسع؛ الأمر الذي أعاق عملية تقديم مساعدات قائمة على المبادئ. في حين أن الجهود المبذولة على نطاق المنظومة قد أسفرت عن حدوث تحسن، فإن العمل جار لضمان استجابة قائمة على المبادئ وتمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الأشد احتياجاً. عندما يكون تقديم المساعدات القائمة على المبادئ في خطر، ستواصل الوكالات معايرة المساعدات من أجل خفض مستويات المخاطر وتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان وصول المساعدات إلى حيث ينبغي.

في العام الماضي، واجهت الاستجابة نقصاً كبيراً في التمويل، مما أجبر البرامج الرئيسية على الإغلاق أو التقليص. بحلول نهاية يناير 2021، تم استلام 1.9 مليار دولار أمريكي فقط، أي 56 بالمائة من المبلغ المطلوب لاستجابة عام 2020 والذي يبلغ 3.38 مليار دولار أمريكي. نتيجة لذلك، لم تحصل الأسر الجائعة سوى على نصف ما ينبغي أن تحصل عليه من الغذاء، فيما توقفت المرافق التي تقدم خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية عن تقديم تلك الخدمات. في الأعوام الماضية، أتاحت المساهمات السخية المقدمة من الجهات المانحة توسيع نطاق المساعدات الإنسانية في اليمن بشكل كبير وتراجع المستويات الكارثية لانعدام الأمن الغذائي والكوليرا والاحتياجات الإنسانية الأخرى. بالنسبة لعام 2021، فإن المؤشرات في ظل تصاعد النزاع وتدهور الوضع الاقتصادي وتردي سبل كسب العيش وانعدام الأمن الغذائي وحالة التغذية تشير إلى أن الاحتياجات ستزداد فقط. الصدمات، مثل تفشي الأمراض والأخطار الطبيعية وتسرب النفط المحتمل من ناقلة النفط "صافر"، تهدد بالتسبب في المزيد من المعاناة لملايين اليمنيين. إذا لم يتم تلقي التمويل الكافي هذا العام، فإن ذلك سوف يتسبب في عكس مسار المكاسب التي تحققت، وستغرق اليمن أكثر فأكثر في الأزمة.

على الرغم من التحديات الهائلة، قدم الشركاء المساعدات والدعم في مجال الحماية إلى 10.7 مليون شخص إجمالاً شهرياً في عام 2020. بحلول نهاية العام، وبعد دعوات مكثفة للسلطات، تمكنت الوكالات الإنسانية من الانتهاء من بعض التقييمات الرئيسية للاحتياجات والتي تأخر إجراؤها لفترة طويلة. أدى ذلك إلى تمكين إنشاء قاعدة أدلة قوية لاستعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021، والتي تستند إليها خطة الاستجابة الإنسانية هذه.

هذه الخطة هي الأولى في اليمن التي تستند إلى النهج المحسّن لدورة تخطيط البرامج الإنسانية، والذي يتيح إقامة روابط أقوى بين الاحتياجات والاستجابة، وزيادة التركيز على التحديات المتعددة القطاعات وتحديد أولويات الشمول. حدد استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 الفئات التي تواجه أعلى مستويات المخاطر ومناطق البلاد التي يعاني فيها الناس أكثر من غيرهم. مع إدراك أن الفئات الضعيفة تتأثر بشكل غير متناسب بالأزمة، فإن خطة الاستجابة هذه تضع احتياجاتها في مقدمة وصدارة أولوياتها. من خلال فهم أن فئات مختلفة تتأثر بشكل مختلف بالأزمة، فإن الخطة تحدد أيضاً نُهج الاستجابة الموجهة لتلبية الاحتياجات المحددة والتصدي للمخاطر التي تواجهها.

تحدد خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 الأهداف الاستراتيجية للوكالات الإنسانية واحتياجات التمويل لهذا العام. بشكل جماعي، يسعى المجتمع الإنساني للحصول على 3.85 مليار دولار أمريكي لتقديم مساعدات قائمة على المبادئ إلى 16 مليون شخص. تتمحور الاستجابة في عام 2021 حول ثلاثة أهداف استراتيجية: 1) الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات، 2) الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل كسب العيش، 3) حماية المدنيين ومساعدتهم. يُعد الشركاء العاملين في الخطوط الأمامية العمود الفقري للعملية وهم ضمن 167 شريك من الشركاء الذين سيتولون تنفيذ الاستجابة، مع التركيز على مجتمعات النازحين والمهمشين. عند تنفيذ الخطة، فإن تعزيز شراكة المجتمع الإنساني مع الحكومة اليمنية وسلطات أنصار الله سيكون أمراً ضرورياً.

أولئك الذين يقرؤون هذه الخطة مدعوون للتفكير في الأفراد اليمنيين، وخاصة الأكثر ضعفاً في البلاد، الذين يتضورون جوعاً ويعانون من الأمراض ويتحملون وطأة ما يقرب من ست سنوات من النزاع المسلح الذي طال أمده. بدون الدعم الكافي، سيتم وقف البرامج المنقذة للأرواح، وستكون العواقب وخيمة على الشعب اليمني. في حين أن الطريقة الوحيدة في نهاية المطاف لإنهاء الأزمة في اليمن هي من خلال التوصل إلى سلام دائم وشامل، هناك الآن فرصة لإحداث تغيير. الجهات المانحة مدعوة لاغتنام الفرصة للمساهمة بسخاء لتلبية احتياجات اليمنيين في كل مكان في البلاد ومساعدتهم على البقاء على قيد الحياة لعام آخر.

استعراض خطة الاستجابة

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء المنفذين
2017 مليون	16 مليون	3.85 مليار دولار أمريكي	167

خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2021 بحاجة إلى تمويل وقدره 3.85 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 16 مليون شخص، أي 77 بالمائة من أصل 20.7 مليون شخص في اليمن ممن هم بحاجة إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية بسبب النزاع المسلح الذي طال أمده والأخطار الطبيعية المتكررة والنزوح والانهيار الاقتصادي وتدهور البنية التحتية والخدمات الأساسية.

تستند خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام إلى استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021، والذي يحدد الأسباب والعوامل المحركة وحجم احتياجات السكان؛ وأيضاً يحدد درجة الاحتياج في أوساط السكان والفئات والمواقع.

إب، اليمن
فتاة نازحة تضع كمامة على وجهها خلال أنشطة التوعية التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة حول فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) في محافظة إب، 2020.
الصورة: المنظمة الدولية للهجرة

تتضمن استجابة عام 2021 ثلاثة أهداف إستراتيجية شاملة: 1) الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات، 2) الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل كسب العيش، 3) حماية المدنيين ومساعدتهم. سيعطي الشركاء العاملين في المجال الإنساني الأولوية لمكافحة الجوع من خلال تقديم المساعدات الغذائية ودعم سبل كسب العيش، والحد من تفشي الكوليرا والأمراض المعدية، وتقديم الخدمات الأساسية للنازحين داخلياً الذين يعيشون في ظروف ومواقع الطوارئ، وحماية المدنيين والدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعادة تأهيل البنية التحتية العامة لإتاحة تقديم الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح إلى السكان. تغطي خطة الاستجابة فترة سنة واحدة. بالنظر إلى شدة الاحتياجات في اليمن، فإن توقيت التدخلات يُعد أمراً بالغ الأهمية، على الرغم من أن نطاقها يعتمد على مستويات التمويل.

تم تطوير خطة الاستجابة الإنسانية باستخدام النهج المحسّن لدورة تخطيط البرامج الإنسانية، والذي يسهل التحليل المشترك بين القطاعات وتحديد شدة الاحتياجات[1]. يساعد النهج المحسّن لدورة تخطيط البرامج الإنسانية على تيسير التوصل إلى فهم أفضل للأوضاع والاحتياجات الإنسانية المترابطة وأثرها على الفئات السكانية والمواقع الجغرافية المختلفة.

تسترشد خطة الاستجابة الإنسانية هذه بإطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات، وهو عنصر مركزي في النهج المحسّن لدورة تخطيط البرامج الإنسانية[2]. يقيس إطار التحليل المشترك بين القطاعات الاحتياجات استناداً إلى المؤشرات المتعلقة بالأوضاع الإنسانية على نحو ما تحدده مستويات المعيشة والقدرة على التكيف والسلامة الجسدية والنفسية، فضلاً عن تصنيفات الشدة التي تتراوح من واحد (لا توجد / الحد الأدنى) إلى خمسة (الكارثة)[3]. بناءاً على هذا التحليل، تحدد خطة الاستجابة الإنسانية أولويات احتياجات الرجال والنساء والفتيان والفتيات في المناطق الجغرافية التي تسود فيها تصنيفات الشدة عند مستويات ثلاثة (الأزمة) وأربعة (الطوارئ) وخمسة (الكارثة)؛ وتسلط الضوء على الفئات الضعيفة التي تكون بشكل غير متناسب بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. يشمل ذلك النازحين واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهمشين[4].

في عام 2020، وعلى الرغم من التحديات الخطيرة التي واجهت الوصول والناشئة عن المعوقات البيروقراطية والقيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، قام الشركاء العاملين في المجال الإنساني بإجراء أكثر من 343 تقييم وفرت قاعدة أدلة بالغة الأهمية لاستعراض الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021. تضمنت التقييمات الرئيسية تقييم الأمن الغذائي وسبل كسب العيش على مستوى المديريات في جميع أنحاء البلاد الذي تم إجراؤه على مستوى الأسرة و 232 تقييم في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة و 15 تقييم في مجال الصحة. أيضاً، وفرت تحليلات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بيانات أساسية حول انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد. تم إدخال هذه البيانات في مجموعة من قواعد البيانات، بما في ذلك 15 مؤشر لإطار التحليل المشترك بين القطاعات وثلاثة مؤشرات حيوية، والتي تم استخدامها لتحديد شدة الاحتياجات وعدد الأشخاص المحتاجين[5].

يفرض السياق الحالي في اليمن العديد من التحديات، بما في ذلك النزاع الطويل الأمد والمدمّر والمعوقات الشديدة التي تعترض الوصول والتدهور التدريجي لأصول التنمية. استجابة لذلك، ابتكر المجتمع الدولي طريقة تجمع بين أكبر عملية إنسانية في العالم ومستويات غير مسبوقة لتمويل التنمية في سياق النزاع لتلبية الاحتياجات الملحة والحفاظ على المؤسسات الوطنية والتخفيف من الضعف[6]. هذا النهج لدمج الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام يُعد ضرورياً لمعالجة الأسباب المنهجية للنزاع والضعف ولتعزيز القدرة على التكيف في مواجهة الصدمات المتكررة. تعتبر النُهج الإنسانية والإنمائية ونُهج بناء السلام المتكاملة أساسية لتنفيذ هذه الخطة.

قام الشركاء العاملين في المجال الإنساني بتعديل عملياتهم في عام 2020 للاستجابة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد العالمية. الآن، تم دمج جهود الوقاية من تفشي فيروس كورونا المستجد وكبحه والاستجابة له في خطط الاستجابة الخاصة بالمجموعات القطاعية ودمجها في التخطيط الشامل للاستجابة، والذي أخذ في الاعتبار الأثر الصحي وغير الصحي للجائحة. بالإضافة إلى ذلك، تم دمج تدابير التخفيف وطرق العمل المراعية لفيروس كورونا المستجد في جميع الأنشطة.

تعد احتياجات الحماية مسألة مركزية وتمس كل جانب من جوانب الأزمة، بدءاً من سقوط الضحايا المدنيين إلى مخاطر الحماية الناجمة عن عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء والدخل. تتفاقم هذه المخاوف بسبب تقاطع الاحتياجات الناشئة عن النزاع والنزوح المطول والتدهور الاقتصادي ونضوب الموارد والأصول وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والكوارث ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والتعليم والصحة واللجوء إلى آليات التكيف الضارة.

تماشياً مع استراتيجية الحماية الخاصة بالفريق القطري للعمل الإنساني في اليمن، فإن مركزية مفهوم الحماية تدعم خطة الاستجابة الإنسانية هذه وتضع أساساً لاتخاذ القرارات والاستجابة المتسقة والإستراتيجية والموجهة. توضح خطة الاستجابة الإنسانية هذه كيفية دمج تعميم مراعاة الحماية ومبادئ "لا ضرر ولا ضرار" والمساواة بين الجنسين والمساءلة أمام السكان المتضررين ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الخطط الخاصة بكل مجموعة قطاعية وكيف سيتم تعزيزها في جميع مراحل الاستجابة. كما توضح الكيفية التي سيقوم الشركاء العاملين في المجال الإنساني من خلالها برصد تصورات المجتمع عن ما يتم تقديمه من مساعدات إنسانية ودعم في مجال الحماية، بما في ذلك مدى شعور السكان المستهدفين بالتشاور معهم وإبلاغهم بشأن العملية وتقديم المساعدات وما إذا كانت آليات تقديم الشكاوى والملاحظات تستجيب للمخاوف التي أُثيرت من قبلهم.

تم أيضاً تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في سائر مواضع خطة الاستجابة الإنسانية هذه، والتي تم تطويرها مع إدراك أن النساء والرجال والفتيات والفتيان يعانون من الأزمة بشكل مختلف وفقاً لأدوارهم وعلاقاتهم حسب نوع جنسهم. تم إيلاء اهتمام خاص للعوامل المتعلقة بنوع الجنس المتعددة والمتقاطعة التي تؤثر على الاحتياجات.

ستقوم هيئات تنسيق محددة، مثل شبكة النوع الاجتماعي وشبكة منسقي المجموعات القطاعية المعنيين بالنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والمجموعة القطاعية الفرعية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وشبكة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين وفريق عمل المشاركة المجتمعية وفريق عمل الإدماج، بالإشراف على إدماج هذه المسائل عند بدء تنفيذ الاستجابة. ستتم مراعاة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة في كل مرحلة من مراحل الاستجابة وسيتم تطبيق مؤشر نوع الجنس والعمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لضمان أن يكون العمل الإنساني مستجيباً وشاملاً لجميع الأشخاص المتضررين[7]. تماشياً مع سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني، سيعمل الشركاء على تعزيز إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في تقييمات وتصميم ومراقبة واستعراض جميع أنشطة واستجابات المجموعات القطاعية. تشمل الجهود ذات الصلة مساعدة المجموعات القطاعية على تطبيق تدابير المساواة بين الجنسين في مراحل تصميم ومراقبة واستعراض أنشطة المجموعات القطاعية[8].

بسبب الاحتياجات المتداخلة المتعددة لليمنيين وغير اليمنيين المتأثرين بالأزمة، وخاصة الأشخاص الأكثر ضعفاً، تحدد خطة الاستجابة الإنسانية فرصاً لتعزيز الاستجابة المشتركة بين المجموعات القطاعية. تم التركيز على تحديد وتلبية الاحتياجات بصورة شاملة والتعاون المتعدد القطاعات والنهج المتقاربة وحشد الموارد. تقدم خطة الاستجابة الإنسانية هذه أمثلة عديدة للاستجابات المشتركة بين المجموعات القطاعية. من هذه الأمثلة الجمع بين المساعدات في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والحماية والمأوى/المواد غير الغذائية المياه والصرف الصحي والنظافة المقدمة للسكان الذين يواجهون التحديات المتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات. ثمة مثال آخر يتجسد في النهج المشترك للمجموعات القطاعية للصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة والتغذية والأمن الغذائي والزراعة للحد من مخاطر المجاعة وسوء التغذية الحاد. تم تضمين مزيد من التفاصيل حول النهج متعددة القطاعات في الأبواب المخصصة للمجموعات القطاعية.

تشمل طرق الاستجابة الإنسانية الخدمات والمساعدات العينية والمساعدات النقدية والقسائم، بما في ذلك المساعدات النقدية متعددة الأغراض المستخدمة لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات المتعددة وخاصة النازحين داخلياً. تتيح الطرق متعددة القطاعات في حالات الطوارئ تقديم مساعدات عاجلة منقذة للأرواح للأشخاص النازحين حديثاً. على سبيل المثال، تقوم آلية الاستجابة السريعة بإجراء تقييم سريع للحماية وتوزيع مجموعات الاستجابة العاجلة التي تتضمن حصص الغذاء ومستلزمات النظافة الأساسية ومستلزمات العبور على النازحين داخلياً في غضون 72 ساعة من النزوح. يحدد الشركاء الطرق المناسبة بناءاً على اعتبارات تقييمات السوق والجدوى التشغيلية والتحليل السياقي وتفضيلات المجتمع. التدخلات الأخرى الخاصة بالمساعدات النقدية متعددة الأغراض المستندة إلى تقييمات الضعف الاجتماعي تستهدف النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة الأكثر ضعفاً (الأسر التي تعيلها نساء والأسر التي يعيلها أشخاص من ذوي الإعاقة وأشخاص آخرون لا يحصلون على دعم مجتمعي)، مما يوفر شريان حياة لتجنب تكرار اللجوء إلى آليات التكيف الضارة.

استرشدت خطة الاستجابة الإنسانية هذه بتجربة تنفيذ خطط الاستجابة السابقة في اليمن وتهدف إلى البناء على الإنجازات السابقة إلى جانب دمج الدروس المستفادة من التحديات التي تمت مواجهتها[9]. تشمل جوانب هذا النهج تطوير قاعدة أدلة أقوى وتعزيز آليات المساءلة أمام السكان المتضررين وتحديد أولويات الفئات والمواقع التي تعاني من الضعف وطرق الاستجابة المرنة وتحسين تدابير التخفيف من المخاطر وتكييف وتعزيز تدابير التأهب لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

من المهم الإشارة إلى أن البيانات الشاملة على مستوى البلاد غير متوفرة في اليمن. لم يكن تتبع النزوح ممكناً في جميع أنحاء البلاد وهناك فجوات في المعلومات حول القضايا الحساسة مثل الاستبعاد والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. أثرت القيود المفروضة على الوصول على إجراء تقييمات تراعي النوع الاجتماعي وجمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على جودة البيانات وأضعفت الاستخدام المنهجي لتحليل النوع الاجتماعي في كل مراحل الاستجابة الإنسانية في اليمن. تشمل فجوات المعلومات الإضافية معدل الوفيات وانتشار الإعاقة واحتياجات دعم الصحة النفسية. في ظل عدم توفر البيانات ولأغراض استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021، تم تطبيق التقدير العالمي لمنظمة الصحة العالمية البالغ 15 بالمائة لانتشار الإعاقة في جميع البلدان، بما في ذلك البلدان التي لا توجد فيها نزاعات؛ من المتوقع إلى حد بعيد أن يكون العدد الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن أعلى من ذلك بكثير. أشارت تقديرات المجموعة القطاعية للتغذية إلى أن انتشار الإعاقة بين الأطفال دون سن الخامسة يبلغ 10 بالمائة، استناداً إلى الإرشادات الخاصة بمجموعة التغذية العالمية. حيثما توجد فجوات في المعلومات، تم استخدام التقديرات لأغراض التخطيط وبُذلت الجهود لجمع البيانات عبر أدوات متخصصة.

مأرب، اليمن
مساكن ايوائية للنازحين داخلياً في صحراء مأرب، محافظة مأرب، ديسمبر 2020.
الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/جايلز كلارك

سياق وأثر الأزمة

ظلت اليمن تجسد أسوأ أزمة إنسانية في العالم لأربع سنوات متتالية. تسببت ست سنوات من النزاع المدمر في وقوع وفيات وإصابات على نطاق واسع وإلحاق أضرار جسيمة أخرى بمئات الآلاف من المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية ونزوح أكثر من 4 ملايين شخص. تفاقم أثر النزاع بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة وتفشي الأمراض والكوارث الطبيعية، مما تسبب في زيادة الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات صاعقة. عادت المستويات المقلقة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد للظهور ثانية، وهو أمر ناجم إلى حد كبير عن النزاع والانخفاض الكبير في التمويل الإنساني والركود الاقتصادي الذي تفاقم بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

كان للنزاع المستمر أثر مدمر على المدنيين. منذ اندلاعها، تسببت الحرب في مقتل ما يقدر بنحو 233,000 شخص، بما في ذلك 131,000 شخص لأسباب غير مباشرة مثل المضاعفات الناجمة عن نقص الغذاء والخدمات الصحية والبنية التحتية[10]. تسبب العنف المسلح في سقوط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين. في عام 2020، أشارت التقديرات إلى مقتل أو إصابة أكثر من 2,000 مدني نتيجة للنزاع؛ من بين كل أربعة منهم كان واحداً من الأطفال[11]. كان للنزاع أثر بالغ على حرية تنقل المدنيين وسبل كسب عيشهم ووصولهم إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية: في عام 2020، وقعت نحو 1,000 حادثة عنف مسلح استهدفت منازل الأشخاص و 42 حادثة استهدفت الأسواق، فيما تضررت 26 بنية تحتية للنقل[12]. بالإضافة إلى ذلك، وقع أكثر من 374 هجوم استهدف المدارس والمستشفيات و 237 حادثة استخدمت فيها المرافق التعليمية والصحية للأغراض العسكرية[13]. يتفاقم تأثير النزاع على المدنيين بسبب استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة بما في ذلك في المناطق المكتظة بالسكان وحوادث الإصابات الجماعية التي أودت بحياة عشرات الأشخاص في عام 2020[14].

اليمن تحتضن رابع أكبر أزمة للنازحين داخلياً بسبب النزاع على مستوى العالم. يوجد في اليمن على الأقل 4 ملايين شخص من النازحين داخلياً[15]. معظم النازحين داخلياً هم ممن نزحوا لعامين أو أكثر، مما يُضعف قدرتهم على التحمل ويستنزف مواردهم ويفرض عبئاً إضافياً على المجتمعات المضيفة التي لديها احتياجات إنسانية أيضاً. يعيش أكثر من مليون شخص من النازحين داخلياً في ما يقرب من 1,600 موقع للنازحين داخلياً، مع حقيقة أن 48 بالمائة من النازحين داخلياً يعيشون في مواقع مضيفة على بعد خمسة كيلومترات من المواقع التي تحتدم فيها الأعمال العدائية، ومعظمها عبارة عن مستوطنات عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والغذاء والرعاية الصحية[16]. في عام 2021، من المتوقع أن يضطر عدد آخر يبلغ 670,000 يمني إلى الفرار من ديارهم بسبب النزاع والأخطار الطبيعية[17].

تصاعدت حدة النزاع مع بداية عام 2021. توجد الآن 49 مديرية متأثرة بشكل مباشر بسبب خطوط المواجهة النشطة في اليمن، مقابل 35 مديرية في بداية عام 2020. تندلع الأعمال العدائية بصورة متكررة في محافظات عدن وأبين وتعز وتصاعدت في المناطق الحدودية لمحافظات الجوف ومأرب وصنعاء وعلى امتداد خطوط المواجهة الحالية في محافظات الحديدة وحجة والضالع والبيضاء وصعدة وتعز. الكثير من هذه المناطق التي تحتدم فيها الأعمال العدائية تزحف نحو المناطق المكتظة بالسكان وتنطوي على استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الأثر الواسع النطاق. في بعض المحافظات، أدى تصاعد الأعمال العدائية إلى ارتفاع عدد الضحايا المدنيين بما في ذلك في الجوف والبيضاء ومأرب، حيث تسببت أعمال القصف والهجمات الصاروخية والغارات الجوية في سقوط ما يقدر بنحو 421 شخص من الضحايا المدنيين خلال العام الماضي[18].

لا تزال التسوية السياسية الشاملة بعيدة المنال. لا تزال الجهود جارية لتنفيذ اتفاقية ستوكهولم التي تم التوصل إليها في عام 2018، والتي أقرت وقف إطلاق النار في الحديدة واستحدثت تدابير أخرى تهدف إلى تمهيد الطريق للتوصل إلى حل سياسي أشمل. في حين أن معظم المواجهات تحدث بين الحكومة اليمنية، بدعم من التحالف الذي تقوده السعودية، وسلطات أنصار الله، فقد اندلعت أعمال عدائية بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي بشكل متقطع في عام 2020. في نوفمبر 2019، توسطت المملكة العربية السعودية في اتفاق الرياض لإنهاء القتال بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أصبح الآن ممثلاً في الحكومة اليمنية التي تم تشكيلها في ديسمبر 2020. هناك آمال كبيرة معلقة على الحكومة اليمنية في أن تعمل على تعزيز الاستقرار وتيسير عملية تقديم المساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ.

تقلص حجم الاقتصاد اليمني بأكثر من النصف منذ اندلاع النزاع. يعيش أكثر من 80 بالمائة من اليمنيين تحت خط الفقر حالياً. يتجلى الانهيار بأوضح صورة في فقدان الدخل وانخفاض قيمة الريال اليمني وفقدان الإيرادات الحكومية ، وارتفاع أسعار السلع الأساسية والقيود المفروضة على الواردات، بما في ذلك الوقود. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 40 بالمائة من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الأساسي. تسبب التباطؤ العالمي بسبب فيروس كورونا المستجد في انخفاض حاد في التحويلات المالية من اليمنيين العاملين في الخارج – المصدر الأكبر للعملات الأجنبية في اليمن وشريان حياة لملايين الأسر. شهد اليمنيون الذين لا يزال لديهم مصدر للدخل انخفاضاً في قدرتهم الشرائية. في ظل استيراد حوالي 90 بالمائة من المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى، فإن انهيار العملة أدى إلى ارتفاع الأسعار وترك ملايين الأشخاص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

المجاعة تلوح في الأفق ومعدلات سوء التغذية تصل إلى مستوى قياسي. في ظل استمرار الأزمة، يعاني ما يقرب من نصف عدد السكان في اليمن من الجوع، وبحلول يونيو 2021 من المتوقع أن يعاني أكثر من نصفهم من الجوع. سجلت معدلات حالات الإصابة بسوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة أعلى مستوياتها على الإطلاق. في بعض المناطق، يعاني طفل واحد من كل أربعة أطفال من سوء التغذية الحاد. يكون انعدام الأمن الغذائي أكثر حدة في مناطق احتدام النزاع أو المناطق المحيطة والتي يكون الوصول الإنساني إليها محدوداً بسبب الوضع الأمني. في حين أن الوضع الإنساني في البلاد شهد تحسناً بعد أن بلغ انعدام الأمن الغذائي ذروته في عام 2018، أدى استمرار النزاع والأزمة الاقتصادية ونقص التمويل إلى تعريض حياة الملايين للخطر. يشير تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لانعدام الأمن الغذائي الحاد إلى أنه من المتوقع أن 16.2 مليون شخص سوف يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة وما يليها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) في عام 2021، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل بما في ذلك النزاع والصدمات البيئية وضعف النظم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية[19]. من المتوقع أن يبلغ عدد حالات الإصابة بسوء التغذية الحاد في عام 2021 ما يقرب من 2.3 مليون حالة للأطفال دون سن الخامسة وأكثر من مليون حالة للنساء الحوامل والمرضعات، وفقاً لتحليل سوء التغذية الحاد في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي[20].

المستويات المرتفعة للأمراض المعدية وانعدام الأمن الغذائي والممارسات السيئة لتغذية الرضع وصغار الأطفال وعدم كفاية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والآثار الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد والصدمات الاقتصادية، كلها عوامل رئيسية محركة لارتفاع معدلات سوء التغذية. خطر المجاعة المتزايد يُبرز بكل وضوح الحاجة إلى نهج شمولي لاحيلولة دون وقوع المجاعة يربط بين المساعدات المنقذة للأرواح والتدابير المتخذة لتعزيز القدرة على التكيف وإنهاء النزاع.

تتفاقم أوجه الضعف في ظل استمرار النزاع، في الوقت الذي تفتقر فيه اليمن إلى البنية التحتية لاحتواء انتشار الأمراض وخفض معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات. يموت طفل واحد على الأقل كل عشر دقائق في اليمن بسبب أمراض يمكن الوقاية منها[21]. كانت هناك ست موجات لتفشي الأمراض المعدية في عام 2020 بما فيها الكوليرا وحمى الضنك والدفتيريا والملاريا وفيروس شلل الأطفال المستمد من اللقاح من النوع 1 وفيروس كورونا المستجد، ومن غير المتوقع أن تتغير الظروف في عام 2021 بسبب الضعف المستمر والشديد الذي يعانيه السكان والافتقار إلى القدرة على احتواء انتشار الأمراض وتقديم العلاج. النظام الصحي مثقل بالأعباء: 51 بالمائة فقط من المرافق الصحية في اليمن تعمل حالياً (تعرض العديد منها للضرر أو الدمار بسبب النزاع)؛ وتلك التي لا تزال تعمل تعاني من نقص حاد في الموظفين وغير قادرة على تقديم الخدمات الصحية الحيوية. أقل من

عدن، اليمن
محافظة عدن، مارس 2019.
الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/جايلز كلارك

عدن، اليمن
فتيان صغيران في شارع تعرض للتدمير بسبب النزاع في محافظة عدن.
الصورة: برنامج الأغذية العالمي / ريم ندا

نصف سكان اليمن وأقل من 10 بالمائة من النازحين داخلياً الذين يعيشون في مواقع مضيفة يمكنهم الوصول إلى المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي الملائمة[22]، في حين أن نصف مواقع النازحين داخلياً فقط تحظى بالدعم من خلال خدمات التغذية[23]. على الرغم من التغلب على تفشي وباء الكوليرا الأكبر في التاريخ المسجل، لا تزال اليمن تعاني من الظروف الكامنة التي تسببت في تفشي المرض وأدت إلى ارتفاع مستويات الإصابة بالمرض والوفيات.

أدى تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد إلى تفاقم الاحتياجات الحالية وإرهاق الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. في عام 2020، تسبب الفيروس في إحداث ضغط إضافي على المرافق القائمة وأدى إلى تراجع الاستفادة من الخدمات الصحية، إذ أن الخوف منع الناس من التماس العلاج لحالات مرضية أخرى. أحدثت الجائحة صدمة للاقتصاد اليمني، الأمر الذي أدى إلى فقدان سبل كسب العيش وتقييد الوصول إلى الخدمات وتقليص التحويلات المالية، المصدر الأكبر للعملات الأجنبية في اليمن. تضمنت الآثار الأخرى للجائحة تعرض البيئة التشغيلية للتقييد بسبب تنفيذ التدابير الوقائية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، مما خلق تحديات أمام تخطيط الاستجابة الإنسانية وعمليات المراقبة. في ظل عدم وجود بيانات وبائية موثوقة بسبب عدم وجود تقارير رسمية ونقص مرافق الفحص وضعف الوصول إلى الرعاية الطبية والخوف من التماس العلاج، فقد سعى الشركاء في مجال الصحة جاهدين لفهم الحجم والنطاق الكاملين لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد في اليمن. أيضاً، أدى تفشي فيروس كورونا المستجد إلى زيادة مخاطر الحماية، بما في ذلك ردود الفعل العنيفة ضد الفئات الضعيفة والمهمشة أصلاً، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الذين تم نقل واحتجاز الكثير منهم قسراً وتعريضهم لظروف غير إنسانية أثناء الجائحة.

في عام 2020، ألحقت الكوارث الطبيعية الدمار بالمجتمعات المحلية. تسببت السيول الجارفة في مقتل وإصابة عشرات الأشخاص وتدمير منازل آلاف الأسر، وساعدت في انتشار الأمراض ونتج عنها تفاقم مخاطر الحماية. في جنوب وشرق اليمن، تسببت الأمطار الغزيرة والسيول في فقدان أكثر من 300,000 شخص، معظمهم من النازحين داخلياً الذين يعيشون في مواقع النازحين، لمنازلهم ودخلهم وسبل كسب عيشهم. حدثت هذه السيول في أعقاب سنوات عدة شهدت نشاط الأعاصير الشديدة بشكل غير طبيعي. في الوقت نفسه، أدت الأسراب غير المسبوقة للجراد الصحراوي إلى تقويض سبل العيش القائمة على الزراعة والأمن الغذائي، مما ترك الأسر، ولا سيما الأسر التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية، عرضة لخسائر كبيرة في المحاصيل أو المراعي وانعدام الأمن الغذائي. تتأثر اليمن بشدة بالآثار المرتبطة بتغير المناخ مثل الجفاف والسيول الشديدة والآفات وتفشي الأمراض المفاجئ وتغير أنماط هطول الأمطار وزيادة وتيرة العواصف وشدتها وارتفاع مستوى سطح البحر. ثمة خطر بيئي خطير آخر يتمثل في ناقلة النفط "صافر"، الراسية قبالة ساحل الحديدة. في حال حدوث تسرب منها أو انفجارها، فإن ذلك من شأنه أن يدمر المجتمعات الساحلية في اليمن وفي الدول المجاورة ويمكن أن يتسبب في إغلاق ميناء الحديدة – الذي تدخل عبره معظم المواد الغذائية إلى البلاد – لمدة تصل إلى ستة أشهر.

أدى النزاع إلى تهالك الخدمات العامة. أدى النزاع والانهيار الاقتصادي إلى حدوث تدهور كبير في نوعية وكمية وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية الأساسية في اليمن. فقط نصف المرافق الصحية وثلثي المدارس التي كانت تعمل قبل النزاع ما زالت تعمل، وتعمل البنية التحتية للمياه بكفاءة تبلغ أقل من 5 بالمائة[24]. الطرق، بما في ذلك طرق مرور الشاحنات الرئيسية التي تربط بين شمال اليمن وجنوبه، مغلقة أو متضررة، وأصبحت غير قادرة على إسناد الحمولة المطلوبة للحفاظ على النقل السريع للسلع الأساسية إلى الأسواق المحلية. تشير التقديرات إلى أن حوالي 90 بالمائة من السكان يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الكهرباء التي توفرها الحكومة، إلى جانب النقص المزمن في الإمداد ونقص الطاقة المنتجة من محطات الكهرباء والأضرار وعدم كفاية الصيانة ونقص الوقود. أيضاً، لا تتوفر خدمات الاتصالات والإنترنت الآمنة والتي يمكن التعويل عليها، مما يضاعف من التحديات الاقتصادية والقيود التي تعيق قدرة الوكالات الإنسانية على العمل[25].

تسببت الحرب في عكس مسار المكاسب الإنمائية. كانت اليمن تعتبر فعلياً البلد الأكثر فقراً في الشرق الأوسط قبل تصاعد النزاع، إلا أن التقدم الذي تم إحرازه في القطاعات الرئيسية بحلول عام 2014 قد تم محوه الآن. ازدادت الحاجة إلى دعم التعافي والتنمية بشكل كبير منذ عام 2015. تشير تقديرات الخبراء المستقلين إلى أن التنمية البشرية قد تراجعت بالفعل 21 عاماً إلى الوراء. في حال استمر النزاع حتى عام 2030، فإنهم يقدرون أن التنمية ستعود إلى الوراء بنحو أربعة عقود[26].

الاستجابة حسب الهدف الاستراتيجي

قام الفريق القطري للعمل الإنساني في اليمن بتطوير ثلاثة أهداف استراتيجية لتوجيه استجابة عام 2021، مسترشداً بالاحتياجات والأولويات المحددة في استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021. تشمل الأهداف الاحتياجات المتعددة والمتداخلة التي يعاني منها الناس في اليمن وتهدف إلى تيسير الاستجابة المتكاملة عبر القطاعات[27].

الهدف الاستراتيجي الأول: الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات

يتوخى الهدف الاستراتيجي الأول الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات المرتبطة بالأزمة في أوساط الفئات الأكثر ضعفاً من خلال توفير المساعدات والخدمات الصحية الآمنة والكريمة والمياه والصرف الصحي والنظافة وصيانة البنية التحتية الأساسية في المناطق الأكثر ضعفاً.

الهدف الاستراتيجي الثاني: الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش

يتوخى الهدف الاستراتيجي الثاني مساعدة ملايين اليمنيين المعوزين على التغلب على الجوع من خلال تقديم المساعدات المتصلة بالغذاء وسبل كسب العيش والتغذية، وزيادة دخل الأسرة والقدرة على التكيف أمام الصدمات والدعوة إلى اتخاذ تدابير تحقق الاستقرار الاقتصادي.

الهدف الاستراتيجي الثالث: حماية المدنيين ومساعدتهم

يتوخى الهدف الاستراتيجي الثالث الوقاية من مخاطر الحماية والتخفيف منها وتيسير سبل الانتصاف للنساء والرجال والفتيات والفتيان، ولا سيما النازحين والمدنيين الأكثر ضعفاً من خلال بناء قدرتهم على التكيف والمساعدات الإنسانية وخدمات الحماية المتخصصة والمناصرة.

الهدف الاستراتيجي		عدد الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)
S01	الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات	**11 مليون**	1.02 مليار
S02	الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش	**16 مليون**	2.26 مليار
S03	حماية المدنيين ومساعدتهم	**6.9 مليون**	576.9 مليون

الاستجابة المخطط لها

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
20.7 مليون	16 مليون	4.3 ملايين	8.8 ملايين	2.4 مليون

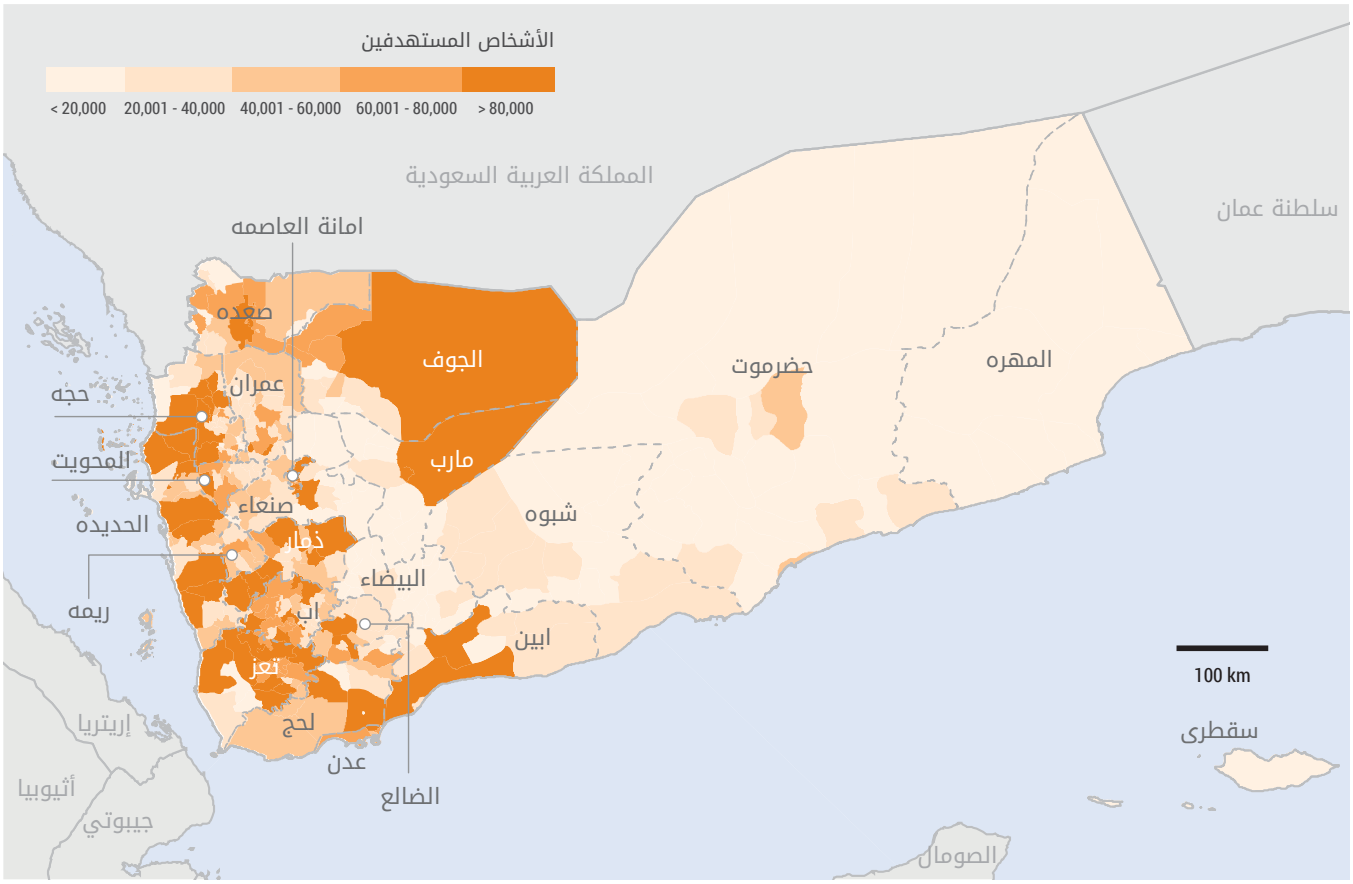

الأرقام الرئيسية لخطة الاستجابة الإنسانية

الاستجابة الإنسانية حسب الفئات المستهدفة

الفئة السكانية	عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	محتاجين مستهدفين
النازحين داخلياً	3 ملايين	3 ملايين	
الأشخاص ذوي الإعاقة	3.1 ملايين	2.4 مليون	
الأطفال دون سن الخامسة	2.8 مليون	2.2 مليون	
النساء الحوامل والمرضعات	1.7 مليون	1.3 مليون	
اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين	275 ألف	275 ألف	

الاستجابة الإنسانية حسب العمر ونوع الجنس

نوع الجنس	عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	محتاجين مستهدفين	٪ المستهدفين
فتيان	5.8 ملايين	3.8 ملايين		66٪
فتيات	5.5 ملايين	4.4 ملايين		80%
رجال	4.8 ملايين	3.5 ملايين		73%
نساء	4.6 ملايين	4.3 ملايين		88%

الاحتياجات المالية حسب القطاع

قطاع/قطاعات متعددة	الاحتياجات المالية (دولار أمريكي)
الأمن الغذائي والزراعة	1,708 مليون
التغذية	442.9 مليون
الصحة	438.8 مليون
المياه والصرف الصحي والنظافة	330.7 مليون
التعليم	257.8 مليون
الحماية	218.0 مليون
المأوى/المواد غير الغذائية	207.6 مليون
تنسيق وإدارة المخيمات	61.3 مليون
القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين	58.7 مليون
الإمداد والتموين	51.2 مليون
التنسيق	37.9 مليون
آلية الاستجابة السريعة	37.6 مليون
الاتصالات في حالات الطوارئ	3.3 ملايين

الاتجاهات التاريخية

منذ أن أعلنت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2015 أن اليمن تمثل حالة طوارئ من المستوى الثالث، زاد تمويل الاستجابة الإنسانية عاماً بعد عام وصولاً حتى عام 2019 [28]. في عام 2019، مكنت المساهمات السخية المقدمة من الجهات المانحة الوكالات الإنسانية من إطلاق واحدة من أكبر وأسرع عمليات توسيع نطاق المساعدات في العقود الأخيرة، مما أدى إلى توسيع الخدمات والدعم عبر كل المجموعات القطاعية. قدم أكثر من 208 من الشركاء والوكالات المساعدات إلى 13.7 مليون شخص شهرياً في المتوسط في عام 2019 (مقارنة مع 7.5 مليون شخص في عام 2018) وقدموا الدعم في كل مديرية من مديريات اليمن البالغ عددها 333 مديرية[29]. تم إنقاذ ملايين الأرواح وتم تزويد مئات الآلاف من الأسر بمساعدات حيوية متعددة القطاعات. نتيجة لذلك، تمكن المجتمع الإنساني من الحيلولة دون حدوث مجاعة على نطاق واسع ووقف أسوأ تفشي للكوليرا في التاريخ الحديث، فضلاً عن عدد من الإنجازات الأخرى.

الاحتياجات المالية (دولار أمريكي)

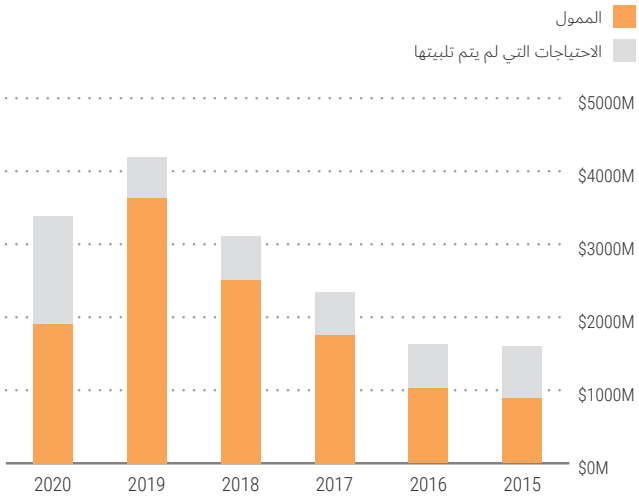

عدد الأشخاص المحتاجين مقابل المستهدفين

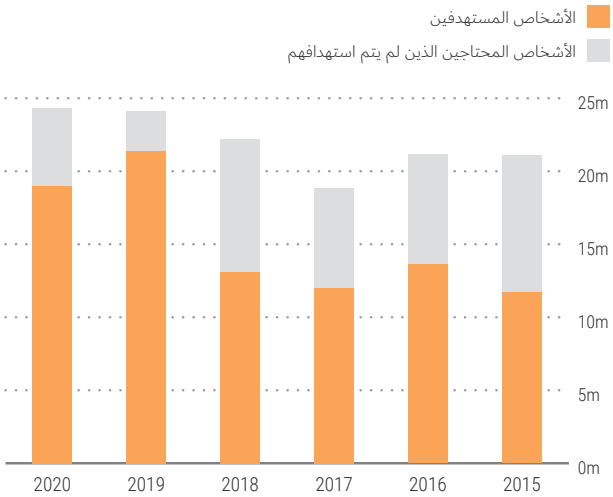

عام المناشدة	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	التمويل المستلم	٪ الممول
2015	21.1 مليون	11.7 مليون	1.60 مليار	0.89 مليار	55%
2016	21.2 مليون	13.6 مليون	1.63 مليار	1.03 مليار	63%
2017	18.8 مليون	12.0 مليون	2.34 مليار	1.76 مليار	75%
2018	22.2 مليون	13.1 مليون	3.11 مليار	2.51 مليار	81%
2019	24.1 مليون	21.4 مليون	4.19 مليار	3.64 مليار	87%
2020	24.3 مليون	19.0 مليون	3.38 مليار	1.91 مليار	56%

المصدر: خدمة التتبع المالي حتى 6 مارس 2021.

أدى الانخفاض الكبير في التمويل العام الماضي إلى إغلاق أو تقليص البرامج الحيوية وخفض الدعم لملايين الأشخاص. انخفض تقديم المساعدات من مستوى مرتفع بلغ 13.7 مليون شخص شهرياً في عام 2019 إلى 7.5 مليون شخص في يونيو 2020، قبل أن يرتفع مرة أخرى في نهاية عام 2020 ليصل إلى حوالي 10 ملايين شخص. واجه الشركاء مزيدًا من القيود بسبب بيئة العمل الصعبة، لا سيما في شمال اليمن، حيث كانت القيود المفروضة على تقديم المساعدات القائمة على المبادئ أمراً مألوفاً. مع بداية عام 2021، تواجه البلاد مرة أخرى مستويات مثيرة للقلق من حيث انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد والأمراض ومخاطر الحماية، وهناك قطاعات واسعة من السكان في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية. بدون التمويل الكافي والتدخلات الإنسانية في الوقت المناسب، ستكون الآثار على اليمنيين والأجيال القادمة كارثية.

بالنظر إلى التحولات المنهجية الرئيسية في التحليل بين القطاعات والتحليل الخاص بالمجموعات القطاعية في ظل تبني النهج المحسّن لدورة تخطيط البرامج الإنسانية هذا العام، فإنه ينبغي توخي قدر من الحيطة والحذر عند مقارنة الأشخاص المحتاجين واتجاهات الشدة على مدى الأعوام. مع ذلك، يمكن أن تؤخذ اتجاهات التمويل والمساعدة الموضحة أعلاه في الاعتبار عند النظر في تطور الاحتياجات في اليمن. المكاسب التي تحققت في اليمن هشة، وبدون التمويل الكافي للمساعدات الإنسانية وتخفيف حدة النزاع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإنها تصبح عُرضة للانتكاس.

الأشخاص المستهدفين والاحتياجات المالية حسب القطاع

قطاع/قطاعات متعددة	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	المحتاجين المستهدفين	الاحتياجات المالية (دولار أمريكي)
الأمن الغذائي والزراعة	16.2 مليون	16.0 مليون		M $442.9
التغذية	7.6 ملايين	6.3 مليون		M $438.8
الصحة	20.1 مليون	11.6 مليون		M $330.7
المياه والصرف الصحي والنظافة	15.4 مليون	11.2 مليون		M $257.8
التعليم	8.1 ملايين	5.5 ملايين		M $218.0
الحماية	15.8 مليون	8.6 ملايين		M $207.6
المأوى/المواد غير الغذائية	7.3 ملايين	3.8 ملايين		M $61.3
تنسيق وإدارة المخيمات	1.2 مليون	0.9 مليون		M $58.7
القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين	0.3 مليون	0.3 مليون		M $51.2
الإمداد والتموين	-	-		M $37.9
التنسيق	-	-		M $37.6
آلية الاستجابة السريعة	0.7 مليون	0.7 مليون		M $3.3
الاتصالات في حالات الطوارئ	-	-		

الجزء الأول:

الأولويات الاستراتيجية للاستجابة

عدن، اليمن
عودة مهاجرين برعاية المنظمة الدولية للهجرة عبر ميناء عدن، محافظة عدن، 16 مارس 2020.
الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/محمود فاضل

1.1
الأوضاع الإنسانية والعوامل الكامنة المستهدفة بالاستجابة

أثرت الأزمة المستمرة منذ عدة سنوات بشدة على معظم الناس في اليمن وتسببت في تهديدات واسعة النطاق على سلامة الناس ومستويات معيشتهم وقدرتهم على التكيف. أدى النزاع والافتقار التام إلى احترام القانون الدولي وحياة الإنسان إلى تعريض المدنيين لأضرار جسدية ونفسية شديدة، مما أدى إلى تدهور السلامة الجسدية والنفسية للناس. لا تزال الخسائر المدنية مرتفعة، وفي حين أنها انخفضت في عام 2020 مقارنة بعام 2019، إلا أنها لا تزال كبيرة: في المتوسط، تسبب العنف المسلح في مقتل أو إصابة 174 مدنياً في الشهر الماضي[30]. لا يزال المدنيون يتعرضون للقتل والإصابة نتيجة القصف ونيران الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والغارات الجوية والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والهجمات بالمتفجرات الموجهة. في عام 2020، شكل الأطفال ما يقرب من نصف عدد الضحايا المدنيين الذي بلغ نحو 216 شخص بسبب الغارات الجوية؛ وثلث عدد الضحايا المدنيين الذي بلغ 284 شخص بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب[31].

التقاطع بين النزاع والعوامل الأخرى المحركة للاحتياجات يؤثر أيضاً على سلامة المدنيين الجسدية والنفسية. على سبيل المثال، لوحظ وجود علاقة مأساوية بين ضحايا الألغام الأرضية وهطول الأمطار الغزيرة في العام الماضي، حيث دفعت السيول بالعبوات المتفجرة إلى قرب السطح أو إلى مناطق كانت آمنة سابقاً أو أجبرت المدنيين على سلوك طرق بديلة وغير آمنة. التداعيات النفسية للنزاع والعوامل الأخرى للأزمة وخيمة. تشير التقديرات إلى أن واحداً من كل خمسة أشخاص في اليمن يعاني من اضطرابات نفسية، وهو وضع من المرجح أن يتفاقم بسبب سنوات من النزاع الذي طال أمده والأزمات الأخرى[32].

تواجه الفئات الضعيفة تحديات خاصة وغير متناسبة على سلامتهم الجسدية والنفسية. ازداد الضعف الذي تعانيه النساء والفتيات بسبب الأزمة، في ظل المخاطر التي تتراوح ما بين العنف المنزلي والانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الفتيات الصغيرات. مع ذلك، فإن معظمهن لا يستطعن الوصول إلى الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يؤثر بشكل خطير على سلامتهن الجسدية والنفسية؛ وأيضاً على مستويات معيشتهن عموماً.

أدى نزوح أكثر من 4 ملايين شخص منذ اندلاع النزاع، الكثيرون منهم ممن نزحوا لعدة مرات، إلى مزيد من التأثير على السلامة الجسدية والنفسية للأشخاص. في عام 2020، كان هناك 13 نازح داخلي مقابل كل 100 فرد من سكان المجتمع المضيف[33]. تستضيف 88 بالمائة من جميع مواقع استضافة النازحين داخلياً أربع فئات أو أكثر من الفئات المعرضة للخطر[34]. تفتقر هذه المواقع في الغالب إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتكون مكتظة وتعاني من ظروف إيواء غير لائقة وتعرض النازحين داخلياً لخطر الإخلاء. هذه الظروف المعيشية تُعد سبباً آخر لتدهور السلامة الجسدية والنفسية في أوساط النازحين داخلياً وغيرهم من الأشخاص الضعفاء وتزيد من احتمال لجوء الأفراد إلى آليات التكيف السلبية مثل الديون وبيع الأصول والتسرب من المدرسة وعمالة الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والمتاجرة والمقايضة بالجنس.

النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. تسبب النزاع في النزوح الجماعي وتعطل الخدمات العامة وتقييد الواردات ونقص الوقود والانهيار الاقتصادي. الانكماش الاقتصادي المصاحب نتج عنه تعطل سبل كسب العيش وانخفاض الدخل مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية وعدم قدرة الأسر على تحمل تكاليف تلبية احتياجاتهم الحيوية مثل الغذاء. في ظل توقع أن يعاني 16.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحلول يونيو 2021، فإنه من المتوقع حدوث انخفاض كبير في مستويات المعيشة. ستؤدي أي صدمات أو ظروف تؤثر على قدرة اليمنيين على تحمل تكاليف السلع الأساسية أو تمنعهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية إلى تفاقم الوضع. يتجلى الأثر المقابل لانعدام الأمن الغذائي على السلامة الجسدية والنفسية من خلال 5.1 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ومن فجوات في استهلاك الغذاء وحوالي 2.3 مليون حالة لأطفال دون سن الخامسة و 1.2 مليون حالة للنساء الحوامل والمرضعات من المتوقع إصابتها بسوء التغذية الحاد في عام 2021 [35]. معظم الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية لا يستطيعون تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية إلا من خلال اللجوء إلى آليات التكيف، والتي غالباً ما تكون سلبية بما في ذلك عمالة الأطفال وزواج الأطفال والتجنيد القسري؛ والتي تزيد من تعرضهم لمخاطر الحماية.

يعاني الأشخاص الذين يبلغ عددهم 12.1 مليون شخص في اليمن والذين لديهم أعلى مستويات شدة الاحتياجات – وخاصة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين – من نقص حاد في الغذاء ولا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية حتى بعد اللجوء إلى كل آليات التكيف المتاحة. بدون المساعدات، يواجه هؤلاء الأشخاص مستويات حرجة للغاية لسوء التغذية الحاد والعوز والمجاعة والموت. تتسم حالة هؤلاء الأشخاص بتدهور خطير في مستويات المعيشة والسلامة الجسدية والنفسية، على نحو ما تم رصده من زيادة في معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات، ونتائج سوء التغذية والمعاناة.

تسببت الأزمة التي طال أمدها في الحد من الوصول إلى خدمات صحية آمنة وكريمة وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والبنية التحتية الأساسية، ترافق مع تأثير مماثل على مستويات المعيشة. تفتقر غالبية الأسر إلى الصابون ولا يمكنها معالجة المياه في المنزل بسبب نقص الإمدادات[36]. يعاني حوالي 3 ملايين شخص من احتياجات شديدة تتعلق بالمأوى والمواد غير الغذائية، إذ يفتقر الكثيرون إلى المواد الأساسية مثل البطانيات والفرش وحصائر النوم[37]. تتسبب الظروف المعيشية السيئة في تعريض السكان للأمراض، مما يضاعف من التحديات المتعلقة بالسلامة الجسدية والنفسية. في عام 2020، تم الإبلاغ عن 51,455 حالة مشتبه بإصابتها بحمى الضنك و 229,877 حالة مشتبه بإصابتها بالكوليرا[38]. في ظل النظام الصحي المتعثر والنقص الشديد في العاملين الصحيين والافتقار إلى المرافق القادرة على توفير الرعاية التوليدية الأساسية وغيرها من أنواع الرعاية الأخرى، فإن التحديات التي تواجه مستويات المعيشة والسلامة الجسدية والنفسية هي تحديات جسيمة. يتمثل الأثر التراكمي لهذه التحديات في تدهور واسع النطاق في السلامة الجسدية والنفسية، مما يجبر اليمنيين الضعفاء على اللجوء إلى آليات التكيف الضارة.

يهدف الشركاء العاملين في المجال الإنساني إلى تحسين السلامة الجسدية والنفسية للأشخاص، وظروفهم المعيشية وقدراتهم على التكيف من خلال مجموعة من الأنشطة الموضحة في خطة الاستجابة هذه. تم توضيح هذه الأنشطة في الأبواب المخصصة للمجموعات القطاعية وفي كل أجزاء هذه الوثيقة.

الأشخاص المحتاجين الذين تم اعطائهم الأولوية في الاستجابة

كان للأزمة التي طال أمدها في اليمن أثر مدمر على معظم السكان. من بين 20.7 مليون شخص، فإن من بين ثلثي السكان الذين هم بحاجة إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية هناك 4.6 مليون من النساء و 5.5 مليون من الفتيات و 4.7 مليون من الرجال و 5.7 مليون من الفتيان. من إجمالي عدد المحتاجين، هناك 1.8 مليون امرأة من النساء الحوامل والمرضعات و 2.8 مليون طفل دون سن الخامسة و 3.1 مليون شخص من ذوي الإعاقة و 925,420 شخص من المسنين فوق سن الستين. يبلغ العدد الإجمالي للأشخاص ممن هم في حاجة ماسة 12.1 مليون شخص. هذا المستوى المرتفع من الاحتياجات، والذي يؤثر على الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب، ناتج عن التدهور الحاد في مستويات المعيشة والسلامة الجسدية والنفسية والقدرة على التكيف بسبب الأزمة في اليمن.

يبين استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 وجود احتياجات ماسة عبر قطاعات متعددة في نفس المواقع في اليمن. يواجه الملايين من اليمنيين تحديات متفاقمة تتعلق بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والنزوح والأمراض ومخاطر الحماية. الأعمال العدائية المتزايدة والتدهور الاقتصادي والسيول وأسراب الجراد والانخفاض الكبير في تمويل المساعدات الإنسانية، كلها عوامل أدت إلى تعميق أوجه الضعف في عام 2020. المناطق التي تتسم بأعلى مستويات الاحتياجات المشتركة بين القطاعات بحاجة إلى المساعدات العاجلة والمتكاملة المنقذة للأرواح والخدمات المتعلقة بالحماية. تماشياً مع المبادئ الإنسانية، ستعطى الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً والفئات ذات الأولوية القصوى على أساس احتياجاتهم، بغض النظر عن المكان الذي يوجدون فيه.

وفقاً لاستعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021، يعيش أكثر من نصف السكان في مناطق ذات تصنيفات شدة تبلغ ثلاثة وأربعة وخمسة (الأزمة والطوارئ والكارثة). تم تصنيف 65 مديرية من أصل 333 مديرية في اليمن بوصفها تمر في مرحلة الكارثة (المرتبة الخامسة للشدة)، وتم تصنيف 164 مديرية بوصفها تمر في مرحلة الطوارئ (المرتبة الرابعة للشدة)، فيما تم تصنيف 103 مديريات بوصفها تمر في مرحلة الأزمة (المرتبة الثالثة للشدة). يؤدي النزاع إلى زيادة الاحتياجات في جميع أنحاء البلاد، في حين أن أعلى مستويات شدة الاحتياجات تم تسجيلها في المناطق القريبة من خطوط المواجهة.

من بين الأشخاص المحتاجين البالغ عددهم 20.7 مليون شخص، تم تحديد عدد مثير للقلق يبلغ 3.3 ملايين شخص يمثل عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الكارثية، أي أعلى درجات الشدة، مما يشير إلى انهيار كلي لمستويات المعيشة واستنفاد آليات التكيف كملاذ أخير وارتفاع معدل الوفيات. هناك حاجة إلى مساعدات عاجلة في هذه المناطق لإنقاذ الأرواح والحيلولة دون انهيار سبل كسب العيش. يُصنف أكثر من 17 مليون شخص من بين الأشخاص المحتاجين ضمن فئتي الأزمة والطوارئ في درجات الشدة (تصنيف الشدة الثالث والرابع) بسبب تدهور مستويات المعيشة والخدمات الأساسية وزيادة الاعتماد على استراتيجيات التكيف السلبية والأثر الكبير للنزاع على السلامة الجسدية والنفسية.

تستند أرقام الأشخاص المحتاجين المفصلة أعلاه إلى نتائج استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 والتي استخدمت، كما هو موضح، نهج إطار التحليل المشترك بين القطاعات لقياس شدة الاحتياجات. أيضاً، وفر استعراض الاحتياجات الإنسانية تحليلاً مفصلاً لفئتين من فئات الأشخاص المحتاجين، الأشخاص النازحين داخلياً والأشخاص من غير النازحين من اليمنيين، إلى جانب تحليلات إضافية للفئات الرئيسية الضعيفة بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة. على نحو ما يورده هذا التقرير بالتفصيل، فإن الفئات الأكثر ضعفاً تتحمل وطأة هذه الأزمة. تم توضيح أوضاع هذه الفئات أدناه.

النازحون داخلياً

عدد الأشخاص في كل مرحلة من مراحل الشدة					الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المحتاجين حسب النسبة المئوية النساء | الرجال | الفتيات | الفتيان
الحد الأدنى	الشدة	الأزمة	الطوارئ	الكارثة		
0.34 مليون	0.66 مليون	0.99 مليون	1.56 مليون	0.46 مليون	**3.0** ملايين	23 | 24 | 26 | 27

الأشخاص من غير النازحين

عدد الأشخاص في كل مرحلة من مراحل الشدة					الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المحتاجين حسب النسبة المئوية النساء | الرجال | الفتيات | الفتيان
الحد الأدنى	الشدة	الأزمة	الطوارئ	الكارثة		
3.56 ملايين	5.79 ملايين	7.45 ملايين	7.33 ملايين	2.92 مليون	**17.7** مليون	22 | 23 | 27 | 28

عمران، اليمن
سعيدة وصديقتها. سعيدة، وأصلها من الجوف، فرت مع أسرتها من القصف. تسعى الآن للحصول على مأوى في مخيم للنازحين في محافظة عمران، 2020.
الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/روان شايف

النازحون داخلياً

يوجد حالياً أكثر من 4 ملايين شخص من النازحين داخلياً في اليمن، من بينهم حوالي 500,000 عانوا من النزوح لأكثر من عامين. الظروف المعيشية للكثير من النازحين داخلياً سيئة: يعيش أكثر من مليون شخص من النازحين داخلياً في مواقع ظروف الإيواء فيها غير ملائمة، والاكتظاظ أمر مألوف، ومخاطر الحماية شديدة والخدمات الأساسية محدودة. تشير التقييمات إلى أن 9 بالمائة فقط من مواقع استضافة النازحين داخلياً تتوفر فيها خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الملائمة، وأن 6 بالمائة فقط تتوفر فيها خدمات التخلص من النفايات. أشارت التقارير إلى أن حوالي 35 بالمائة من المواقع تشهد ممارسات التبرز في العراء بسبب نقص أو عدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة[39]. في هذه الأماكن، يواجه النازحون داخلياً ارتفاع مخاطر تلوث المياه والأمراض المعدية[40]. تفتقر المواقع في الغالب إلى مرافق منفصلة للجنسين، مما يعرض النساء والفتيات بشكل خاص لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن مواقع النازحين داخلياً تتركز في الغالب في المناطق المعرضة للسيول أو بالقرب من خطوط المواجهة المحتدمة. في الوقت نفسه، لا تتوفر للكثير من النازحين داخلياً منازل يعودون إليها: خلصت دراسة تم إجراؤها من قبل مجموعة البنك الدولي في عام 2020 إلى أن 40 بالمائة من جميع المساكن في المدن قد تضررت منذ اندلاع النزاع وأن 2 بالمائة قد تعرضت للتدمير بعد أن تم ترميمها[41].

كان لجائحة فيروس كورونا المستجد أثر كبير على النازحين داخلياً والمجتمعات المتضررة من النزوح. وفقاً لمسح تم إجراءه من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جميع أنحاء البلاد في عام 2020، أفاد 78 بالمائة من النازحين داخلياً والعائدين والأسر المضيفة بأنهم غير قادرين على شراء منتجات النظافة اللازمة للوقاية من فيروس كورونا المستجد بسبب ارتفاع أسعارها؛ هذه المنتجات بالغة الأهمية لأن معظم هؤلاء الأشخاص يعيشون في ظروف اكتظاظ حيث من المحتمل أن ينتشر فيروس كورونا المستجد. أشار نصف المستجيبين المشاركين في المسح إلى أن فيروس كورونا المستجد قد تسبب في تعطيل سبل كسب عيشهم، وذكر 40 بالمائة أنه لم يكن لديهم مصدر دخل حتى قبل تفشي الجائحة[42].

تؤكد تقييمات الأمن الغذائي أن الأسر النازحة داخلياً تواجه مستويات مرتفعة لانعدام الأمن الغذائي مقارنة بالأسر غير النازحة، وهو وضع يؤدي غالباً إلى اللجوء إلى استراتيجيات التكيف الضارة التي تؤدي إلى تفاقم التحديات المتعلقة بالحماية. حوالي 43 بالمائة من الأسر النازحة غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية[43]. وفقاً لتحليل للأشخاص النازحين داخلياً يستند إلى مستويات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، فإن أكثر من 67 بالمائة من النازحين داخلياً (2.6 مليون شخص) يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مرحلة الطوارئ؛ ويعيش اثنان من كل ثلاثة نازحين يمنيين في مديرية مصنفة على أنها تمر في المرحلة الرابعة أو ما يليها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. النازحون داخلياً معرضون لخطر الوقوع في الجوع بمقدار أربعة أضعاف أكثر من الأشخاص من غير النازحين[44]. يعاني النازحون داخلياً من أوجه تفاوت مماثلة في القطاعات الأخرى.

بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، غالباً ما يتعرض النازحون داخلياً للاستبعاد. يُعزى ذلك في معظم الأحيان إلى التوترات بين النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة حول الوصول إلى الموارد. مستويات التعليم المتدنية والتمييز ومحدودية الوصول إلى الدخل والمساعدات هي عوامل إضافية. يتعرض النازحون داخلياً في كثير من الأحيان للإخلاء أو التهديد بالإخلاء، لأنهم يفتقرون عموماً إلى أمن الحيازة، خاصة أثناء النزوح، وغالباً ما تكون العلاقات بين المستأجرين والملاك غير رسمية إلى حد كبير. تشمل التهديدات الترهيب والمضايقة الجسدية واللفظية وتدمير ممتلكات النازحين والممتلكات الإنسانية، والقيود المفروضة على الوصول الإنساني والحرمان من المأوى الضروري والمياه والصرف الصحي والنظافة والمساعدات والإمدادات الخاصة بالبنية التحتية الصحية[45]. يؤدي الافتقار إلى وثائق الهوية إلى تفاقم محدودية قدرة النازحين داخلياً على الوصول إلى الخدمات الحيوية. تستمر التحديات أمام أولئك القادرين على العودة إلى ديارهم. وفقاً للمجموعة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية، يواجه حوالي 1.3 مليون شخص من العائدين من النازحين داخلياً صعوبة في إعادة بناء منازلهم والحفاظ على سبل كسب عيشهم[46]. يستمر تعرض العائدين أيضاً لانعدام الأمن بسبب النزاع والمخاطر الأخرى المتعلقة بالحماية، كما يؤثر التلوث بخطر المتفجرات على احتمالات عودة النازحين داخلياً.

تشكل نسبة النساء والأطفال أكثر من 70 بالمائة من النازحين داخلياً[47]. حوالي 30 بالمائة من الأسر النازحة تعيلها نساء (مقارنة مع 9 بالمائة قبل تصاعد النزاع في عام 2015)، بما في ذلك الكثير من الأسر التي تعيلها إناث من الأطفال. تتعرض الأسر التي تعيلها نساء وتلك التي تعيلها إناث من الأطفال لمخاطر إخلاء ومخاطر تتعلق بالحماية وعقبات أخرى أكبر من تلك التي تواجهها الأسر التي يعيلها رجال، وهي أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاضطرار للجوء إلى آليات التكيف الضارة، والتي لا تؤدي إلا إلى تفاقم تعرضها للمخاطر المتعلقة بالحماية. يواجه النازحون من أفراد الفئات المهمشة تاريخياً تحديات غير متناسبة، بما في ذلك تقييد الوصول إلى آليات تقديم الشكاوى وتسوية المنازعات.

للنزوح أثر مدمر على الأطفال، إلى جانب تداعياته على الأجيال القادمة. يواجه الفتيان والفتيات من النازحين تحديات الوصول إلى التعليم والخدمات الأخرى، في معظم الأحيان لأنهم أو القائمين على رعايتهم يفتقرون إلى الوثائق المدنية مثل شهادات الميلاد. غالباً ما تكون المرافق التعليمية للأطفال النازحين داخلياً محدودة ومتضررة بسبب النزاع، إلى جانب عدم وجود مساحة كافية في أماكن التعلم المؤقتة والاكتظاظ في المدارس الموجودة وإغلاق المدارس لاستخدامها كأماكن للإيواء. تقريباً، فإن واحدة من كل خمس فتيات نازحات في سن 10 – 19 عام متزوجة، على عكس المجتمعات المضيفة التي تكون فيها فتاة واحدة من كل ثمان فتيات متزوجة[48]. يتعرض الأطفال في مواقع النازحين داخلياً لمخاطر كبيرة متعلقة بالحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والتجنيد القسري الفصل بين أفراد الأسرة والعنف المنزلي وعمالة الأطفال.

حدثت عمليات النزوح في جميع أنحاء البلاد، في حين أن الأعداد الأكبر للنازحين داخلياً توجد حالياً في محافظات الحديدة وذمار وحجة ومأرب. في المحافظات الشمالية، يعيش أكثر من 900,000 شخص من النازحين داخلياً في أماكن شبيهة بالمخيمات، معظمها في محافظات الحديدة والجوف وحجة ومأرب. وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فإن عدد النازحين داخلياً الذين يعيشون في مدينة مأرب أكثر من أي مديرية أخرى: فر ما يقرب من مليون مدني إلى محافظة مأرب في السنوات الأخيرة؛ يعيش النازحون داخلياً في المحافظة في أكثر من 125 موقع للنازحين. منذ تصاعد القتال في مأرب والمحافظات المجاورة في يناير 2020، نزح 113,500 شخص إضافي إلى مأرب ومحيطها. مع تصاعد النزاع في بداية عام 2021، أصبح النازحون داخلياً معرضين بشكل متزايد للمخاطر الناجمة عن الاشتباكات؛ أي نزوح إضافي من شأنه أن يكون كارثياً لأن الشركاء العاملين في المجال الإنساني أصبحوا بالفعل يتحملون فوق طاقتهم ويكافحون من أجل الاستجابة لاحتياجات النازحين من سابق.

نظراً لحجم وشدة احتياجاتهم، ستتطلب الاستجابة للنازحين داخلياً، ولا سيما النازحين داخلياً الموجودين في مواقع النزوح، القدرات البرنامجية والتشغيلية المشتركة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية، وبالتالي الوصول المستدام ودون عوائق من قبل الشركاء إلى الأشخاص النازحين داخلياً أينما تواجدوا. ثمة استجابة طارئة رئيسية للنازحين حديثاً تتمثل في آلية الاستجابة السريعة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة للنازحين حديثاً من خلال تقديم الأغذية الجاهزة ومستلزمات النظافة الصحية الأساسية للأسرة واللوازم الصحية النسائية أثناء العبور.

تغطي هذه المساعدات الاحتياجات الأساسية لمدة تصل ما بين خمسة وسبعة أيام، بالإضافة إلى تقييم أولي وسريع للمخاطر المتعلقة بالحماية. يقوم شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة كل شهر بتقديم المساعدات الغذائية الطارئة العاجلة المنقذة للأرواح إلى النازحين داخلياً الأكثر ضعفاً الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويعيشون في مواقع جماعية أو مع أسر مضيفة، مما يتيح لهم تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. يتم إدراج جميع النازحين داخلياً الذين يستوفون معايير الضعف الخاصة بالمجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة في برامج المساعدات الغذائية المنتظمة بعد الانتهاء من مرحلة آلية الاستجابة السريعة.

من جانبها، ستواصل المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة تقديم الدعم إلى النازحين داخلياً في المواقع التي تعاني من ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة غير الملائمة إلى جانب وضع الحلول الدائمة والربط بشبكات المياه[49]. ستعمل المجموعة القطاعية للتغذية على توسيع نطاق تنفيذ التدخلات الغذائية المنقذة للأرواح والوقائية في مواقع النازحين داخلياً، بما في ذلك من خلال زيادة التوعية بشأن الوصول إلى الخدمات في المرافق القريبة وزيادة عدد الفرق المتنقلة. ستقوم المجموعة القطاعية لتنسيق وإدارة المخيمات بتقديم المساعدة لتعزيز وصول النازحين داخلياً إلى الخدمات الحيوية في الحالات التي تعاني فيها مواقع استضافة النازحين داخلياً من نقص الخدمات. ستقوم المجموعة القطاعية للمأوى / المواد غير الغذائية بتقديم المساعدات المنقذة للأرواح ومساعدات الإيواء على المدى المتوسط إلى المدى الطويل وحلول المأوى الدائمة والمواد الأساسية غير الغذائية والمساعدات النقدية بما في ذلك من خلال برنامج النقد مقابل الإيجار لمساعدة النازحين داخلياً. تستخدم المجموعة القطاعية الحماية المساعدات النقدية متعددة الأغراض لتوفير شريان حياة أساسي وتقديم الدعم العاجل للأسر لتلبية الاحتياجات الأساسية والتخفيف من اللجوء إلى آليات التكيف الضارة والمساهمة في الاقتصاد المحلي. أظهرت عملية المراقبة ما بعد التوزيع أن الغالبية العظمى من المستفيدين من المساعدات النقدية متعددة الأغراض يستخدمونها لتغطية الاحتياجات الغذائية والصحية. الاستجابات الأخرى المخطط لها لاستهداف النازحين داخلياً تم توضيحها بالتفصيل في الأبواب المخصصة للمجموعات القطاعية.

لحج، اليمن
لاجئتان صوماليتان، سارة وليلى، 9 سنوات، تجلسان/تلعبان في ملعب مركز التدخل المبكر في مخيم خرز للاجئين في محافظة لحج، فبراير 2020.
الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ ماري جويل جان تشارلز

اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون

يُعد المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء من بين الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً واستبعاداً في اليمن. حتى أواخر عام 2020، استضافت اليمن حوالي 138,000 شخص من المهاجرين و 178,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء. أكثر من 90 بالمائة من المهاجرين من أصل إثيوبي وهم في الغالب في حالة عبور نحو دول الخليج بحثاً عن فرص كسب العيش. هم في الغالب من الشباب الذكور، في حين أن البقية منهم تضم 18 بالمائة من النساء و 11 بالمائة من الأطفال غير المصحوبين بذويهم[50]. بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء فإنهم من الصوماليين بشكل أساسي بالإضافة إلى بعض الإثيوبيين وعدد قليل من الأشخاص من إريتريا وسوريا والعراق. حوالي 40 بالمائة من اللاجئين وطالبي اللجوء هم من النساء و 20 بالمائة من الأطفال. يتركز مجتمع اللاجئين بشكل أساسي في المناطق الحضرية، مثل مدينتي عدن وصنعاء، بينما يستضيف مخيم خرز للاجئين في محافظة لحج في جنوب شرق اليمن 9,250 شخص من اللاجئين (معظمهم من الصوماليين).

المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء معرضون للخطر بشكل كبير خلال فترة وجودهم في اليمن وأثناء رحلاتهم من وإلى بلدانهم الأصلية وأثناء سعيهم لالتماس اللجوء والهجرة النهائية. في طريقهم إلى اليمن، يواجه المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء مخاطر حماية جسيمة، بما في ذلك الموت، في بعض الأحيان على أيدي المهربين الذين ينظمون رحيلهم إلى ومرورهم عبر اليمن. أفادت التقارير أن 60 بالمائة من المهاجرين يتعرضون لشكل ما من أشكال العنف الجنسي والاستغلال الجنسي وسوء المعاملة من قبل المهربين[51].

بمجرد وصولهم إلى اليمن، يواجه المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء مستويات عالية من التمييز والاستبعاد، إلى جانب محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية أو الدعم. يقيد الوصم الوصول إلى الخدمات وفرص كسب العيش. يعيش هؤلاء في الغالب في ظروف قاسية وفي أماكن مكتظة لا تحفظ الكرامة ويتعرضون لتهديدات خطيرة تتعلق بالحماية بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والعمل القسري والعنف والقيود المفروضة على التنقل والاحتجاز التعسفي والمطول، في انتهاك لحريتهم في التنقل وحقهم في التماس اللجوء . أثناء الاحتجاز، يخضع المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء لظروف سيئة وغير صحية ويفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية أو المساعدة القانونية. يواجه الأطفال مخاطر غير متناسبة؛ يتعرض عدد كبير للاستغلال في ممارسة البغاء ولسوء المعاملة والعمل القسري.

تشير التقارير إلى أن غالبية المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في اليمن لديهم أكثر من حاجة محددة. تشمل التحديات الإعاقة والحالات المرضية الخطيرة والمخاطر القانونية والجسدية وعدم القدرة على الوصول إلى الغذاء والمياه والرعاية الصحية[52]. في إحدى عمليات تسجيل المهاجرين في عام 2020، أبلغ 5,000 مهاجر عن مخاطر تتهدد سلامتهم في اليمن وطلبوا العودة الآمنة والكريمة إلى ديارهم[53]. تدهور وضع هذه الفئة في عام 2020 نتيجة لجائحة فيروس كورونا المستجد. أدى التدهور الاقتصادي إلى تقييد الأنشطة المدرة للدخل، وكافح الأشخاص في سبيل توفير تكاليف المساكن المستأجرة، وتم اللجوء بشكل واسع النطاق إلى آليات التكيف الضارة بما في ذلك الديون والزواج المبكر وعمالة الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي. نتيجة لردود الفعل العنيفة بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، الآلاف من المهاجرين وبعض اللاجئين تقطعت بهم السبل وحوصروا وتم نقلهم قسراً عبر خطوط المواجهة إلى مناطق يصعب الوصول إليها، ووردت تقارير عن الاحتجاز في ظروف غير إنسانية. في عام 2021، فإنه من المتوقع أن تزداد الاحتياجات المتعلقة بالحماية والاحتياجات الإنسانية للاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء.

غالباً ما يحصل اللاجئون وطالبو اللجوء على الوضع القانوني والمساعدة القانونية بشكل أفضل من المهاجرين، إلا أنهم يظلون عُرضة لتحديات جسيمة، لا سيما في شمال اليمن. أوقفت السلطات في شمال اليمن منذ أغسطس تسجيل وتوثيق اللاجئين وطالبي اللجوء، وقد أدى ذلك إلى زيادة التحديات التي يواجهها اللاجئون وطالبو اللجوء للوصول إلى الخدمات وتعريضهم للمخاطر المتزايدة المتعلقة بالاحتجاز والاستغلال من قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر والنقل القسري. الحلول الدائمة وفرص إعادة التوطين للاجئين محدودة. برنامج المساعدة على العودة الطوعية للاجئين الصوماليين متوقف حالياً بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، في حين أن العودة الطوعية إلى إثيوبيا تنتظر إعادة التقييم، في ضوء الوضع المتطور في البلاد. اليمن من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أنه لا يوجد إطار قانوني وطني شامل بشأن قضايا اللجوء أو الهجرة. هناك نقص في آفاق التوصل إلى حلول دائمة أو في الأطر القانونية أو في مكافحة استغلال المهاجرين في اليمن.

سيتم تنسيق الاستجابة للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من خلال القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين، ولكن سيتم بذل الجهود مع المجموعات القطاعية الأخرى لتدعيم أوجه التآزر وتعزيز الوصول وتيسير النهج المشترك. على سبيل المثال، ستعمل المجموعة القطاعية للتعليم مع القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين والمجموعات القطاعية الأخرى لتكملة الاستجابات الخاصة بأطفال المدارس من اللاجئين والمهاجرين. تشمل الأمثلة الأخرى لأنشطة الاستجابة لهذه الفئة من الأشخاص دعم المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء لتلبية احتياجاتهم الأساسية على طول طرق الهجرة وفي المراكز الحضرية وفي مخيم خرز للاجئين. يشمل ذلك توفير الغذاء والمياه والمواد غير الغذائية والمساعدات النقدية والقسائم والمأوى والرعاية الصحية والاستشارات القانونية وخدمات الحماية المتخصصة الأخرى.

عمران، اليمن
سعاد، 18 عاماً، تتسول في منتصف الطريق بين صنعاء وصعدة مع ابن أختها البالغ من العمر 4 سنوات. تعتني سعاد الآن بابن أختها بعد وفاتها.
الصورة: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/جايلز كلارك

المهمشون

عانت فئة المهمشين من التمييز والاستغلال والفقر على مدى قرون في اليمن[54]. ظلت هذه الفئة تعاني من محدودية الوصول إلى التعليم وفرص كسب العيش والخدمات الأساسية قبل تصاعد النزاع في عام 2015، ومنذ ذلك الحين، تفاقمت احتياجاتها بشكل أكبر. يتم استبعاد المهمشين من الوظائف في القطاع العام ماعدا في مجال جمع والتخلص من النفايات، وفي القطاع الخاص فإنهم ينخرطون عادة في أعمال منخفضة الأجر وعُرضة للوصم[55]. في العادة، فإن المهمشين يعيشون في الأحياء الفقيرة وفي ضواحي المدن وفي أماكن الإيواء المؤقتة، التي تكون في الغالب محرومة من الكهرباء أو المياه النظيفة، مما يزيد من تعرضهم للإخلاء ويحد من وصولهم إلى الخدمات[56]. تشير التقديرات إلى أنهم يمثلون جزءاً كبيراً من السكان في مواقع النازحين داخلياً.

أشار المهمشون إلى استبعادهم من الخدمات والمساعدات الإنسانية، بسبب مجموعة من العوامل بما في ذلك وضعهم كمهمشين والتهميش الذي مورس عبر التاريخ والتمييز المستمر والنزوح وعدم وجود الشبكات التي من شأنها مساعدتهم على تأمين سبل عيش أفضل[57]. من العقبات الرئيسية التي تحول دون إدماجهم أن الكثيرين

منهم يفتقرون إلى التعليم، إلى جانب مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة المتدنية التي بلغت 20 بالمائة قبل عام 2015 [58]. أشار المهمشون إلى التمييز وعدم الاهتمام باحتياجاتهم من المساعدات، وإلى الشكاوى ذات الصلة التي يبلغون عنها[59]. يتفاقم استبعاد المهمشين بسبب الافتقار إلى وثائق الهوية بصورة شائعة، الأمر الذي يحد من وصولهم إلى الخدمات العامة، والذي يمكن أن يعيق حريتهم في التنقل ويزيد من تعرضهم لمجموعة من المخاطر المتعلقة بالحماية.

تواجه النساء في هذه الفئة التهميش الشديد، لا سيما النساء الأرامل أو غير المتزوجات أو ذوات الإعاقة أو المسنات، وبالتالي فإنهن يواجهن مستويات متعددة من التمييز. هناك الكثير من التقارير عن الاستغلال والعنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. من المرجح أيضاً أن تكون النساء المهمشات أكثر عرضة للنزوح نتيجة للنزاع، وبمجرد نزوحهن، فإنه من المرجح أن يواجهن سلوكيات عدائية من قبل السكان المضيفين بسبب الوصم والتمييز السائدين.

نظراً للمستويات العالية للاحتياجات المتعددة القطاعات لهذه الفئة من السكان، سيتم تقديم مجموعة من المساعدات لها في إطار خطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك المساعدات في مجالات الغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة والصحة والتغذية والمأوى وغيرها من المساعدات بالإضافة إلى خدمات الحماية. من خلال فهم ما تواجهه هذه الفئة من مخاطر الاستبعاد والتمييز والتهميش غير المتناسبين، تم أخذ الاحتياجات المحددة ومتطلبات الوصول لهذه الفئة من السكان في الاعتبار من قبل جميع قطاعات الاستجابة. على سبيل المثال، تخطط المجموعة القطاعية للتغذية لزيادة عدد نقاط تقديم خدمات التغذية من خلال الفرق الثابتة والمتنقلة من أجل الوصول إلى المزيد من مجتمعات المهمشين النازحين. سوف تستهدف المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة المجتمعات الضعيفة والمهمشة اجتماعياً واقتصادياً والتي تواجه ظروف أمن غذائي أسوأ نسبياً. كمثال آخر، ستقوم المجموعة القطاعية للحماية بتقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض لأولئك الذين يواجهون مخاطر حماية محددة مثل المهمشين، بعد إجراء تقييمات الضعف الاجتماعي التي تشير إلى أنه في ظل غياب مثل هذا الدعم، فإنهم قد يتعرضون لمخاطر متزايدة ويلجئون إلى آليات التكيف السلبية. من جانبها، تعطي المجموعة القطاعية للصحة الأولوية للدعم في مجال الصحة وتعزيز النهج الشامل للمساعدات الإنسانية من أجل الوصول إلى الفئات الضعيفة وحمايتها بما في ذلك المهمشين.

عدن، اليمن
أحد النازحين داخلياً من ذوي الإعاقة في موقع دار سعد للنازحين في محافظة عدن، 22 فبراير 2020.
الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/محمود فاضل

الأشخاص ذوي الإعاقة

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 4.5 ملايين يمني يعانون من إعاقة واحدة على الأقل، إلا أنه من المرجح أن يكون العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير، لأسباب من بينها النزاع[60]. يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات خاصة بما فيها صعوبة الفرار من العنف والوصول إلى المساعدات والاستفادة من مرافق الصرف الصحي والوصول إلى ظروف معيشية ملائمة[61]. يعاني الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية في كثير من الأحيان من قيود في الوصول إلى المساعدات والخدمات، كما أن الاستثمار في التدخلات التي تأخذ احتياجاتهم الخاصة في الاعتبار محدود للغاية في اليمن. الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية عُرضة لتزايد مخاطر الاستبعاد من المساعدات الإنسانية بسبب التمييز وصعوبات الوصول إلى المعلومات والفصل بين أفراد الأسرة وفقدان الأجهزة المساعدة وأجهزة التنقل، وقضايا التنقل وغيرها من المعوقات[62].

تتفاقم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب النزوح، إذ أن معظم مواقع النازحين داخلياً تفتقر إلى الخدمات الأساسية الكافية، ناهيك عن الخدمات التي تأخذ في الاعتبار احتياجاتهم الخاصة، وبسبب أن النزوح يزيد من خطر فصلهم عن شبكات الدعم الخاصة بهم[63]. من المحتمل أيضاً أن يكون قد تم ترك الأشخاص ذوي الإعاقة لوحدهم بينما فر باقي أفراد الأسرة. غالباً ما يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات في التنقل أو يعانون من تفاقم إعاقاتهم أثناء النزوح[64].

أدت الأزمة التي طال أمدها في اليمن إلى تفاقم معدلات المعاناة الجسدية والنفسية، حيث تسببت سنوات النزاع والاحتياجات الإنسانية في تعريض ملايين المدنيين للصدمات النفسية والعنف. يتفاقم هذا الأمر بسبب محدودية الوصول إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وندرة خدمات الصحة النفسية في جميع أنحاء البلاد، حيث تفتقر مراكز الرعاية الصحية الأولية إلى القدرة على تقديم أي خدمات الصحة النفسية – الاجتماعية أو العقلية. تكون وطأة الأضرار أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالنساء اللاتي يتحملن عبئاً غير متناسب في رعاية أسرهن ومجتمعاتهن، واللاتي من المرجح أن يكن عُرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي[65].

يسعى الشركاء العاملين في المجال الإنساني إلى تكثيف تركيزهم لضمان وصول خدمات المساعدة والحماية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. يعمل الشركاء أيضاً على زيادة الجهود لضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التخطيط للاستجابة. على سبيل المثال، تعطي برامج المجموعة القطاعية للمأوى/ المواد غير الغذائية الأولوية لتحسين إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. في إطار خطة الاستجابة الإنسانية هذه، سيقوم شركاء المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة بتوفير مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الملائمة للجنسين التي تتسم بالوصول العادل والآمن للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. يعطي شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً وسيقومون بتوفير فرص كسب العيش التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها. سيتم الاضطلاع بجهود المجموعة القطاعية للتعليم لإعادة تأهيل المدارس المتضررة وإنشاء مساحات تعلم مؤقتة / بديلة من خلال نهج يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ستكفل المجموعة القطاعية للحماية توفير خدمات الحماية المتخصصة، بما في ذلك من خلال برامج التواصل والفرق المتنقلة، للوصول إلى الأشخاص محدودي الحركة. ستركز المجموعة القطاعية للتغذية على زيادة الوعي حول ضرورة حصول الأطفال ذوي الإعاقة والنساء الحوامل والمرضعات ذوات الإعاقة على فرص متساوية للوصول إلى الخدمات. أدرجت كل مجموعة قطاعية أرقام استهداف محددة للأشخاص ذوي الإعاقة في خطة الاستجابة الإنسانية هذه، كما هو موضح في الأبواب المخصصة للمجموعات القطاعية.

1.2
الأهداف الإستراتيجية والأهداف المحددة ونهج الاستجابة

ترتكز خطة الاستجابة الإنسانية هذه على ثلاثة أهداف إستراتيجية تم تصميمها لمعالجة الأوضاع والاحتياجات الإنسانية المحددة في استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021. تم تطوير الأهداف من قبل الفريق القطري للعمل الإنساني في اليمن، وهي تعطي الأولوية للظروف التي تؤثر على السلامة الجسدية والنفسية ومستويات المعيشة والقدرة على التكيف. الأهداف الإستراتيجية مقترنة بأهداف محددة وأهداف مقابلة خاصة بالمجموعات القطاعية، والتي توفر مزيداً من التفصيل والتوجيه للجهات الفاعلة الإنسانية التي تقوم بتنفيذ هذه الخطة. في حين يسعى الشركاء العاملين في المجال الإنساني إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، فإنهم سوف يقومون بتطبيق مناهج الاستجابة التي تعطي الأولوية للحماية والنوع الاجتماعي والإعاقة، والعلاقة بين المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام، والتدابير المراعية لجائحة فيروس كورونا المستجد، والاختيار المستنير لطرق الاستجابة، وإدماج الدروس المستفادة، والتعاون المتعدد القطاعات.

يتضمن ما يلي أدناه استعراضاً للأهداف الاستراتيجية الثلاثة الشاملة لخطة الاستجابة هذه، والأهداف المحددة التي تقوم عليها والأهداف التي ستسعى كل مجموعة قطاعية لضمان تحقيقها. تُعد الاستجابة المشتركة بين القطاعات ضرورية لهذه الخطة ويتم تناولها بالتفصيل في كل أجزاء الوثيقة، بما في ذلك الأبواب المخصصة للمجموعات القطاعية. أثناء تنفيذ الخطة، ستشارك المجموعات القطاعية بانتظام، بما في ذلك من خلال آلية التنسيق المشترك بين المجموعات القطاعية، في تحديد الفرص لإتباع طرق الاستجابة المتكاملة التي تستهدف الأشخاص الضعفاء الذين يعيشون في المناطق التي تسود فيها أعلى مستويات شدة الاحتياجات. سيتم تعديل الاستجابة حسب الاقتضاء للاستجابة للاحتياجات الناشئة والاحتياجات الخاصة بكل منطقة، على سبيل المثال من خلال التخطيط لحالات الطوارئ واستعراض الأثر التشغيلي.

الهدف الاستراتيجي الأول: الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات

يتوخى الهدف الاستراتيجي الأول الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات المرتبطة بالأزمة في أوساط الفئات الأكثر ضعفاً من خلال توفير المساعدات والخدمات الصحية الآمنة والكريمة والمياه والصرف الصحي والنظافة وصيانة البنية التحتية الأساسية في المناطق التي تواجه أشد المخاطر.

الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل
11 مليون	1.02 مليار دولار أمريكي

الهدف الاستراتيجي الثاني: الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش

يتوخى الهدف الاستراتيجي الثاني مساعدة ملايين اليمنيين المعوزين على التغلب على الجوع من خلال تقديم المساعدات المتصلة بالغذاء وسبل العيش والتغذية، وزيادة دخل الأسرة والقدرة على التكيف أمام الصدمات والدعوة إلى اتخاذ تدابير تحقق الاستقرار الاقتصادي.

الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل
16 مليون	2.26 مليار دولار أمريكي

الهدف الاستراتيجي الثالث: حماية المدنيين ومساعدتهم

يتوخى الهدف الاستراتيجي الثالث الوقاية من مخاطر الحماية والتخفيف منها وتيسير سبل الانتصاف للنساء والرجال والفتيات والفتيان، ولا سيما النازحين والمدنيين الأكثر ضعفاً من خلال بناء قدرتهم على التكيف والمساعدات الإنسانية وخدمات الحماية المتخصصة والمناصرة.

الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل
6.9 ملايين	576.9 مليون دولار أمريكي

الهدف الاستراتيجي الأول
الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات

حضرموت، اليمن
طلاب الصيدلة في جامعة حضرموت ينتجون معقم اليدين بدعم من المنظمة الدولية للهجرة في محافظة حضرموت، 2020. الصورة: المنظمة الدولية للهجرة

الأشخاص المستهدفين	نساء	أطفال	ذوي الإعاقة
11 مليون	2.5 ملايين	6 ملايين	1.5 مليون

في إطار **الهدف الاستراتيجي 1**، سوف يسعى الشركاء إلى تحقيق الهدف المحدد 1-1 للتخفيف من مخاطر الحماية الناجمة عن الأوبئة ومعالجتها من خلال تقديم خدمات الحماية والخدمات الإنسانية عالية الجودة والمتكاملة إلى 250,000 شخص من الفتيان والفتيات والرجال والنساء الضعفاء. سوف يشمل الدعم تقديم المساعدات الصحية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الضعفاء من خلال القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين. سيعمل شركاء المجموعة القطاعية للحماية على تعزيز هذا الهدف المحدد من خلال تقديم خدمات الحماية للفتيان والفتيات والرجال والنساء للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها الناجمة عن النزاع والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة، وفي نفس الوقت تحديد أولويات اليمنيين الأكثر ضعفاً. تشمل الأنشطة ذات الصلة تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض وخدمات حماية الطفل ومستلزمات الأسرة ومستلزمات العبور وخدمات الاستجابة المتعددة القطاعات للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام. ستقوم المجموعة القطاعية للحماية أيضاً بتقديم الدعم إلى الآليات المجتمعية التي تعزز حقوق الإنسان والشمول والسلامة والكرامة للمساعدة في تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها.

في إطار **الهدف الاستراتيجي 1**، سوف يسعى الشركاء أيضاً إلى تحقيق الهدف المحدد 1-2 لزيادة التخفيف من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوقاية منها والاستجابة لها من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات، والذي تستهدف 11 مليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2021. ستعمل الجهات الفاعلة في مجال التعليم على الوقاية من تفشي الأمراض المعدية في المدارس وبيئات التعلم

من خلال توفير حقائب مستلزمات الصحة والنظافة وزيادة التوعية حول الصحة والنظافة. ستقوم الجهات الفاعلة في مجال الصحة بتعزيز التأهب والترصد لاكتشاف الأمراض المعدية وتفشي الأمراض والأوبئة والاستجابة لها، بما في ذلك فيروس كورونا المستجد. ستعمل الجهات الفاعلة في مجال الصحة أيضاً على زيادة وصول الأشخاص الضعفاء إلى الخدمات الصحية والدعم، على سبيل المثال من خلال تقديم المساعدات للمرافق الصحية والرعاية المتنقلة على مستويات الرعاية الصحية المجتمعية والأولية والثانوية والمتخصصة. ستعمل المجموعة القطاعية للصحة أيضاً على زيادة وصول الأشخاص الضعفاء إلى حزمة الخدمات الدنيا والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وسوء التغذية الحاد والأمراض غير المعدية. أيضاً، سيتم تقديم الدعم إلى المرافق الصحية من خلال المساعدات في مجالات الوقود والمياه والأوكسجين والرعاية المتقدمة وإدارة المعلومات والدعم المالي للعاملين الصحيين.

ستدعم المجموعة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية أيضاً هذه الجهود، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات المنقذة للأرواح للسكان المتضررين من النزاع والأخطار الطبيعية ومن خلال توفير حلول المأوى متوسطة الأمد وطويلة الأمد للأشخاص المحتاجين. سيشمل ذلك توزيع المواد الأساسية غير الغذائية والمأوى الطارئ والانتقالي والمساعدات النقدية مقابل إعانات بدل الإيجار والمساعدات المخصصة لمواجهة فصل الشتاء وفصل الصيف وإعادة تأهيل المنازل ومستلزمات صيانة وترقية المأوى وحلول التخفيف من السيول. ستكون استجابة المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة ذات أهمية رئيسية: في عام 2021، سيدعم شركاء المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة نُهج الصحة العامة المتكاملة التي تحدد وتعالج عوامل الخطر التي تساهم في انتقال الأمراض، وسيقومون بشكل منتظم بتحديث خطط التأهب لتفشي الأمراض. أيضاً، ستقوم القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين بتقديم المساعدات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. ستساهم المجموعة القطاعية للتغذية، من جانبها، في الوقاية من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والاستجابة لها من خلال تقديم خدمات التغذية المعززة والموسعة. سيعمل شركاء المجموعة القطاعية للتغذية على زيادة المواقع والمواقع المتنقلة وإمداداتها وقدرات وأعداد العاملين فيها.

الهدف المحدد 1.1 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	التخفيف من مخاطر الحماية الناجمة عن الأوبئة ومعالجتها من خلال تقديم خدمات الحماية والخدمات الإنسانية عالية الجودة والمتكاملة للنساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بما في ذلك النازحين وذوي الإعاقة.
الفئات المستهدفة:	النساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بما في ذلك النازحين داخلياً والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.
عدد المستهدفين:	2.4 مليون
الإطار الزمني:	يناير – ديسمبر 2021

الهدف المحدد 1.2 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	التخفيف من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوقاية منها والاستجابة لها من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات، والذي تستهدف 11 مليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2021.
الفئات المستهدفة:	النساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بما في ذلك النازحين داخلياً والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.
عدد المستهدفين:	8.8 ملايين
الإطار الزمني:	يناير – ديسمبر 2021

الهدف الاستراتيجي الثاني
الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش

لحج، اليمن
فتى ينتظر في السيارة بعد أن استلمت أسرته حصتها الغذائية من نقطة توزيع بدعم من برنامج الأغذية العالمي في محافظة لحج، 28 فبراير 2020.
الصورة من: برنامج الأغذية العالمي/أيمن فؤاد

الأشخاص المستهدفين	نساء	أطفال	ذوي الإعاقة
16 مليون	3.7 ملايين	8.8 ملايين	2.4 مليون

في إطار **الهدف الاستراتيجي الثاني**، سيسعى الشركاء إلى تحقيق الهدف المحدد 2.1 من أجل تحسين حالة استهلاك الأغذية للسكان الضعفاء وخفض نسبة السكان الذين يواجهون ظروف التصنيف في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وسوف يستهدف هذا الهدف ما مجموعه 16 مليون من الفتيان والفتيات والرجال والنساء الضعفاء. وسيتم استهداف الفئات المعرضة لخطر أشد أشكال انعدام الأمن الغذائي. وتشمل هذه الأسر المهمشين، والأسر المعيشية التي ترأسها إناث، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال اليوميّين الذين لا يملكون أراضي، الأسر المعيشية الحضرية التي ليس لها مصدر دخل، والأسر المعيشية التي يرأسها أشخاص معوقون، أو كبار السن أو الذين يعانون من أمراض مزمنة. وتشمل الأنشطة المحددة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف قيام شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة بتوفير المساعدة الغذائية الطارئة المنقذة للحياة للفئات الأضعف من الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الغذاء، وتوزيع مجموعات المواد الزراعية أو الماشية أو المصائد في حالات الطوارئ على الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام شديد للأمن الغذائي.

وسيقدم شركاء المجموعة القطاعية للتعليم الدعم من خلال توفير خدمات الطعام والتغذية للفئات الأضعف من الطلاب والمتعلمين، من وذلك خلال توفير وجبات مدرسية محصنة للطلاب. وسيقدم شركاء القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين المساعدة الغذائية في مخيم خرز للاجئين وفي أوضاع المهاجرين. وبالنظر إلى الروابط المشتركة بين الأمراض المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة

الصحية واستخدام الاغذية، سيقوم شركاء المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المساعدة والخدمات المنقذة للحياة والمتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الوقت المناسب إلى الفئات الأضعف من السكان الذين لا يستهلكون الأغذية بالقدر الكافي، والذين يواجهون ظروفا تتسم بالتصنيف 4 و5 التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. ويشمل ذلك تقديم الدعم لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي؛ وتمكين الوصول إلى المياه المأمونة عن طريق شاحنات المياه وخزانات المجتمعات المحلية؛ وتقديم المساعدة في تطهير المياه ومعالجتها ومسحها؛ وتمكين جمع النفايات الصلبة والتخلص منها وتنظيفها بقيادة المجتمع المحلي؛ وتوسيع نطاق توفير المواد الصحية والتوعية؛ وتوفير خيارات آمنة للصرف الصحي مناسبة لنوع الجنس. وسيوفر شركاء المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أيضا خدمات المياه والصرف الصحي وإعادة الخدمات المستدامة والآمنة إلى استخدامها، وذلك بهدف الوصول إلى السكان الذين يعانون من الاحتياجات الماسة والمعرضين بشدة لخطر الإصابة بالأمراض وتحديات الحماية.

وفي إطار **الهدف الاستراتيجي 2** أيضًا، يهدف الهدف المحدد 2.2 إلى زيادة قدرة الأسر الضعيفة على التحمل أمام الصدمات من خلال تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة ويستهدف 16 مليون من الرجال والنساء والفتيان والفتيات الضعفاء. وسيتم استهداف الفئات المعرضة للخطر التي تواجه انعدام الأمن الغذائي-العمال اليوميّين الذين لا يملكون أراضي، والأسر الريفية التي تعتمد على الزراعة، والأسر الحضرية التي ليس لديها مصدر للدخل، والأسر التي تعولها نساء، والأسر التي يرأسها أشخاص ذوو إعاقة، أو كبار السن أو الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة. وللقيام بذلك، سيعمل شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة على تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش، وزيادة دخل الأسرة، وإعادة تأهيل أصول الأمن الغذائي والبنية التحتية في المناطق التي تشهد مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. تشمل الأنشطة المحددة توزيع التحويلات النقدية المشروطة وموسمية، وتوظيف البالغين في مشاريع الأشغال العامة، وتزويد الأسر المستهدفة بأصول كسب العيش، ودعم الإصلاحات والمساعدة في إنشاء أعمال تجارية صغيرة. كما سيتم متابعة الجهود التكميلية لتعزيز التأهب للطوارئ والقدرة على الاستجابة للشركاء والمجتمعات والسلطات من قبل شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة. وسيقدم شركاء المجموعة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل لتحسين الظروف دون المستوى، مع ضمان أن الهياكل دائمة، واستخدام المواد المحلية وتمكين الحد من مخاطر الكوارث. وفي إطار هذا الهدف المحدد أيضًا، سيوفر شركاء القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين فرصًا لكسب العيش للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.

للتخفيف من حالة التغذية الأليمة التي يواجهها ملايين اليمنيين، سوف يسعى الشركاء إلى تحقيق الهدف المحدد 2.3 في إطار **الهدف الاستراتيجي 2** لتقليل انتشار سوء التغذية الحاد العالمي بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 2 في المائة بحلول نهاية عام 2021. الهدف المحدد 2.3 يستهدف 4.6 ملايين فتى وفتاة، ويتضمن توفير شركاء المجموعة القطاعية للتغذية لخدمات التغذية الوقائية المنقذة للأرواح للفتيات والفتيان دون سن الخامسة في جميع المديريات اليمنية البالغ عددها 333 بحلول نهاية عام 2021. كما سيدعم شركاء المجموعة القطاعية للتغذية النساء الحوامل والمرضعات. تشمل الأنشطة دعم شراء وتوزيع ومراقبة الإمدادات ومساعدة مرافق التغذية والخدمات المتنقلة وتقديم مدفوعات قائمة على الأداء للعاملين في مجال التغذية. ستعمل مجموعة التغذية أيضًا على توسيع نطاق التغطية الجغرافية لخدمات التغذية بنسبة 21 في المائة في جميع أنحاء البلاد، مع التركيز على المناطق ذات الأولوية. من خلال القيام بذلك، سيقدم شركاء التغذية أيضًا النقد للأسر الضعيفة وحالات سوء التغذية الحاد الشديد وحالات سوء التغذية الحاد المعتدل.

الهدف المحدد 2.4 في إطار **الهدف الاستراتيجي 2** هو لتخفيف ومعالجة مخاطر الحماية بسبب انعدام الأمن الغذائي من خلال تقديم الدعم إلى 2.4 مليون من الرجال والنساء والفتيان والفتيات المعرضين للخطر بما في ذلك النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة وطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين. وسيحقق شركاء مجموعة القطاعية للحماية هذا الهدف المحدد من خلال توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها ومن خلال دعم الآليات المجتمعية لتحديد مخاطر الحماية ومعالجتها. تشمل الأنشطة ذات الصلة توفير المساعدة والخدمات في مجال الحماية من خلال المراكز المجتمعية، ودعم شبكات الحماية المجتمعية، وخدمات الحماية الحرجة للأطفال، والمساعدة النقدية متعدد الأغراض للأسر بعد تقييمات الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والحماية، والحد من مخاطر الألغام، ودعم سبل العيش والمهارات-بناء للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى زيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الهدف المحدد 2.1 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأغذية وما فوقها.
الفئات المستهدفة:	النساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء من بينهم النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين
عدد المستهدفين:	16 مليون
الإطار الزمني:	يناير-ديسمبر 2021

الهدف المحدد 2.2 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	زيادة قدرة الأسر الضعيفة على التحمل أمام الصدمات من خلال تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة
الفئات المستهدفة:	النساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء من بينهم النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين
عدد المستهدفين:	16 مليون
الإطار الزمني:	يناير-ديسمبر 2021

الهدف المحدد 2.3 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	خفض معدل انتشار سوء التغذية الحاد العالمي بين الأطفال دون سن الخامسة في اليمن بنسبة 2٪ بنهاية عام 2021
الفئات المستهدفة:	الفتيان والفتيات الضعفاء من بينهم النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين
عدد المستهدفين:	6.4 مليون
الإطار الزمني:	يناير-ديسمبر 2021

الهدف المحدد 2.4 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	التخفيف من مخاطر الحماية بسبب انعدام الأمن الغذائي ومعالجتها
الفئات المستهدفة:	النساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء من بينهم النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين
عدد المستهدفين:	2.4 مليون
الإطار الزمني:	يناير-ديسمبر 2021

عدن، اليمن
امرأة نازحة مع طفلها في موقع دار سعد للنازحين بمحافظة عدن،
22 فبراير 2020.
الصورة من: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / محمود فاضل.

الهدف الاستراتيجي الثالث
حماية المدنيين ومساعدتهم

مأرب، اليمن
فتاة نازحة تقف عند مدخل المأوى الذي تشاركه مع أسرتها في محافظة مأرب، 2020.
الصورة من: المنظمة الدولية للهجرة.

المستهدفين	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
9 ملايين	1.5 مليون	3.8 ملايين	1 مليون

في إطار **الهدف الاستراتيجي 3**، سوف يسعى الشركاء إلى تحقيق الهدف المحدد 3.1 للتخفيف من مخاطر الحماية المحددة ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة إلى 2.6 مليون من النساء والرجال والفتيان والفتيات المعرضين للخطر بما في ذلك النازحين والمهمشين. والأشخاص ذوي الإعاقة وطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين. سيحمي شركاء التعليم الفتيات والفتيان الأكثر ضعفاً في سن المدرسة من مخاطر العنف من خلال ضمان الوصول إلى بيئات تعليمية آمنة وشاملة تعزز الرفاه والقدرة على التحمل. ستوفر آلية الاستجابة السريعة المساعدة الطارئة الفورية والمنقذة للحياة للأسر التي نزحت حديثًا بسبب النزاع المسلح أو الأخطار الطبيعية، بالإضافة إلى تلك الموجودة في المناطق التي يصعب الوصول إليها. سيعمل شركاء تنسيق وإدارة المخيمات على تعزيز الوصول الآمن إلى الخدمات متعددة القطاعات من خلال تحسين الإشراف على الموقع والتنسيق وتعزيز التنظيم والتماسك المجتمعيين. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل شركاء تنسيق وإدارة المخيمات على تعزيز الوصول إلى المعلومات وآليات التغذية الراجعة والشكاوى للنازحين داخليًا. سيقدم شركاء الحماية أيضًا دعم الحماية من خلال بناء قدرات الحماية وتوفير المساعدة النقدية للحماية.

لمزيد من المساعدة للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الضعيفين، سيقدم القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين المساعدة المنقذة للأرواح متعددة القطاعات بما في ذلك عن طريق دعم التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ، وتوفير المساعدة القانونية ومراقبة الاحتجاز، وتقديم خدمات متخصصة للأطفال والنساء في مخاطرة. سيساعد القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين أيضًا على العودة الطوعية والكريمة، حيث تسمح الظروف في البلدان الأصلية، للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. سيقدم شركاء المجموعة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية المساعدة المنقذة للأرواح مثل المواد غير الغذائية الأساسية، والملاجئ الطارئة والانتقالية، والمساعدات النقدية لدعم الأشخاص المستضعفين في حالات الطوارئ أو الظروف المعيشية المطولة.

يعد دعم قدرة السكان المتضررين على التحمل عنصرًا آخر من دعم المجموعة القطاعية للمأوى / المواد غير الغذائية في إطار هذا الهدف المحدد، أي من خلال توفير أدوات صيانة المأوى وتحديثها، وحلول التخفيف من السيول، والنقد لإعادة تأهيل المنازل، ودعم الإسكان والأراضي والممتلكات.

في إطار **الهدف الاستراتيجي 3** من خلال الهدف المحدد 3.2، سيعمل الشركاء أيضًا على تعزيز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتحديد مخاطر الحماية ومعالجتها من خلال مراقبة الحماية والآليات المجتمعية والاستجابة الإنسانية. في إطار هذا الهدف، سيستهدف الشركاء 2.4 مليون من النساء والرجال والفتيان والفتيات المعرضين للخطر، بما في ذلك النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. تشمل الجهود المحددة قيام القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين بتسهيل الحلول للمهاجرين واللاجئين لمعالجة المخاطر من خلال تعزيز تمكين المجتمع والتماسك الاجتماعي، وجهود مجموعة الحماية لتوفير خدمات الحماية لليمنيين المحتاجين من خلال تطهير الأراضي الملوثة والتخلص من الذخائر غير المنفجرة وزيادة الوعي. من المخاطر التي تشكلها الألغام. سيدعم شركاء مجموعة الحماية أيضًا الآليات المجتمعية لمواصلة تنفيذ هذا الهدف الاستراتيجي، بما في ذلك تنفيذ مراقبة الحماية، ومساعدة مبادرات حماية المجتمع، ودعم سبل العيش لأنشطة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقديم التوعية للسكان الضعفاء حول مخاطر الذخائر المنفجرة.

لحماية المدنيين ومساعدتهم، سيوفر الشركاء وصولاً آمنًا وكريمًا وهادفًا إلى خدمات إنسانية منقذة للأرواح وذات جودة عالية، مما يتيح توفير الخدمات العامة للأشخاص المحتاجين مع إعطاء الأولوية للمجموعات ذات الاحتياجات القصوى بموجب **الهدف الاستراتيجي 3**، الهدف المحدد 3.3. وسيستهدف الشركاء 6.9 مليون من النساء والرجال والفتيان والفتيات المعرضين للخطر بما في ذلك النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في إطار الهدف المحدد 3.3. ومن جانبه، سيوفر القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين مواد الإغاثة الأساسية مثل المأوى والمواد غير الغذائية للاجئين الضعفاء وطالبي اللجوء والمهاجرين. سيوفر شركاء المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أو يستعيدوا الوصول المستدام والآمن إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق التي تشتد الحاجة إليها ومع وجود مخاطر عالية للأمراض وتحديات الحماية وتقديم المساعدة المنقذة للأرواح في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للحد من الاحتياجات الحادة ومخاطر الحماية للنازحين المتأثرين بالنزاع والمخاطر الطبيعية. ويشمل ذلك توسيع أو تطوير أنظمة المياه والصرف الصحي لتحسين الظروف المستدامة للنازحين.

ويهدف الشركاء إلى الحد من الضعف من خلال خلق بيئة مواتية، وتعزيز الوصول وزيادة المرونة في إطار الهدف المحدد 3.4 المرتبط **بالهدف الاستراتيجي 3**. وسيتم استهداف ما مجموعه 250,000 امرأة وفتاة ضعيفة بمن فيهن النازحات والمهمشات وذوات الإعاقة واللاجئات وطالبات اللجوء والمهاجرات في إطار هذا الهدف. وسيسعى شركاء المجموعة القطاعية للحماية إلى تحقيق هذا الهدف من خلال توفير خدمات الحماية ودعم الآليات المجتمعية للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها، بما في ذلك من خلال توفير خدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي متعددة القطاعات ودعم سبل كسب العيش وبناء المهارات على أساس النوع الاجتماعي والناجين من العنف.

الهدف المحدد 3.1 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	يتم التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب النزاعات والكوارث ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة، للنساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بمن فيهم النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة
الفئات المستهدفة:	النساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بما في ذلك النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.
عدد المستهدفين:	2.6 مليون
الإطار الزمني:	يناير-ديسمبر 2021

الهدف المحدد 3.2 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	يتم تعزيز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتحديد مخاطر الحماية ومعالجتها من خلال مراقبة الحماية والآليات المجتمعية والاستجابة الإنسانية.
الفئات المستهدفة:	النساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بما في ذلك النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.
عدد المستهدفين:	2.4 مليون
الإطار الزمني:	يناير-ديسمبر 2021

الهدف المحدد 3.3 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى خدمات إنقاذ الأرواح والخدمات الإنسانية عالية الجودة، مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين لضمان إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021.
الفئات المستهدفة:	النساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بما في ذلك النازحين والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين
عدد المستهدفين:	6.9 ملايين
الإطار الزمني:	يناير-ديسمبر 2021

الهدف المحدد 3.4 ونهج الاستجابة المنسقة

الهدف:	يتم تقليل تعرض النساء والفتيات للعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال خلق بيئة مواتية، وتعزيز الوصول والقدرة على التحمل والمرونة
الفئات المستهدفة:	النساء والفتيات الضعيفات بما في ذلك النازحات والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين
عدد المستهدفين:	250 ألف
الإطار الزمني:	يناير-ديسمبر 2021

1.3
افتراضات التخطيط والقدرة التشغيلية والوصول

افتراضات التخطيط

يفترض التخطيط لعام 2021 أن الاتجاهات الحالية المرتبطة بالنزاع وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والأوبئة والمخاطر الطبيعية والبيئية ستستمر.

على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تنفيذ اتفاقية ستوكهولم والجهود الأخرى التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، إلا إن احتمالات السلام في العام المقبل تعتبر ضئيلة. ومن المتوقع حدوث تدهور ملحوظ في الصراع واشتداد الأعمال العدائية. ومن غير المرجح أن يتغير سلوك الأطراف فيما يتعلق بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي، وسيستمر التأثير المدمر على السكان المدنيين والتحديات في الوصول إليهم أو يزداد سوءًا. وستستمر التوترات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية في جنوب ووسط وشرق اليمن، على الرغم من أن التقدم في تنفيذ اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي ممكن ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستقرار في هذه المناطق. ومن المرجح أن يستمر الدعم الخارجي لأطراف النزاع، على الرغم من أن التقلبات السياسياتية الأخيرة من قبل بعض البلدان فيما يتعلق ببيع الأسلحة لاستخدامها في النزاع قد تقلل هذا الدعم. ومن المرجح أن يستمر الصراع وما يرتبط به من عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في ردع الاستثمار في اليمن وإطالة قيود الاستيراد، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على استقرار الريال اليمني والتحسن الاقتصادي. وستستمر تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، الذي أدى إلى انكماش الاقتصاد اليمني والقوة الشرائية للعديد من اليمنيين، في عام 2021.

بالنظر إلى هذا السياق، من المرجح أن تظل اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم مع تأثير مدمر على السلامة البدنية والعقلية، وسبل العيش وقدرات التكيف لملايين النساء والرجال والفتيات والفتيان، وخاصة أولئك الأكثر ضعفاً. ومن المتوقع أن تستمر سبل العيش في التدهور، وأن يرتفع انعدام الأمن الغذائي وأن يزداد سوء التغذية. وسيستمر تعرض اليمنيين لتفشي الأمراض والاعتلال والوفيات المرتبطة بالأزمة في غياب الخدمات الصحية الكافية لشرائح واسعة من السكان. ينبغي توقع الصدمات والضغوط الأخرى التي عانت منها البلاد بانتظام. وتشمل هذه الأحداث المناخية المتطرفة مثل الأمطار الغزيرة والسيول وغزو الجراد. يشكل تسرب الزيت من خزان صافر العائم أو انفجاره خطرًا إضافيًا وحرجًا.

تؤكد افتراضات التخطيط الموضحة أعلاه على أهمية زيادة المساعدة الإنسانية في عام 2021 والتي يجب أن تتسم بالمرونة والاستجابة للاحتياجات المتصاعدة. وقد بذل الشركاء جهودًا للاستعداد لتدهور الوضع في مجموعة متنوعة من المجالات. وأثناء تنفيذ الخطة، سيشارك الشركاء في مجموعة من الأنشطة لمراقبة الوضع المتغير وتطوير الاستجابات المطلوبة.

القدرة التنفيذية

في عام 2021، سيقوم 167 شريكًا بتنفيذ الأنشطة المعتمدة بموجب خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2021. وهذا يشمل وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وطنية. ويهدف الشركاء إلى العمل في جميع مناطق اليمن البالغ عددها 333 مديرية. ويتراوح عدد الشركاء العاملين في كل مجموعة أو قطاع من 11 (آلية الاستجابة السريعة) إلى 167 (المجموعة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية).

نظرًا للاحتياجات المرتفعة المتوقعة في جميع أنحاء البلاد لعام 2021، سيكون وجود الشركاء المستمر والموسع أمرًا ضروريًا. ففي عام 2020، اضطر الشركاء إلى تقليل المساعدة للأشخاص المحتاجين بسبب نقص التمويل وتنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر استجابة لبيئة التشغيل غير المتساهلة. هذا العام، ستكون زيادة التمويل وتخفيف القيود المفروضة على الوصول أمرًا بالغ الأهمية للاستجابة. سيواصل المجتمع الإنساني العمل مع الحكومة اليمنية والمناطق التي تسيطر عليها سلطات أنصار الله لتوسيع إيصال المساعدات المبدئية للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وستُبذل جهود مناصرة قوية لتمكين الوصول والمساعدة إلى المناطق ذات الاحتياجات القصوى، بما في ذلك تلك التي يصعب الوصول إليها أو التي لم يكن للعاملين في المجال الإنساني حضور أو وصول مستدام إليها.

المجتمع الإنساني على استعداد لتقديم المساعدة على نطاق واسع استنادًا إلى الخبرة والدروس المستفادة من عام 2019 عندما زادت وكالات الإغاثة للأمن الغذائي والزراعة والتغذية والمياه والصرف الصحي والمأوى/المواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات والتعليم وقطاع اللاجئين والمهاجرين وآلية الاستجابة السرية والمساعدة الصحية للوصول إلى 83% أكثر من اليمنيين. مقارنة بعام 2018 (من 7.5 مليون شخص في عام 2018 إلى 13.7 مليون شخص في عام 2019). كما تم تعزيز القدرات من خلال الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمخاطر؛ بعد تعزيز تدابير التخفيف من المخاطر استجابة للقيود المتزايدة على الوصول، أصبحت وكالات المعونة أكثر قدرة على تقديم البرامج بطريقة تدير المخاطر وتمكن من تقديم المساعدات القائمة على المبادئ.

ومع استمرار التحديات التي تواجه القدرة التنفيذية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى بناء قدرة استجابة محلية ووطنية في اليمن. وفي هذا الصدد، أدرجت جميع المجموعات استراتيجيات لتعزيز قدرة الشركاء الذين ينفذون الاستجابة. فعلى سبيل المثال، تهدف المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة إلى تعزيز التأهب للطوارئ والقدرة على الاستجابة للشركاء والمجتمعات والسلطات من خلال أنشطة بناء القدرات ووضع خطط للطوارئ. وبالمثل، ستواصل مجموعة التغذية تعزيز جودة خدمات التغذية وزيادة فرص الحصول عليها للأطفال والنساء المحتاجات الأكثر ضعفاً. وتخطط المجموعة القطاعية للحماية مواصلة مبادرات بناء القدرات الفنية للجهات الفاعلة في مجال الحماية، بما في ذلك الجهات المسؤولة من أجل تحسين جودة التدخلات وتمكين الحماية المعززة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.[66]

الشركاء المنفذون	حوادث تقييد الوصول (يناير-ديسمبر)	النسبة المئوية للأشخاص المستهدفين في المناطق التي يصعب الوصول إليها (%)
167	4,484	78.7%

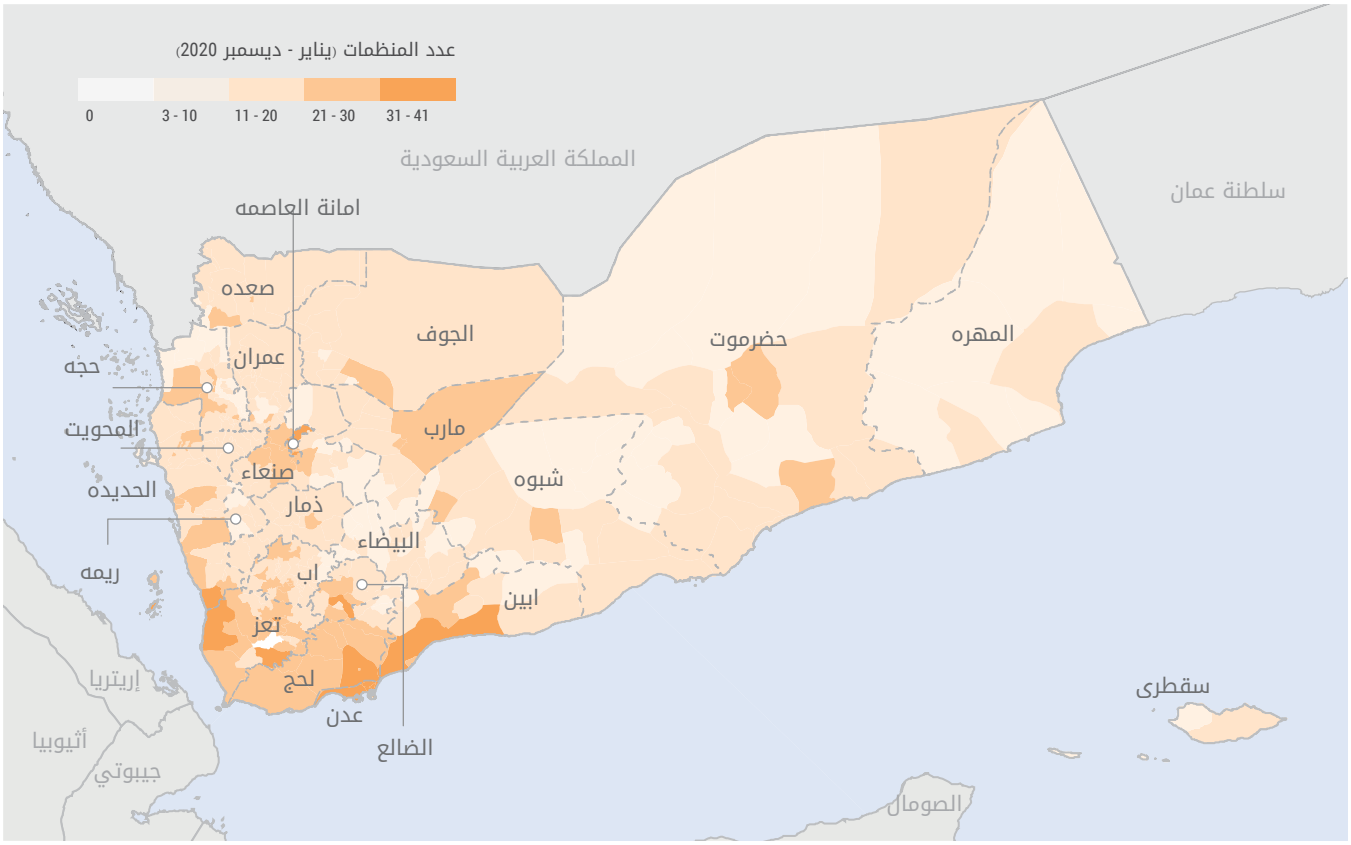

خارطة المناطق التي يصعب الوصول إليها

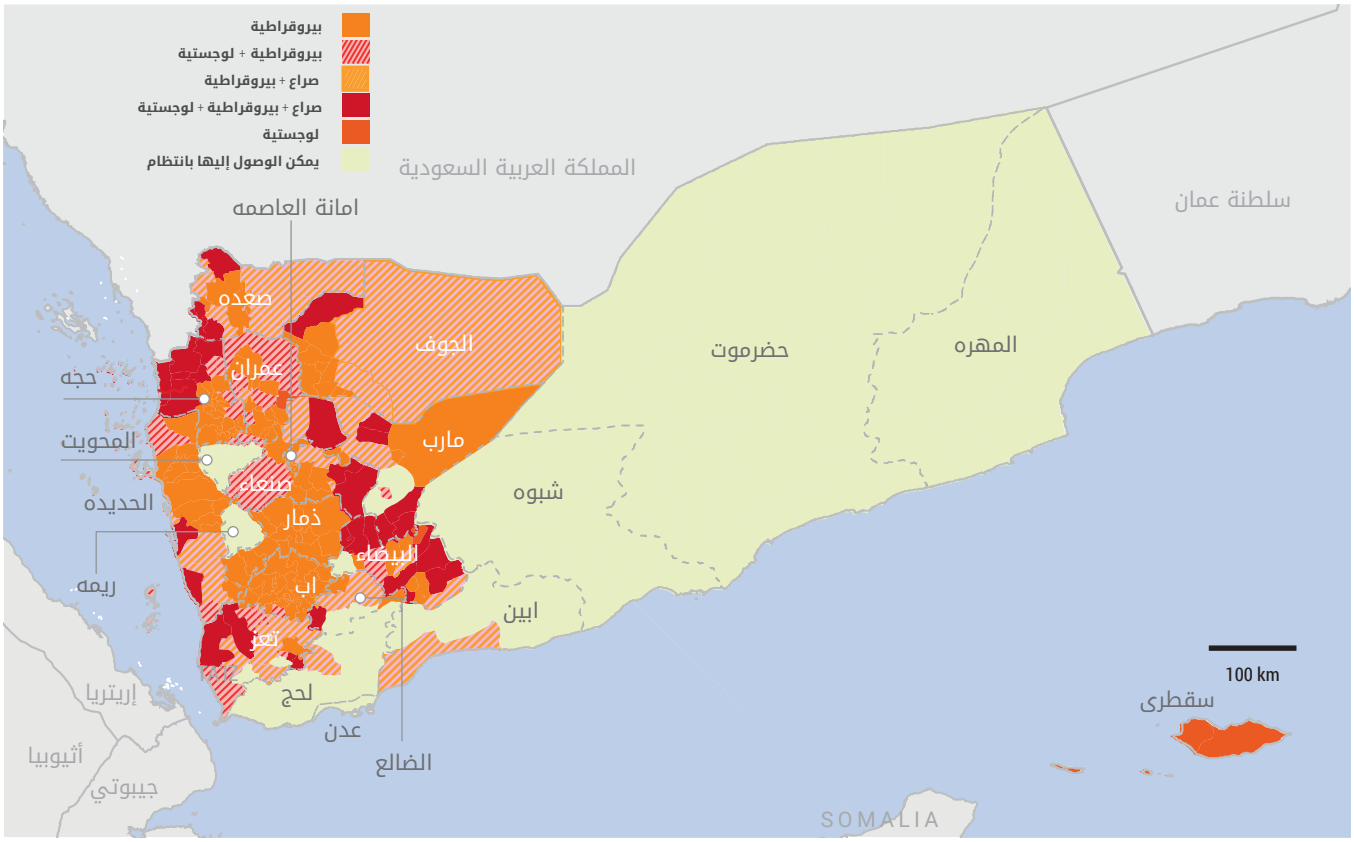

الشركاء حسب المجموعة القطاعية/القطاع

القطاع	عدد الأشخاص المستهدفين	عدد الشركاء
الأمن الغذائي/الزراعة	16.0 مليون	90
الصحة	11.6 مليون	45
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	11.2 مليون	80
الحماية	8.6 مليون	75
التغذية	6.3 مليون	43
التعليم	5.5 مليون	70
المأوي/المواد غير الغذائية	3.8 مليون	176
تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات	0.9 مليون	21
آلية الاستجابة السريعة	0.7 مليون	11
القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين	0.3 مليون	12

الشركاء حسب النوع في عام 2020

النوع	عدد الشركاء
منظمة غير حكومية وطنية	151
منظمة غير حكومية دولية	46
تابعة للأمم المتحدة	12

نوع حوادث تقييد الوصول حسب الشهر في 2020

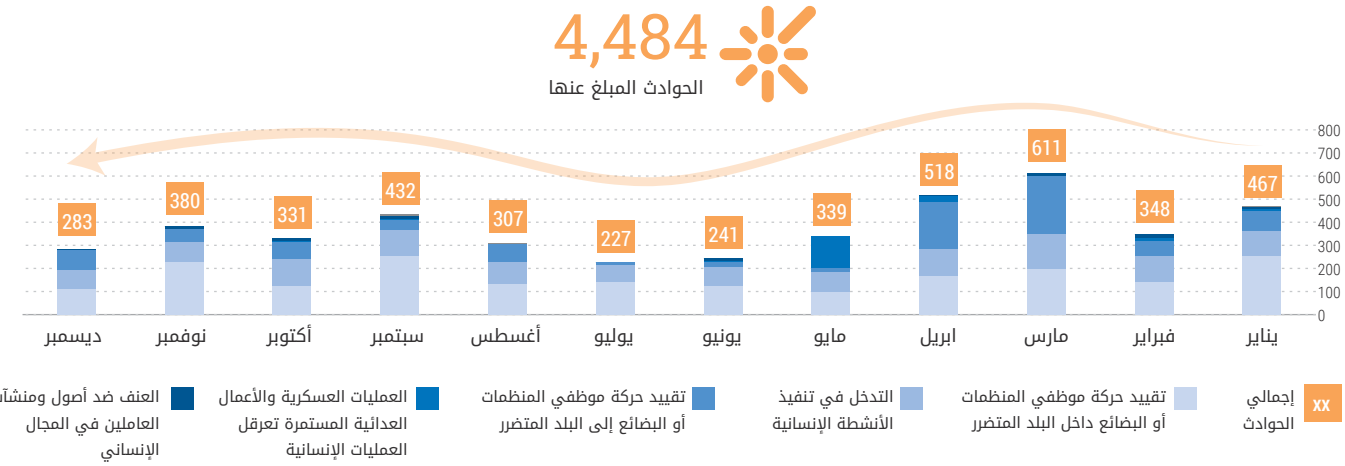

الوصول

لا تزال بيئة العمل في اليمن محفوفة بالتحديات صعبة للغاية. فعلى الرغم من أنه حدث تقدم كبير في التخفيف من التحديات التي تواجه وصول المساعدات الإنسانية في عام 2020، إلا إن العقبات البيروقراطية التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية المبدئية مستمرة. بينما الوصول المبدئي والمستدام للمنظمات الإنسانية في المناطق الشمالية يمثل التحدي الأكبر، غير أن قضايا الوصول قد زادت باطراد في جنوب اليمن أيضا.

يقطن المناطق المديريات التي يصعب الوصول من قبل المنظمات الإنسانية والبالغ عددها 220 مديرية من أصل 333 مديرية في اليمن، أكثر 16.5 مليون شخص من الأشخاص المحتاجين، والذي زاد من 5 ملايين في عام 2019م.[67] يواجه التسليم الآمن والمستدام لخدمات المساعدة والحماية في هذه المناطق تحديات بسبب العوائق البيروقراطية والنزاع المسلح وانعدام الأمن والقيود اللوجستية، والتي هي بمعظمها نتاج مثل هذه العوامل مجتمعة. فمعظم هذه المناطق التي يصعب الوصول إليها يقع في شمال اليمن حيث يوجد معظم الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ورغم هذه التحديات، تمكن العاملون في المجال الإنساني من تقديم الدعم المنقذ للحياة في جميع أنحاء البلاد. ففي عام 2020، قدم الشركاء المساعدة في جميع مديريات البلاد البالغ عددها 333، ووصلت إلى 10 ملايين كل شهر.

ويتسبب الصراع في بروز تحديات معقدة تعترض إيصال المساعدات الإنسانية بسبب كل من انعدام الأمن واللوائح التعسفية والقيود التي تفرضها السلطات المحلية. ففي عام 2020، تأثر إيصال المساعدات الإنسانية بسبب الأعمال العدائية النشطة في الخطوط الأمامية في 49 مديرية، بزيادة من 35 مديرية متأثرة في نهاية عام 2019. ومنذ يناير 2020، تواصلت أعمال القتال المكثف في المناطق الحدودية لمحافظات مأرب وصنعاء والجوف، حيث تعدت الخطوط الأمامية على المناطق المكتظة بالسكان في محافظة مأرب. وعلاوة على ذلك، في عام 2020، إستمرت أعمال القتال على طول خطوط الجبهة القائمة، ولا سيما في محافظات الحديدة وحجة والضالع والبيضاء وصعدة وتعز، وتتصاعد بشكل متقطع خلال العام. وفي عدن وأبين وتعز، تكرر التوتر والاشتباكات المسلحة طوال عام 2020.

وفي العام الماضي، أبلغ الشركاء العاملين في المجال الإنساني عن حوالي 4,848 حادث وصول عبر 119 مديرية في 20 محافظة في اليمن هذه زيادة كبيرة عن عام 2019، عندئذ كانت الحوادث المبلغ عنها 2,380، مع تفاقم تدهور اتجاهات الوصول الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2019، على الرغم من أن هذا يمكن أن يُعزى جزئيًا إلى زيادة الإبلاغ من الشركاء التشغيليين الرئيسيين. في عام 2020، كانت العوائق البيروقراطية التي فرضتها الأطراف هي أكثر القيود المفروضة على الوصول التي تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع للعملية الإنسانية، حيث تمثلت في أكثر من 93 في المائة من الحوادث.[68] وقد أثرت هذه العمليات على البرامج والعمليات الإنسانية بشكل كبير، في انتهاك محتمل للالتزامات القانونية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية بموجب القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أبلغ الشركاء عن 1,216 حادثًا في عام 2020 حيث حاولت السلطات التدخل في الأنشطة الإنسانية بما يتعارض مع المبادئ الإنسانية وقواعد ولوائح المنظمة والجهات المانحة. وتتصل هذه التحديات بالتأخير ورفض الاتفاقات الفرعية للمشروع وما يرتبط بها من محاولات من قبل السلطات للتدخل في تصميم المشروع وأنشطته والاستهداف والميزانية والتوظيف والعناصر الأخرى في عملية وضع البرامج. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 9 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة قد تضرروا بسبب تأخير وصول المساعدات في عام 2020 نتيجة التأخير أو الرفض للاتفاقيات الفرعية لمشاريع المنظمات غير الحكومية من قبل السلطات.

فقد كانت القيود على التحركات الإنسانية واسعة النطاق وفُرضت بشكل منهجي في عام 2020. وقد أبلغ الشركاء عن حوالي 2960 حادثة مرتبطة بالقيود المفروضة على حركة المنظمات الإنسانية والأفراد والبضائع داخل اليمن. ويشمل ذلك رفض تصاريح السفر للعاملين في المجال الإنساني لتقديم المساعدة والتأخير والعرقلة عند نقاط التفتيش على الطرق. تم تقييد حركة الإمدادات الإنسانية إلى اليمن وداخله بسبب التصاريح غير النظامية والضرائب وقيود النقل. أعاقت هذه القيود مجتمعة بشكل كبير إيصال الإمدادات والمساعدات المنقذة للحياة في الوقت المناسب وبكفاءة في كل من شمال وجنوب اليمن.

استمر العنف ضد المنظمات الإنسانية في عام 2020، حيث تم الإبلاغ عن حوالي 96 حادثة. في حين أن هذا يمثل انخفاضًا منذ عام 2019، حيث تم الإبلاغ عن 539 حادثًا، إلا أن العنف الذي وقع ظل شديدًا. وشملت الحوادث الاعتداء الجسدي والاحتجاز والترهيب وغير ذلك من أشكال إساءة معاملة العاملين في المجال الإنساني، ومصادرة الأصول الإنسانية واحتلال أماكن العمل الإنسانية.

أعاقت القيود المرتبطة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) الأنشطة الإنسانية لجزء كبير من عام 2020، ولكن بحلول سبتمبر تم رفع معظم هذه القيود. بلغت حوادث الوصول في عام 2020 ذروتها في مارس وأبريل عندما كانت قيود فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في ذروتها. وتوقفت عمليات تناوب العاملين في المجال الإنساني بشكل أساسي عندما تم تعليق العمليات في المطارات الدولية في عدن وصنعاء. داخل اليمن، مُنع العاملون في المجال الإنساني من تقديم المساعدة وتنفيذ أنشطة أخرى بسبب القيود المفروضة على الحركة، ومعظمها في شمال البلاد. كما تأخرت حركة الشحن عن طريق الجو والبر والبحر بشدة وتعطلت بسبب إجراءات الحجر الصحي المفروضة على البضائع.

صعدة، اليمن
أطفال في مخيم المزرق للنازحين بمحافظة حجة.
الصورة من: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

أعاقت القيود المرتبطة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) الأنشطة الإنسانية لجزء كبير من عام 2020، ولكن بحلول سبتمبر تم رفع معظم هذه القيود. بلغت حوادث الوصول في عام 2020 ذروتها في مارس وأبريل عندما كانت قيود فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في ذروتها. وتوقفت عمليات تناوب العاملين في المجال الإنساني بشكل أساسي عندما تم تعليق العمليات في المطارات الدولية في عدن وصنعاء. داخل اليمن، مُنع العاملون في المجال الإنساني من تقديم المساعدة وتنفيذ أنشطة أخرى بسبب القيود المفروضة على الحركة، ومعظمها في شمال البلاد. كما تأخرت حركة الشحن عن طريق الجو والبر والبحر بشدة وتعطلت بسبب إجراءات الحجر الصحي المفروضة على البضائع.

التقى كبار المسؤولين الإنسانيين في بروكسل في فبراير 2020 لمناقشة بيئة الوصول المتدهورة بسرعة في اليمن. دعا المسؤولون إلى رفع جميع القيود والعوائق والتدخلات التي تنتهك المبادئ الإنسانية ووافقوا على إعادة معايرة أنشطة المساعدات الإنسانية حيث لم يكن التسليم المبدئي ممكنًا، واعتماد تدابير معززة لتقييم القيود التشغيلية، وتكثيف التواصل مع جميع الأطراف لتمكين إيصال المساعدة للمحتاجين. بعد الاجتماع، شكلوا مجموعة مراقبة فنية لمراجعة التقدم المحرز في رفع القيود التي تم تحديدها في الاجتماع. اجتمع المسؤولون مرة أخرى في نوفمبر 2020 ورحبوا بالتحسينات في بعض المجالات، لا سيما في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية لمشاريع المنظمات غير الحكومية والاتفاقيات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الدولية، وتنفيذ تقييمات الاحتياجات المنسقة، وإلغاء اللوائح الإشكالية، وإطلاق المشروع الذي طال انتظاره. برنامج الغذاء العالمي نموذج رائد للتسجيل البيومتري لمتلقي المساعدات الغذائية في صنعاء. ومع ذلك، فقد أشاروا إلى أنه يتعين القيام بالمزيد ودعوا مرة أخرى إلى الإزالة الكاملة لجميع القيود والعقبات التي تعترض العمليات الإنسانية.

في عام 2021، سيواصل الفريق القطري للعمل الإنساني في اليمن مشاركته المتفانية والمنسقة مع السلطات في اليمن لتحسين الاستجابة الإنسانية الآمنة والمستدامة والقائمة على المبادئ في جميع أنحاء البلاد. سيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمراقبة بيئة الوصول وتقديم تحليل للقيود نيابة عن المجتمع الإنساني لإبلاغ الدعوة القائمة على الأدلة. وسيشمل ذلك أيضًا توفير تحديثات الوصول المنتظمة والإبلاغ عن التطورات التشغيلية وتحليل الوضع في جميع أنحاء البلاد لإبلاغ عملية صنع القرار الاستراتيجي والتشغيلي. ستستمر مجموعة عمل الوصول الإنساني اليمني ومجموعات العمل دون الوطنية في إبلاغ العمليات الإنسانية بناءً على نهج مشترك وتحليل تحديات الوصول، وستقدم المشورة الاستراتيجية والدعم الفني والتوجيه التشغيلي للفريق القطري للعمل الإنساني.

سيستمر التنسيق المدني -العسكري مع أطراف النزاع في تسهيل العمليات الإنسانية الآمنة والقائمة على المبادئ في جميع أنحاء البلاد. سيسهل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنسيق نظام الإخطار الإنساني لليمن، الذي يتم تفعيله مع لجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية، لضمان سلامة وأمن المرافق والحركات الإنسانية المحمية بموجب القانون الإنساني الدولي. سيقود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التواصل والتنسيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة المنتسبة إلى الحكومة اليمنية، وتعزيز التقيد المنهجي بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تمكين إيصال المساعدات الإنسانية الآمنة والمستدامة والقائمة على المبادئ عبر المحافظات الجنوبية.

1.4
المساءلة أمام الفئات السكانية المتضررة

تعطي هذه الخطة الأولوية لتعزيز نظام الاستجابة على نطاق واسع من أجل الاستماع إلى أصوات الفئات السكانية المتضررة جراء الأزمة والتصرف بناءً عليها. وستعمل جهود المساءلة أمام السكان المتضررين على تعزيز احترام حقوق النساء والفتيات والرجال والفتيان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من خلال ضمان تقديم الاستجابة الإنسانية دون تمييز، بل ومع مراعاة الاحتياجات المحددة للأشخاص المتضررين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والفئات المهمشة وكبار السن.

وستعتمد الجهود المبذولة لتعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين على التقدم المحرز في عام 2020. أما في العام الماضي، فقد طوَّرت مجموعة عمل المشاركة المجتمعية ما يلي: 1) أداة عبر الإنترنت لجمع المعلومات بشأن التغذية الراجعة والتظلمات/الشكاوى؛ 2) آلية للرصد والإبلاغ عن تنفيذ الشركاء للمساءلة والتزامات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ 3) مبادئ توجيهية حول إنشاء وتعزيز آليات التغذية الراجعة المجتمعية؛ و 4) مستودع مشترك للمواد ذات الصلة. كما تم تعميم نُهج المشاركة المجتمعية في الرسائل والمواد الخاصة بالاستجابة للكوليرا والدفتيريا وحمى الضنك والسيول وجائحة فيروس كورونا المستجد.

في عام 2020، استخدم أعضاء مجموعة عمل المشاركة المجتمعية وشركاء آخرين الآليات الحالية سعياً للحصول على التغذية الراجعة والشكاوى من المجتمعات المحلية، وذلك من خلال اللجان المجتمعية أو صناديق الشكاوى أو مكاتب الأسئلة أو من خلال التواصل المباشر مع موظفي البرنامج أو المتطوعين المجتمعيين. كما ساعد الأعضاء في تنسيق الرسائل الخاصة بجائحة فيروس كورونا المستجد عبر الاستجابة، وقاموا بتدريب 400 متطوع في الجنوب في مجال المساءلة أمام السكان المتضررين ومبادئ الشكاوى وآليات التغذية الراجعة. وقام المتطوعون بدعم نظام قائم على الهاتف لجمع ومعالجة التغذية الراجعة بشأن جائحة فيروس كورونا المستجد ونشر المعلومات الأساسية حول الفيروس للجمهور. وقد سمحت هذه الجهود بتعزيز مشاركة المجتمع من قبل الشركاء على مدار العام.

وتم إجراء العديد من الدراسات التي تسلط الضوء على كيفية تحسين مشاركة المجتمع؛ والتي تم الاسترشاد بها لخطة الاستجابة هذه. كشفت الدراسة البحثية التي أجراها فريق عمل الإدماج لكلٌ من المجلس الدنماركي للاجئين والمجموعة القطاعية للحماية في عام 2020 عن مدى تعرض الفئات الضعيفة لخطر الاستبعاد، لا سيما النازحين داخلياً والمهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء. كما وثقت تصورات واسعة الانتشار عن عدم الاستجابة للمخاوف المبلغ عنها من قبل الأشخاص المحتاجين إلى آليات الشكاوى والتغذية الراجعة وخوفهم من الانتقام ومخاطر الحماية الأخرى عند استخدامهم لهذه الآليات. ووجدت الدراسة أن 76 في المائة من المستجيبين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن الوكالات الإنسانية غير قادرة على تحديد احتياجاتهم الفعلية والاستجابة لمتطلباتهم بطريقة مناسبة. وأوصت الدراسة بإنشاء آليات تغذية راجعة وشكاوى آمنة وذات مغزى ويمكن الوصول إليها على أساس عملية تشاور مع المجتمعات. كما أوصى بأن تكثف الجهات الفاعلة الإنسانية من التواصل المباشر والفعال مع الفئات المعرضة لخطر الاستبعاد.[69]

وأكد تقييم سريع لاحتياجات كبار السن في اليمن في سبتمبر 2019، والذي أجراه كلاً من منظمة هلب ايج انترناشيونال، والمجلس الدولي للشباب - اليمن، وأنظمة شركة برودجي، على ضرورة قيام الجهات الفاعلة الإنسانية بتعزيز المشاورات مع كبار السن أثناء تقييم الاحتياجات وتخطيط الاستجابة وطوال مرحلة تنفيذ المشروع[70]. وأوصت دراسة أخرى أجراها معهد التنمية لما وراء البحار لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية في عام 2020 باستثمار أكبر في مراعاة الحقائق والأولويات المحلية، بما في ذلك الفئات المهمشة، وتعزيز المعرفة والقدرة لضمان الالتزام بالمبادئ الإنسانية.[71]

سلطت دراسة أجرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول التواصل مع المجتمعات المحلية في يونيو 2020 الضوء على الحاجة إلى تعزيز التواصل وطرق متنوعة للتواصل مع المجتمعات، ولا سيما من خلال الهياكل المجتمعية، والآليات المعززة التي تتعلق بالشكاوى والتغذية الراجعة، ومن خلال تطبيق نهج العمر والنوع الاجتماعي والتنوع.[72] وحدد التقييم الذي أجرته مجموعة عمل المشاركة المجتمعية فجوات القدرات الرئيسية المتعلقة بالمساءلة أمام السكان المتضررين والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وتكشف هذه الدراسات عن الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في عام 2021 لفهم احتياجات المتضررين من السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة، ولضمان مراعاة احتياجاتهم الخاصة واهتماماتهم وقدراتهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بتصميم البرامج والاستجابة الإنسانية. وستشتمل أولويات عام 2021 على تعزيز المشاركة مع السكان المتضررين والآليات التي يمكنهم من خلالها تقديم معلومات عن احتياجاتهم ومخاوفهم وتفضيلاتهم.

سيتبع الشركاء مناهج جديدة وإضافية لمعالجة الاستبعاد، بما في ذلك تحسين القرب من المستفيدين ومراجعة البصمة التشغيلية الإنسانية بحيث تسمح بتحسين استهداف السكان المحتاجين. وستُكَوِّنُ مجموعة عمل المشاركة المجتمعية منتدىً رئيسياً للتعاون بين القطاعات لتحسين المساءلة أمام السكان المتضررين. وتشمل الإجراءات الرئيسية المخطط لها لعام 2021 من قبل مجموعة عمل المشاركة المجتمعية: 1) تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية حول مبادئ وإرشادات المساءلة أمام السكان المتضررين، وذلك على مستوى المجتمع؛ 2) إجراء مسح تصورات واحد على الأقل لتقييم تصورات المجتمع للخدمات الإنسانية؛ 3) دراسة المشهد الإعلامي لتقييم توافر وسائل الإعلام وتفضيلاتها واستخدامها من قبل السكان المتضررين؛ 4) تنسيق ونشر المعلومات الهامة المنقذة للأرواح على الفئات المتضررة؛ و 5) تعزيز مشاركة المجتمع، لا سيما فيما يتعلق بتفشي الأمراض. بالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً اختبار أداة عبر الإنترنت لتجميع وتحليل المعلومات المتعلقة برفع الملاحظات والتظلمات/الشكاوى الواردة من الشركاء المنفذين، وذلك من أجل بدء التشغيل الكامل في عام 2021. وسيساعد ذلك في الحصول على رؤى حول الشكاوى الواردة من المجتمعات من خلال آليات الشكاوى ورفع الملاحظات الخاصة بالشركاء.

صنعاء، اليمن
مدرسة أبوبكر في محافظة صنعاء، 5 سبتمبر 2018.
الصورة من مكتب تنسيق الشئون الإنسانية/معاذ الجبل

تُعد نُهج المشاركة المجتمعية أمراً محورياً للعديد من خطط المجموعات القطاعية المحددة والموضحة في هذه الوثيقة. على سبيل المثال، تخطط المجموعة القطاعية للحماية لتسهيل المبادرات المجتمعية من خلال تعزيز قدرة المتطوعين المجتمعيين وشبكات لتحديد مخاطر الحماية وتقديم الإحالات إلى الخدمات. سيوفر شركاء التعامل مع الألغام توعية المجتمعات بمخاطر الذخائر المتفجرة.

سيعتمد شركاء المجموعة القطاعة للتغذية على حشد المجتمع ومشاركته لإجراء استجاباتهم. أما بالنسبة للمجموعة القطاعية لتنسيق وإدارة المخيمات، فيُعد حشد المجتمع وبرامج المشاركة أساساً لخطة الاستجابة لهذه المجموعة القطاعية، حيث سيكون للهياكل المجتمعية دور في التنسيق بين النازحين الذين يعيشون في المواقع والسلطات / الشركاء في المجال الإنساني وستعمل على حماية المرافق المشتركة وتنبيه الجهات المعنية بشأن الصحة، وكذلك المخاوف التي تتعلق بالسلامة.

ستعمل المجموعات القطاعية وشركاؤها على تعديل تصميم البرامج بناءً على ملاحظات المجتمع. على سبيل المثال، سيقوم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بمراقبة تصورات المجتمع والرضا عن تقديم الخدمات ودعم المراقبة الجماعية حول ما إذا كان السكان المستهدفين يشعرون بالتشاور معهم وإبلاغهم طوال فترة الاستجابة. ويقدم العديد من الشركاء المساعدة النقدية متعددة الأغراض أو أشكال أخرى من المساعدة النقدية ويقومون بشكل روتيني بإجراء أنشطة مراقبة ما بعد التوزيع لتقييم فعالية وتأثير المساعدة النقدية. تخطط الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين لاستخدام المراقبة التشاركية كآلية ردود فعل منتظمة على تدخلاتها وبرامجها. سيستخدم شركاء المجموعة القطاعية الذين ينفذون أنشطة خطة الاستجابة الإنسانية الممولة من صندوق التمويل الإنساني لليمن آلية رفع الملاحظات والشكاوى التي أطلقها الصندوق في فبراير 2020، والتي تتيح للمستفيدين الاتصال مباشرة أو إرسال رسالة نصية إلى رقم هاتف مجاني مخصص وتقديم الشكاوى أو الملاحظات بخصوص المشاريع التي يدعمها الصندوق. وفيما يلي تفصيل لاستخدام المجموعات القطاعية لسلاسل المساءلة لتتبع أثر بيئة التشغيل على التسليم القائم على المبادئ لخطط استجابة المجموعة القطاعية.

منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

سيتم تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين في عام 2021 من خلال تعزيز الجهود لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك بناءً على عمل شبكة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في اليمن العام الماضي لتعزيز نهج الوقاية. في عام 2020، قام الشركاء بما يلي: 1) وضع وتنفيذ خطة عمل للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في اليمن؛ 2) تقديم دورات تدريبية في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لـ 1054 من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك شركاء صندوق التمويل الإنساني لليمن؛ 3) تنسيق رسائل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عبر الاستجابة؛ 4) دمج تدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في أنشطة الوقاية من فيروس كورونا المستجد والاستجابة له؛ 5) تعزيز آليات الشكاوى المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ 6) تطوير إجراءات مشتركة لتسجيل الشكاوى ومعالجتها؛ 7) تعزيز الوصول إلى الخدمات الآمنة للناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وتعتبر الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين حجر الزاوية في الاستجابة الإنسانية؛ وقد تم أخذها في الاعتبار خلال هذه الخطة. في عام 2021، ستُبذل الجهود لتعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال إنشاء منتديات تنسيق مركزية، وتعزيز آليات الشكاوى القائمة على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين على مستوى المجتمع المحلي، وتحسين الإبلاغ عن طريق دمج المعلومات عن مكان وكيفية الإبلاغ عن مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع المشاورات المجتمعية، إلى جانب تعزيز المتابعة والإشراف على تقديم المساعدة للناجين. وتم النظر في نُهج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل جميع المجموعات القطاعية وتم دمجها في الفصول الخاصة بالمجموعات القطاعية في خطة الاستجابة الإنسانية هذه.

1.5
مركزية الحماية

تظل حماية المدنيين مصدر قلق بالغ في ظل صراع يُعرف منذ البداية بانتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ناهيك عن المستويات العالية من النزوح الداخلي. علاوة على ذلك، قد تنشأ مخاطر الحماية أيضاً نتيجة الأخطار الطبيعية وتفشي الأمراض وانعدام الأمن الغذائي والانكماش الاقتصادي الذي يحدث في الوقت نفسه في اليمن. ولذلك يجب أن تهدف الاستجابات الإنسانية إلى منع وتقليل مخاطر الحماية والشواغل التي تواجه المدنيين وضمان الاستجابة الفعالة لها.

في عام 2021، سيكثف الشركاء في المجال الإنساني في اليمن جهودهم لتفعيل استراتيجية الحماية للفريق القطري الإنساني اليمني التي تم إقرارها في عام 2018، والتي تتضمن ثلاثة أهداف:

1. تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين من قبل جميع أطراف النزاع من خلال المناصرة الجماعية وإعطاء الأولوية لأنشطة الاستجابة الإنسانية التي تسهم في حماية المدنيين.
2. ضمان الوصول الآمن والعادل إلى الحماية والمساعدة، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مع التخفيف من تداعيات خطر المجاعة وتفشي الأمراض وانهيار سبل العيش على قدرات التكيف الشخصية والمجتمعية واحتمالات العنف، والإكراه أو الحرمان المتعمد.
3. ضمان الوقاية من مخاوف الحماية للسكان المتضررين والتخفيف من حدتها والاستجابة لها من خلال تعميم الحماية وإدماجها عبر الاستجابة الإنسانية.

ستعمل المجموعة القطاعية للحماية، بما في ذلك مجالات مسئولياتها التخصصية المعنية بحماية الطفل، ونزع الألغام والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بشكل وثيق مع قطاعات الاستجابة الإنسانية الأخرى لتعزيز فهم مخاطر الحماية وتعزيز تدابير الوقاية والتخفيف من مخاطر الحماية التي تم تحديدها. بالتوازي مع ذلك، ستعمل جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية على ضمان تعميم جميع الأنشطة الإنسانية على العناصر الأساسية الأربعة التالية من أجل تضمين الحماية في كافة التدخلات:

- إعطاء الأولوية لسلامة السكان المتضررين وكرامتهم وتجنب التسبب في ضرر.
- تسهيل الوصول ذو المعنى وغير التمييزي إلى المساعدة والخدمات.
- ضمان المساءلة أمام السكان المتضررين من خلال إنشاء آليات رفع الملاحظات التي يمكنهم من خلالها قياس مدى كفاية التدخلات ومعالجة أي مخاوف وشكاوى.
- تعزيز المشاركة والتمكين من خلال دعم استراتيجيات الحماية المجتمعية ومساعدة المتضررين على المطالبة بحقوقهم.

1.6
العلاقة بين الجوانب الإنسانية والتنمية والسلام

قدم المجتمع الدولي منذ بداية الصراع طيفاً واسعاً من أشكال الدعم عبر العلاقة التي تربط مجال التنمية والمجال الإنساني ومجال السلام في اليمن. وتعد المساعدات الإنسانية عنصراً أساسياً في الدعم الذي تم تقديمه، غير أن شركاء التنمية كانوا قد استثمروا أيضاً بشكل كبير في اليمن على مدار السنوات الست الماضية. واشتملت أولويات الجهات الفاعلة في التنمية على الحفاظ على الخدمات الأساسية والمؤسسات الرئيسية، ودعم سبل العيش وتعزيز الانتعاش الاقتصادي.

في عامي 2019 و 2020، عملت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجال الإنمائي ومجال السلام معاً لتحديد طرقٍ لتعزيز التعاون عبر هذه العلاقة. وكانوا قد حددوا مجالات التركيز التالية لمزيد من التعزيز لنهج الترابط:

1. منع تدهور الوضع الإنساني من خلال تعزيز تقديم المساعدة، وتخفيف المخاطر، وتقوية قدرات التكيف، ومعالجة الدوافع الكامنة وراء الضعف.
2. تعزيز الأصول التنموية لليمن، بما في ذلك رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والقدرات المؤسسية، كأساس للتعافي والتنمية وضمان استدامة مشاريع الاستجابة الإنسانية.
3. دعم بناء السلام والانتقال في اليمن مع التركيز على الحوكمة وبناء الدولة، وتحسين الأمن وسيادة القانون، وحماية السكان الضعفاء والمعرضين للخطر، والانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار، والشروع في إصلاحات إنمائية طويلة الأجل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.[73]

تقوم خطة الاستجابة الإنسانية هذه على مجالات التركيز المذكورة أعلاه. ويدرك الشركاء في المجال الإنساني أن المساعدة الإنسانية وحدها لا يمكن أن تعالج نقاط الضعف بشكل كامل وأن المساعدة المنقذة للأروح يجب أن تتيح اتباع نُهج مستدامة وطويلة الأجل. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن التدخلات المفصلة في خطة الاستجابة الإنسانية هذه تتضمن، حيثما أمكن ذلك، النُهج متوسطة إلى طويلة الأجل والتدخلات الموجهة نحو التحمل والمرونة. إن الأنشطة التي تدعم سبل العيش، وتعزز الأمن الغذائي، وتُوسِّع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية، تُعد أمثلةً على هذا النهج، بينما تشتمل الأمثلة الأخرى على الجهود المبذولة لضمان استدامة التدخلات.

على سبيل المثال، يتبنى شركاء المجموعة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية حلول إيوائية دائمة، مدركين أنها أساسية لبناء قدرة السكان المتضررين على التحمل والمرونة؛ وهذا يشمل معالجة حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات، وتسهيل إصلاحات المساكن اللازمة للنازحين للعودة طواعية حيثما يكون ذلك آمناً، إلى جانب مشاريع الإسكان الأساسية، بما في ذلك النازحين الذين يختارون الحل الدائم للاندماج في مكان نزوحهم بين المجتمعات المحلية.

يدرك الشركاء في المجال الإنساني أيضاً أهمية حماية رأس المال البشري والاجتماعي لليمن لتمكين نتائج التنمية. وبالتالي، فإن بناء ودعم القدرات في جميع القطاعات يُعد بمثابة موضوعات رئيسية في جميع أنحاء هذه الوثيقة. ويعتبر التزام آلية الاستجابة السريعة بتعزيز القدرات الفنية للشركاء أحد الأمثلة الواردة في هذه الخطة؛ إذ توفر هذه الآلية دورات تدريبية للجهات المنفذة في مجال تعميم الحماية، إضافة إلى إجراء ورش عمل تدريبية للمدربين في مجال تصميم البرامج الآمنة لآلية الاستجابة السريعة. وتخطط المجموعة القطاعية للحماية، من جانبها، في عام 2021 لمساعدة المؤسسات الوطنية والمحلية، وغيرها، على منع وتخفيف ومعالجة قضايا الحماية من خلال دعم بناء القدرات لدى مؤسسات الخدمات الاجتماعية والإسكان، وآليات تسوية المنازعات على الأراضي والممتلكات.

يدعم مجال عمليات التعامل مع الألغام لدى المجموعة القطاعية للحماية تطوير أطر العمل الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك من خلال تدريب العاملين الميدانيين في مجال إزالة الألغام وتعزيز ضمان الجودة مع آلية المراقبة من قبل طرف ثالث، وذلك لضمان الامتثال، في نهاية المطاف، بالمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

تستند خطة الاستجابة الإنسانية هذه إلى فهم أن السلام المستدام والشامل هو شرط أساسي لإنهاء الأزمة اليمنية. وتفهم الجهات الفاعلة الإنسانية أن العمل الإنساني قد يغذي الجهود المبذولة لبناء سلام مستدام، حيث وقد تبنى نهجاً يراعي حساسية النزاع، بما في ذلك نهج "عدم إلحاق الضرر". وقد تم شرح هذه النقاط بإسهاب في هذه الوثيقة.

1.7

نظرة عامة موحدة حول استخدام النقد متعدد الأغراض

المساعدة النقدية متعددة الأغراض المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية 2021

95.3 مليون دولار

يُخطط هذا العام أن يتم تنفيذ تقييماً شاملاً للمساعدة النقدية متعددة الأغراض

أطلق المشاركون في القمة العالمية للعمل الإنساني في اسطنبول في مايو 2016 صفقة كبرى بين المانحين والمنظمات الإنسانية. وتضع هذه الصفقة الكبرى 51 التزاماً تم تحديدها في تسعة مسارات عمل موضوعية؛ وتتضمن الأولويات الثلاث الأولى ما يلي 1) المزيد من الشفافية، 2) المزيد من أدوات الدعم والتمويل للمستجيبين المحليين والوطنيين؛ 3) زيادة استخدام وتنسيق تصميم البرامج القائمة على النقد.[74] ويعد تعزيز المشاركة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية التزاماً شاملاً. وبالمثل، يقر البيان النقدي الموحد للأمم المتحدة بالحاجة إلى التعاون بشأن المساعدة النقدية والقسائم وتحسين أوجه التكامل والتماسك والمساءلة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تركز على جميع أنواع التحويلات النقدية والقسائم، بما في ذلك التحويلات متعددة الأغراض والتحويلات الخاصة بقطاعات محددة.[75] ويوفر كلٌ من البيان النقدي الموحد للأمم المتحدة والصفقة الكبرى الأساس لنهج أكثر تماسكاً وتعاوناً عبر قطاع المساعدات الإنسانية الدولية، وهو أمر بالغ الأهمية للمساعدة في الدفع بالإصلاحات الإنسانية على مستوى النظام إلى الأمام وتعزيز روابط الحماية الاجتماعية.

بدأ استخدام برامج النقد والقسائم في اليمن قبل الأزمة الحالية، وبشكل رئيسي من قبل الجهات الإنمائية الفاعلة التي تم تقديمها من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية. ومع تفاقم الصراع، فقد تم تعليق مدفوعات صندوق الرعاية الاجتماعية، واستخدم الشركاء في المجال الإنساني بشكل متزايد المساعدة النقدية كأداة للاستجابة الطارئة.

وبينما يستمر السكان المتضررين في مواجهة العديد من الاحتياجات، فإن العاملون في المجال الإنساني يَعمَدُونَ إلى استخدام النقد وتدخلات القسائم إلى حد أكبر من أي وقت مضى في الاستجابة الإنسانية لليمن. ويدرك الشركاء في المجال الإنساني أنه على الرغم من التحديات العديدة التي قد تواجهها أي طريقة، من خلال الأسواق العاملة، فإن برامج المساعدة النقدية والقسائم تتمتع بالقدرة على تلبية الاحتياجات الفورية و/أو طويلة الأجل ودعم سبل عيش الأسر الضعيفة مع ميزة إضافية تتمثل في توفير المرونة والاختيار والكرامة والتمكين للمستفيدين. ومع أنَّ المساعدة النقدية متعددة الأغراض ليست حلاً شاملاً، إلا أنه يُنظر إليه من قبل الشركاء على أنه جانب مكمل و/أو أساسي للاستجابة للفئات الأكثر ضعفاً، من بينهم النازحين داخلياً والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ويتمثل الجوهر الشامل لبرامج المساعدة النقدية والقسائم، بما في ذلك برامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض، في تلبية احتياجات المستفيدين بطريقة كريمة ودعم الاقتصاد المحلي. وتُعد المساعدة النقدية متعددة الأغراض بمثابة مساعدات غير مشروطة وغير مقيدة بطبيعتها، ومع ذلك قد تنطبق الشروط في مواقف معينة اعتماداً على تصميم البرنامج.

في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2020، قام 60 شريكاً في المجال الإنساني بتوزيع 307.7 مليون دولار كمساعدات نقدية وقسائم على 6.1 مليون مستفيد في 304 مديريات في جميع محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة. وشكلت التوزيعات النقدية 39 في المائة، بينما شكلت القسائم 61 في المائة من المبلغ 307.7 مليون دولار الذي تم صرفه. ويتكون الشركاء من ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة و 20 منظمة غير حكومية دولية و 37 منظمة غير حكومية محلية. واستخدم 20 شريكاً في المجال الإنساني برنامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض كأحد الأساليب لمساعدة 434,100 مستفيد؛ كما قاموا بصرف 6.1 ملايين دولار في جميع أنحاء اليمن.

ومع أنَّه يمكن استخدام المساعدة النقدية والقسائم لتقديم أنشطة قطاع واحد أو متعدد القطاعات، إلا أنَّ المساعدة النقدية متعددة الأغراض تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية و/أو احتياجات التعافي المبكر للأسر بطريقة شاملة. ويمكن صرف المساعدة النقدية متعددة الأغراض إلى السكان المتضررين من خلال أقساط دورية أو كحزمة مساعدة لمرة واحدة. ويمكن أن يكون تصميم الحزمة الخاص بها مستوحى من سلة الإنفاق الأدنى أو الحد الأدنى من تكاليف السلع لسلة المساعدة على قيد الحياة، وضعف الأسرة واحتياجاتها الأساسية، وكذلك تحليلات الفجوة الاقتصادية على مستوى الأسرة.

لا تقوض برامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض أساليب الاستجابة، ولكنها تضيف إلى مجموعة التدخلات المتاحة لتلبية الاحتياجات الأساسية والمساهمة في بناء المرونة. وتوفر برامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض أيضاً كفاءة التكلفة والنشر السريع، بالإضافة إلى مزايا المساعدة النقدية والقسائم المنتظمة، بما في ذلك دعم الاقتصادات المحلية، إلى جانب إحداث تأثير مضاعف

يُترجم إلى "أسلوب الاختيار". على سبيل المثال، يمكن للشركاء الانتقال من تقديم استجابة عينية إلى تقديم مساعدة نقدية متعددة الأغراض؛ كما يمكن أيضا استخدام المساعدة النقدية متعددة الأغراض للاستجابة السريعة ومِن ثَمَّ الانتقال إلى برامج المساعدة النقدية والقسائم الخاصة بقطاع محدد، والتي تدعم المرونة وتمكنها. علاوة على ذلك، تُمكّن المساعدة النقدية متعددة الأغراض الجهود والنُهج المتكاملة وتتطلب تنسيقاً فعالاً طوال دورة حياة المشروع، بما في ذلك أثناء مرحلتي المتابعة/المراقبة والتقييم.

لقد وجد الشركاء الإنسانيون أن برنامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض يتسم بالكفاءة والفعالية في تلبية الاحتياجات المتعددة؛ ذلك أنَّ برنامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض يسمح للمستفيدين بتحديد أولوياتهم لإنفاق المساعدة. وفي عام 2021، ستعمل مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق في اليمن مع مجتمع المساعدة النقدية والقسائم والمجموعات القطاعية والجهات المعنية الأخرى لمعالجة الثغرات والتحديات المختلفة التي تم التعبير عنها في منتديات المناقشة المختلفة، وكذلك أخذ الأدلة المتاحة والمعلومات ذات الصلة من الشركاء في الاعتبار عند تنفيذ برامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض.

تدعم مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق الشركاء لتخطيط وتقديم برامج النقد والقسائم، بما في ذلك برامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض. وتلتزم مجموعة العمل هذه بتعزيز التعاون الاستراتيجي والتقني والعملياتي بشأن التدخلات النقدية والسوقية في اليمن. وتعمل المجموعة أيضاً على زيادة المساعدة النقدية والقسائم من خلال التدخلات القطاعية والمساعدة النقدية متعددة الأغراض والنُهج المختلطة، وذلك بهدف شامل يتمثل في تنسيق التدخلات والأدوات والنُهج عبر الاستجابة الإنسانية. وسيتم إجراء حملة المناصرة على مستويات مختلفة لضمان الاتساق والاستدامة في آليات التنسيق وتعزيز الروابط بين المساعدة النقدية والقسائم الخاصة بالقطاع، وكذلك المساعدة النقدية متعددة الأغراض والحماية الاجتماعية. وترتبط مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق أيضاً بمجموعة عمل فرعية في عدن. وتتعاون مجموعات العمل لضمان التدفق المنتظم للمعلومات على جميع المستويات والتكامل على المستويين الوطني والمحلي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم ترشيح نقاط الاتصال النقدية من المجموعات المختلفة رسمياً للمشاركة في مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق، مما يتيح تعاوناً وتنسيقاً أفضل عبر الاستجابة. وتوصي مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق بأن يقوم الشركاء بفصل التخطيط والإبلاغ الخاص بالمساعدة النقدية متعددة الأغراض عن المساعدات النقدية والقسائم الأخرى، ومشاركة الأسباب المنطقية لاختيارأساليب التحويل المختلفة، والتمييز بين الاستجابة الخاصة بالقطاع وبين الاستجابة متعددة القطاعات. هذه الأساليب ستمكّن منتديات تنسيق الشؤون الإنسانية من تتبع ورصد استخدام التحويلات النقدية بشكل أفضل في الاستجابة ودعم النُهج المنسقة والمتكاملة. وتوصي المجموعة أيضاً بأن يلتزم المجتمع الإنساني والمانحون بتدفقات تمويل مستقرة ومرنة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك إتاحة مساحة لتوليد الأدلة وتجريب المبادرات الجديدة باستخدام برنامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض والمساعدة النقدية والقسائم.

في عام 2021، ستعمل مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق مع المجموعات القطاعية والشركاء لوضع اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية وتبسيط إعداد التقارير الخاصة بالمساعدات النقدية والقسائم. وستواصل أيضاً تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة وهياكل التنسيق المختلفة في الاستجابة، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية، وذلك بهدف زيادة استخدام المساعدات النقدية والقسائم في اليمن.[76]

1.8
منهجية حساب التكلفة

تستخدم خطة الاستجابة هذه نهج تقدير التكاليف على أساس النشاط، باستخدام التكاليف المنسقة لكل نشاط قطاعي، أو لكل شخص تم تقديم الخدمة إليه، أو لكل صنف تم تسليمه. ويسمح هذا النهج بتحسين التنسيق الاستراتيجي والمواءمة مع تقييم الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 والأهداف الاستراتيجية الموضحة في خطة الاستجابة هذه. وقد أخذت المجموعات القطاعية في الاعتبار الأشخاص المحتاجين حسب كل مجموعة قطاعية، وحسب أنشطة الاستجابة الرئيسية، والأعداد التقديرية للأشخاص المستهدفين لكل نشاط في تقدير تكلفة الخطة. كما أُخذت بعين الاعتبار مجموعة من مصادر البيانات، بما في ذلك التكاليف المتفق عليها عالمياً لكل نشاط، والتكاليف المناسبة للسياق، والدراسات السابقة.[77] تختلف منهجيات تحديد التكاليف المحددة عبر القطاعات ويتم تفصيلها في إطار كل مجموعة أو خطة قطاعية؛ وقد بُذلت الجهود للتمكين من الاستخدام الفعال للأموال، وخفض التكاليف حيثما أمكن، وإيجاد توازن سليم بين تكاليف التشغيل وتكاليف الدعم.

حددت معظم المجموعات القطاعية التحديات المرتبطة بزيادة تكاليف الخدمات والبنود الرئيسية الناشئة عن ضعف الاقتصاد، والقيود المفروضة على الاستيراد، ونقص الوقود، وفقدان الإيرادات الحكومية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة الاستجابة وتكاليف النقل. وأشارت بعض المجموعات القطاعية إلى زيادة تكاليف دمج البرامج المتعلقة بفيروس كورونا المستجد وبناء القدرات في خطط استجابة المجموعة القطاعية. على سبيل المثال، يتم تحديد تكلفة المجموعة القطاعية للتعليم من خلال تكاليف توفير النظافة الشخصية والأدوات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد للأطفال.

تسببت العوامل الاقتصادية والسياقية المذكورة أعلاه في زيادة تكلفة الخدمات والعناصر الأساسية؛ ومثال ذلك، زيادة تكاليف المياه لشركاء المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة. أما بالنسبة للمجموعة القطاعية للتغذية، فقد تسببت التحديات المفصلة أعلاه في زيادة تكاليف النقل للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد والذين يعانون من مضاعفات طبية، لترتفع التكاليف بنسبة 100 في المائة مقارنة بالعام الماضي، ولعلاج حالات سوء التغذية الحاد الوخيم دون مضاعفات طبية، لترتفع التكاليف بنسبة 10 في المائة مقارنة بالعام الماضي. وبالنسبة إلى المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة، فقد أدى انخفاض قيمة الريال اليمني إلى زيادة أسعار السلع والحد الأدنى لسلة الغذاء ومدخلات سبل العيش.

سلطت مجموعات قطاعية أخرى الضوء على التأثير على تكاليف التأخير والقيود المفروضة على دخول السلع الأساسية والأدوية إلى موانئ البحر الأحمر اليمنية، وهو تأثير يتفاقم بسبب قلة توافر الإمدادات الأساسية والأدوية في السوق المحلية. وبدون تغييرات كبيرة في الوضع الاقتصادي في اليمن، فإنه من المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات. ويمكن أن يؤدي كلٌ من تفاقم الصراع وانعدام الأمن والعوائق البيروقراطية وتحديات الوصول وضعف البنية التحتية إلى زيادة تكاليف تقديم المساعدة في عام 2021.

بالنسبة للعديد من المجموعات القطاعية، فقد يتأثر تقدير التكلفة بالاعتبارات الاستراتيجية لاعتماد تدخلات جديدة - أو متنوعة - للاستجابة للاحتياجات الحالية. على سبيل المثال، ساهمت أنشطة تقديم المساعدة النقدية للنساء الحوامل والمرضعات المدرجة في خطة 2021 للمجموعة القطاعية للتغذية في زيادة متطلبات التمويل مقارنة بعامي 2019 و 2020. كما أنَّ الحاجة إلى الحفاظ على أساليب متعددة للتدخلات، بما في ذلك قدرة الاستجابة للطوارئ وتصميم البرامج متوسطة و طويلة الأجل للاستجابة لاحتياجات الحماية المتزايدة، قد أدت إلى ارتفاع التكاليف لدى المجموعة القطاعية للحماية. وبالنسبة للعديد من المجموعات القطاعية، فقد تأثرت الاعتبارات الخاصة بتقدير التكاليف أيضاً بزيادة أهداف المستفيدين، والتي تم تطويرها بناءً على الاحتياجات المتزايدة الخاصة بالمجموعة القطاعية.

قامت المجموعات القطاعية بإدراج تدابير توفير التكاليف في خطط مجموعاتها حيثما أمكن ذلك. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة قطاع المأوى/المواد غير الغذائية بإدخال خط إمداد مشترك، والذي يتضمن العناصر المتاحة محلياً وكذلك العناصر المشتراة دولياً من المخزون العالمي؛ سيوفر خط الإمداد نحو 20 في المائة من تكاليف العام الماضي. وتمتلك الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين حزم دعم مبسطة لتقليل تكاليف المساعدة. وقد أخذت المجموعات القطاعية بعين الاعتبار أيضاً الأساليب التي تأخذ الموارد المحدودة في الحسبان؛ إذ تستهدف مجموعة قطاع إدارة وتنسيق المخيمات 21 مديرية في خمس محافظات بها أعلى تركيز للنازحين داخلياً لاستخدام الموارد المحدودة بشكل أفضل وأكثر كفاءة.

في عام 2021، يهدف شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة إلى توسيع نطاق التدخلات القائمة على السوق حيثما يكون العمل في الأسواق مزدهراً ومتكاملاً بشكل كلي، وذلك لزيادة الفاعلية من حيث التكلفة والكفاءة. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإنه من المتصور أن تواجه تكلفة تقديم التدخلات القائمة على السوق مساراً تصاعدياً بسبب الأزمة الاقتصادية في اليمن وانخفاض قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادات في أسعار السلع وتكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء و مدخلات سبل العيش.

وقامت بعض المجموعات القطاعية بتعديل منهجية تقدير التكاليف الخاصة بها من السنوات السابقة. إذ حدد مجال التعامل مع الألغام لدى المجموعة القطاعية للحماية أهداف الأعمال المتعلقة بالألغام في السابق على أساس المساحة المقدرة بالمتر المربع من الأرض التي تم تطهيرها أو مسحها. وبالنسبة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، فقد عَمِدَت المجموعة القطاعية إلى وضع الأعمال المتعلقة بالألغام على أساس المستفيدين المتأثرين بأنشطة إزالة الألغام.

وفي عام 2021، حددت المفوضية تكلفة ميزانية خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بها بناءً على تقييمات الاحتياجات المحدثة وتحديد أولويات الأنشطة الأكثر أهمية، والتي تمت معالجتها من خلال تدخلات فعالة من حيث التكلفة.

عدن، الضالع
طفلة نازحة في موقع للنازحين في محافظة الضالع، 23 فبراير 2020.
الصورة من: مكتب تنسيق الشئون الإنسانية/محمود فاضل

الجزء الثاني:

مراقبة الاستجابة

صنعاء، اليمن
مدرسة أبوبكر في محافظة صنعاء، 5 سبتمبر 2018.
الصورة من مكتب تنسيق الشئون الإنسانية/معاذ الجبل

2.1
نهج المراقبة

على نحو ما ذُكر أعلاه، واجه المجتمع الإنساني عقبات كبيرة في عام 2020 في الحصول على الموافقات اللازمة من السلطات لإجراء عمليات المراقبة وتقييم الاحتياجات. أدى تأخر الموافقات على التقييمات الرئيسية إلى إحباط الجهود المبذولة الرامية إلى تقديم نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2020. تم إحراز تقدم في النصف الثاني من عام 2020 في الحصول على موافقة السلطات على التقييمات الرئيسية، مما أتاح توطيد قاعدة أدلة قوية لتقييم الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 ولخطة الاستجابة الإنسانية هذه. من المأمول أن تسمح البيئة التشغيلية في عام 2021 بإجراء تقييمات محسّنة، والتي تُعد أمراً أساسياً لتعزيز الفهم المشترك لتأثير الأزمة والاسترشاد بها في تخطيط الاستجابة التشغيلية، وستسمح بتطوير قاعدة أدلة أقوى لتقييم الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 في مقابل خطة الاستجابة الإنسانية هذه.

في عام 2021، سيعطي الشركاء في المجال الإنساني الأولوية لجمع البيانات المحسنة والمصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة لتقديم استجابة أكثر فعالية وشمولية. وتتضمن التقييمات الرئيسية المخطط لها لعام 2021 تقييم المواقع متعدد القطاعات بقيادة المنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) والذي يهدف إلى توفير قاعدة أدلة على مستوى الأسرة لتقييم الاحتياجات الإنسانية لعام 2022، وكذلك مسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) على مستوى المحافظات، والمسوحات القطاعية متعددة المؤشرات التي أجرتها اليونيسف، وتقييم الأمن الغذائي وسبل العيش على مستوى المديريات، وتحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

ستتم مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية هذه من قبل آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية، مع التركيز على مخرجات الاستجابة الإنسانية. سيقوم الفريق القطري الإنساني أيضاً بمراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية، مع التركيز على الأثر الذي يتم قياسه مقابل الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لخطة الاستجابة الإنسانية. وستواصل مجموعة عمل إدارة المعلومات ومجموعة عمل التقييم ومجموعة عمل الوصول الإنساني، وكذلك مجموعات العمل الفنية الأخرى، تقديم الدعم. كما ستشارك آليات التنسيق على مستوى مراكز العمل الإنساني في جهود المراقبة. وعند القيام بذلك، سيسعى المجتمع الإنساني إلى الالتزام بتوجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن مسؤولية البيانات في العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال تنفيذ بروتوكول تبادل المعلومات.[78]

الجدول الزمني لدورة التخطيط للبرامج الإنسانية

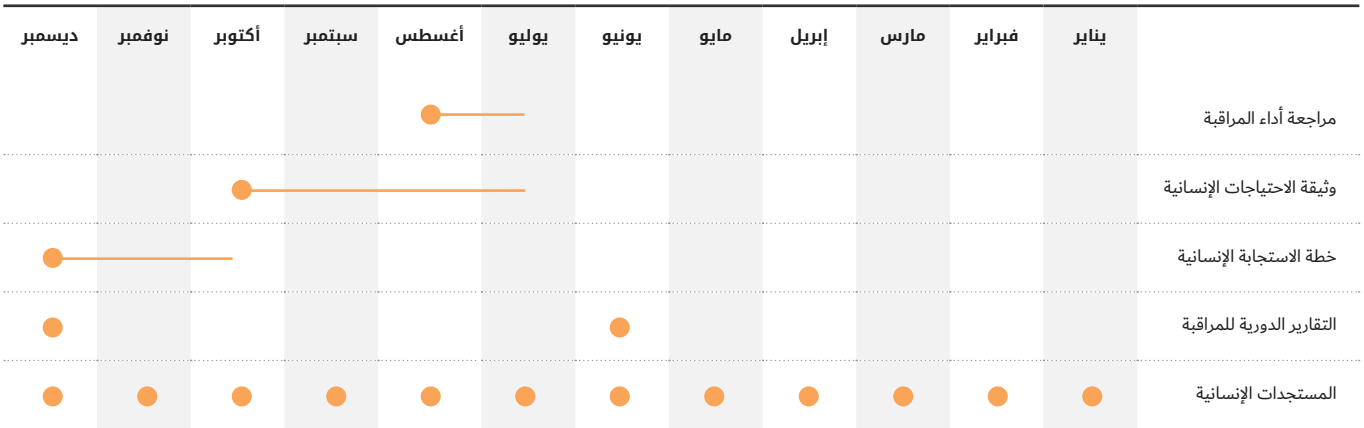

وسَتَعمَدُ مراقبة الاستجابة الشهرية إلى قياس التقدم المحرز مقابل الأهداف الإستراتيجية الثلاثة لخطة الاستجابة الإنسانية والأهداف المحددة، بالإضافة إلى أهداف المجموعة القطاعية.

وستستمر المجموعات القطاعية في تتبع الخطوات التدريجية التي يتم اتخاذها للوصول إلى الأهداف في كل استراتيجية لدى كل مجموعة قطاعية. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل شركاء المجموعة القطاعية عملهم على مراقبة الاستجابة باستخدام الأدوات الميدانية ذات الصلة. وستستمر المجموعات القطاعية في تقديم تقارير شهرية إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) عن حالة أهداف الاستجابة، حيث يتم تصنيف تلك التقارير حسب المنطقة الجغرافية، وكذلك حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة. وسيستخدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) مدخلات لإنتاج قواعد بيانات خارطة عمل المنظمات (من يفعل ماذا ومتى وأين؟) الشهرية والتي توضح بالتفصيل التغطية الإنسانية في جميع أنحاء البلاد.[79] كما سيتم تجميع مدخلات المجموعة القطاعية في ملخص المعلومات الإنسانية شهرياً، وكذلك تقرير نهاية العام حول تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021.

تعتبر مراقبة الوضع، التي تتعقب التطورات والاتجاهات في جميع أنحاء البلاد التي تؤثر على تصميم البرامج الإنسانية الأساسية، أمراً بالغ الأهمية في السياق اليمني نظراً للتقلبات الشديدة للأزمة والتطورات المرتبطة بالصراع. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم نشر تقارير المراقبة المنتظمة مثل ملخص المعلومات الإنسانية على مدار العام لتغطية التواجد التنظيمي على مستوى البلاد ومركز العمل الإنساني، وكذلك فيروس كورونا المستجد، والوصول، والمستجدات الإنسانية، وفجوات الاستجابة. ويهدف ذلك إلى تعزيز المراقبة على المستويين التشغيلي والاستراتيجي وتعزيز المساءلة والشفافية في الاستجابة.

في الوقت نفسه، سيواصل الشركاء في المجال الإنساني مراقبة اتجاهات الاقتصاد الكلي والصراع عن كثب وتأثيرها على السكان المدنيين والبنية التحتية، وأنماط النزوح، وقيود الوصول، وانعدام الأمن الغذائي، ومعدلات سوء التغذية، وانتشار الأمراض، والتعرض للسيول على مدار العام، وذلك لتوجيه التأهب والاستجابة. وسَيَعمَدُ إطار عمل مشترك للمراقبة، والذي تم وضعه لمراقبة الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي على النحو المحدد في تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي – وحين يتم تجاوز حدود معينة – سيتم إطلاق إجراءات مثل التقييم والتحليل السريع، أو تحديث التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي او في بعض الحالات، سيتم البدء في الاستجابة المباشرة والمناسبة في العام 2021. سيعمل النظام المقترح كنظام إنذار مبكر يحدد المناطق التي تتدهور فيها عوامل انعدام الأمن الغذائي بسرعة (النقاط الساخنة)، ويتطلب تقييماً وتحليلاً سريعين؛ كما سيعمل كنظام معلومات يراقب باستمرار ويقدم تحديثات متكررة حول تطور دوافع انعدام الأمن الغذائي. وتشتمل أمثلة أدوات التتبع مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، ونظام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها على الهاتف النقال التابع لبرنامج الأغذية العالمي، ونظام معلومات الأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، والنظام الإلكتروني للإنذار والاستجابة المبكرة للأمراض التابع لمنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة، وبيانات هطول الأمطار، ومشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين لدى مجموعة قطاع الحماية، إلى جانب آليات أخرى.

حددت كل مجموعة قطاعية في هذه الوثيقة ما ستتبناه من نهج المراقبة الذي يختص بها. ويشمل ذلك مراقبة النتائج من خلال المسوحات الأسرية العشوائية لقياس تأثير تدخلات الأمن الغذائي في المجتمعات المستهدفة، والمراقبة الشهرية للأطفال دون سن الخامسة المصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم والمعتدل وللنساء الحوامل والمرضعات اللائي تم إدخالهن حديثاً في برامج العلاج والتغذية التكميلية، وكذلك من خلال البيانات الشهرية الخاصة بمراقبة الاستجابة عبر 27 مؤشراً أساسياً يرتبط جميعها بالوصول الآمن إلى المياه والصرف الصحي والنظافة، والمراقبة التشاركية ومتابعة ما بعد التوزيع للتدخلات التي تستهدف طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين. وستعمل المجموعات القطاعية مع جهات تنسيق النوع الاجتماعي ذات الصلة لتطبيق مؤشر النوع الاجتماعي مع العمر، وذلك للتأكيد على أن استجابة العمل الإنساني تشمل الأشخاص المتضررين كافة. كما تم توضيح المزيد من التفاصيل حول نُهج المراقبة لكل مجموعة في الفصول الخاصة بالمجموعات القطاعية.

لدى الوكالات والصناديق والبرامج أطر عمل للمراقبة تختص بكلٍ على حدة. فعلى سبيل المثال، سيستمر صندوق التمويل الإنساني لليمن، الذي يعمل ضمن معايير خطة الاستجابة الإنسانية لتوسيع تقديم المساعدة الإنسانية من خلال التركيز على الأولويات والاحتياجات الحاسمة، في إجراء زيارات المراقبة وإجراء مسوحات للتحقق من المستفيدين وتبادل نتائج عمليات المراقبة مع منسقي المجموعات القطاعية والشركاء الإنسانيين، وذلك لتعزيز تقديم المساعدة الإنسانية في اليمن. وستعمل المنتديات متعددة الوكالات على تسهيل تبادل النتائج من مختلف عمليات المراقبة الخاصة بوكالة معينة لإثراء الفهم المشترك للوضع الإنساني المتطور وإثارة القضايا ذات الأهمية للعمل الإنساني المشترك.

تم تطوير عدد من آليات المراقبة خلال العام الماضي، وذلك استجابةً للبيئة التشغيلية الصعبة في اليمن. ويشتمل ذلك على التدابير المعززة لمراقبة القيود وإدارة المخاطر وتحسين المساءلة. على سبيل المثال، تم تشكيل مجموعة فنية للمراقبة من قبل حكومة السويد بمشاركة وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لتتبع التقدم المحرز في سبعة مجالات يتوجب على أطراف النزاع احترامها في اليمن، وذلك لتمكين الوصول والسماح بالمساءلة والكفاءة والفعالية.[80] في عام 2021، ستواصل هذه المجموعة التقنية عقد اجتماعات شهرية لمراقبة العقبات التي تقف حائلاً أمام الوصول والتي تعرقل تسليم المساعدات القائمة على المبادئ.

كاستجابة للصعوبات المتزايدة التي تواجه الوكالات الإنسانية في إدارة المخاطر المرتبطة بتنفيذ برامجها في بيئة غير مواتية بشكل متزايد، سعت وكالات الأمم المتحدة في اليمن في عام 2020 إلى تبني استراتيجية لإدارة المخاطر؛ وهي استراتيجية تهدف إلى تحديد المخاطر وتخفيفها وإدارتها. وكجزء من هذه الإستراتيجية، قامت وكالات الأمم المتحدة بمعايرة برامج محددة حتى تم تقليل مستوى المخاطر التي تواجه مثل هذه البرامج إلى مستويات يمكن إدارتها. في عام 2021، ستواصل وكالات الأمم المتحدة مراقبة المخاطر وإعادة ضبط أنشطة المساعدات الإنسانية في حالة ما إذا كان وحيثما كان التسليم القائم على المبادئ أمراً مستحيلاً. وعند القيام بذلك، ستركز الجهات الفاعلة الإنسانية على الأنشطة المنقذة للأرواح كأولوية، وستسعى جاهدةً للتخفيف من المخاطر، وتحسين كفاءة تصميم البرامج وفعاليتها، واستهداف الفئات الأكثر ضعفاً.

في عام 2020، راقبت المجموعات القطاعية أثر البيئة التشغيلية على خطط الاستجابة التي تختص بالتسليم القائم على المبادئ، وذلك من خلال تتبع المساءلة. انطوى نهج المراقبة هذا على تتبع تنفيذ الأنشطة عبر إرشادات شركاء المجموعة القطاعية لكل مكون من مكونات سلسلة البرامج: التقييمات، اختيار المستفيدين، التحقق من المستفيدين، بيانات المستفيدين، التسجيل، التسليم، اختيار الشركاء، والمراقبة. وتم تشجيع الشركاء المنفذين على اتباع الإرشادات لتمكين تصميمٍ أقوى للبرامج وأكثر خضوعا للمساءلة. وانطوت عمليات تتبع المساءلة على استخدام أداة عبر الإنترنت، وتحليلات قطاعية، ومسح شمل ما يقرب من 100 شريك. وبناء على نتائج هذه العمليات، فقد قامت المجموعات القطاعية بتطوير تدابير التخفيف للاستجابة للعجز الذي تم تحديده. وتشتمل أمثلة تدابير التخفيف لدى المجموعة القطاعية على ما يلي: بناء استراتيجية مؤسسية للتقييم القطاعي عبر أدوات تم تطويرها مع السلطات والمصادقة عليها؛ تعزيز آليات التحقق لضمان وصول المدفوعات إلى المستفيدين المعنيين؛ تعزيز عمليات تسجيل المستفيدين؛ متابعة حملة المناصرة على المستوى الوطني للتغلب على القيود على المستوى دون الوطني؛ وتزويد الشركاء بالأدوات والتدريب وبناء القدرات لتمكينهم من تنفيذ الإرشادات بشكل أفضل والتغلب على القيود.[81]

في عام 2020، وعلى المستوى المشترك بين المجموعات القطاعية، استعرضت آلية التنسيق بين المجموعات القطاعية نتائج التتبع ووضعت تدابير تخفيف مشتركة للتحديات المشتركة عبر القطاعات. وتمت مشاركة النتائج مع الفريق القطري الإنساني، الذي اشترك مع السلطات وواصل عمله على حملة المناصرة لإزالة القيود المحددة. وسوف تستمر المجموعات القطاعية في تتبع جوانب القصور في سلسلة المساءلة والإبلاغ عنها في عام 2021؛ كما سيواصل كلٌ من آلية التنسيق بين المجموعات والفريق القطري الإنساني مراجعة النتائج ذات الصلة.

في سبتمبر عام 2020، أبلغ الشركاء عن خطوات سلسلة المساءلة، والتي واجهت أكثر التحديات[82]

50 تقييم

44 اختيار المستفيدين

46 تحقق من المستفيدين

43 بيانات المستفيدين

8 تسجيل

40 تسليم

35 اختيار الشريك

42 مراقبة

سلط الشركاء الضوء على ما يلي من التأثيرات الناجمة عن القيود

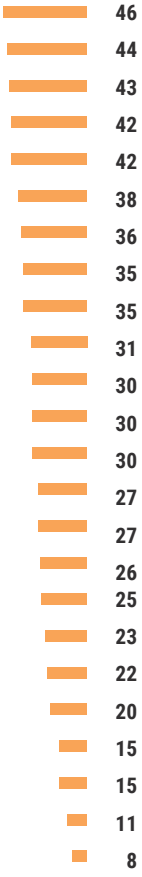

وضعت المجموعات القطاعية ما يلي من التدابير عبر القطاعات للتقليل من التحديات التي تواجه المساءلة[83]

- تقليص او توقف المساعدات.
- مراقبة بديلة او مكثفة.
- مشاركة بديلة.
- تعديل البرامج.
- تعزيز المناصرة مع السلطات.
- تعزيز أدوات المسائلة وآليات الحماية.
- تعزيز الضوابط الإئتمانية.

2.2
المؤشرات والأهداف

الهدف الاستراتيجي الأول
الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات

	الهدف المحدد	الأشخاص المستهدفين	النساء	الأطفال
O1.1	التخفيف من مخاطر الحماية الناجمة عن الأوبئة ومعالجتها من خلال تقديم خدمات الحماية والخدمات الإنسانية عالية الجودة والمتكاملة للنساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بما في ذلك النازحين وذوي الإعاقة.	2,400,000	528,000	1,320,000
O1.2	التخفيف من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوقاية منها والاستجابة لها من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات، واللتي تستهدف 11.6 مليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2021.	8,800,000	1,936,000	4,840,000

الهدف الاستراتيجي الثاني
الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش

	الهدف المحدد	الأشخاص المستهدفين	النساء	الأطفال
O2.1	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأغذية وما فوقها.	16,000,000	3,680,000	8,800,000
O2.2	زيادة قدرة الأسر الضعيفة على التحمل أمام الصدمات من خلال تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة	16,000,000	3,680,000	8,800,000
O2.3	خفض معدل انتشار سوء التغذية الحاد العالمي بين الأطفال دون سن الخامسة في اليمن بنسبة 2٪ بنهاية عام 2021	6,388,314	1,752,105	4,636,209
O2.4	التخفيف من مخاطر الحماية بسبب انعدام الأمن الغذائي ومعالجتها	2,400,003	1,752,105	1,320,002

الهدف الاستراتيجي الثالث
حماية المدنيين ومساعدتهم

	الهدف المحدد	الأشخاص المستهدفين	النساء	الأطفال
O3.1	يتم التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب النزاعات والكوارث ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة، للنساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بمن فيهم النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة	2,600,000	572,000	1,430,000
O3.2	يتم تعزيز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتحديد مخاطر الحماية ومعالجتها من خلال مراقبة الحماية والآليات المجتمعية والاستجابة الإنسانية.	2,400,000	528,000	1,320,000
O3.3	توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى خدمات إنقاذ الأرواح والخدمات الإنسانية عالية الجودة، مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين لضمان إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021.	6,887,421	1,515,233	3,788,082
O3.4	يتم تقليل تعرض النساء والفتيات للعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال خلق بيئة مواتية، وتعزيز الوصول والقدرة على التحمل والمرونة	250,000	55,000	137,500

الجزء الثالث:

أهداف واستجابات المجموعات القطاعية/القطاعات

لحج، اليمن
طفلة تتلقى العلاج في مركز التغذية بالفيوش بمحافظة لحج، 6 فبراير 2020
الصورة من: برنامج الأغذية العالمي/محمد عوض

لمحة عامة عن الاستجابة القطاعية

القطاع	المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء المنفذون	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	المحتاجين المستهدفين
الأمن الغذائي والزراعة	1,708.0 مليون	90	16.2 مليون	16.0 مليون	
التغذية	442.9 مليون	43	7.6 مليون	6.3 مليون	
الصحة	438.8 مليون	45	20.1 مليون	11.6 مليون	
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	330.7 مليون	80	15.4 مليون	11.2 مليون	
التعليم	257.8 مليون	70	8.1 مليون	5.5 مليون	
الحماية	218.0 مليون	73	15.8 مليون	8.6 مليون	
المأوى والمواد غير الغذائية	207.6 مليون	167	7.3 مليون	3.8 مليون	
إدارة وتنسيق المخيمات	61.3 مليون	21	1.2 مليون	0.9 مليون	
- الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين	58.7 مليون	12	0.3 مليون	0.3 مليون	
الإمداد والتموين	51.2 مليون	99	-	-	
التنسيق	37.9 مليون	121	-	-	
آلية الاستجابة السريعة	37.6 مليون	11	0.7 مليون	0.7 مليون	
الاتصالات في الطوارئ	3.3 مليون	41	-	-	

3.1 الأمن الغذائي والزراعة

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
16.2 مليون	16 مليون	1.71 بليون

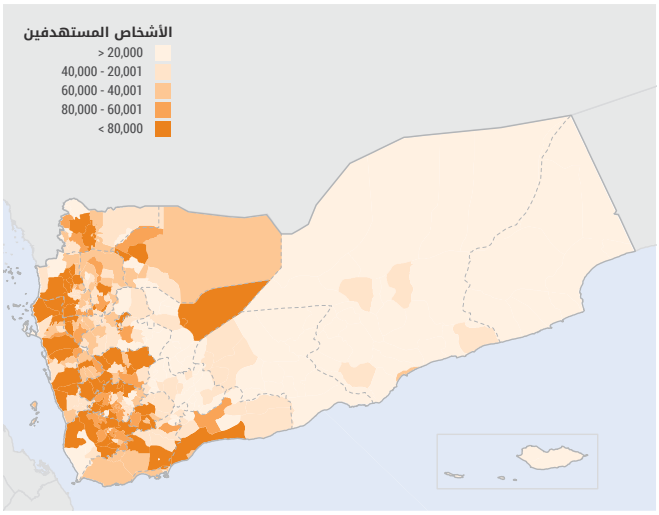

3.2 التغذية

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
7.6 مليون	6.3 مليون	442.9 مليون

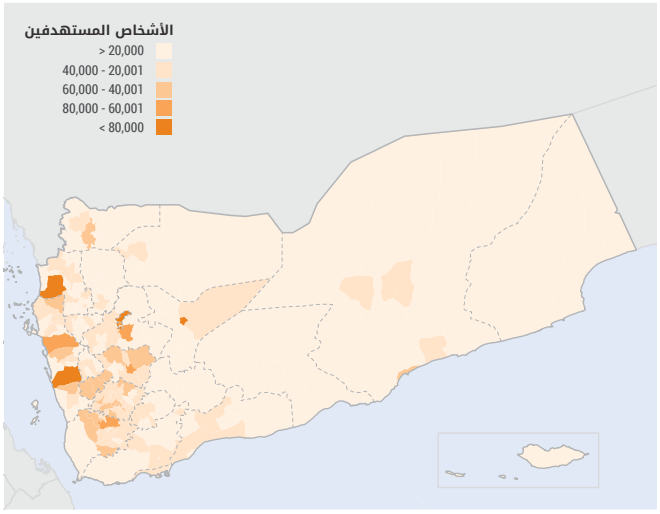

3.3 الصحة

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
20.1 مليون	11.6 مليون	438.8 مليون

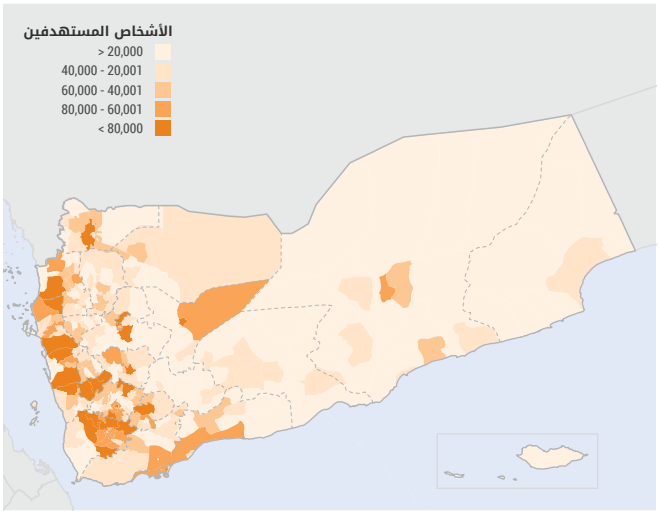

3.4 المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
15.4 مليون	11.2 مليون	330.7 مليون

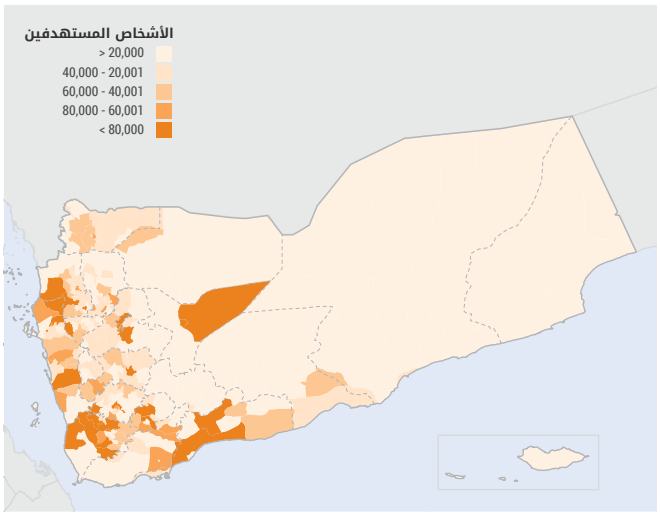

3.5 التعليم

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
8.1 مليون	5.5 مليون	257.8 مليون

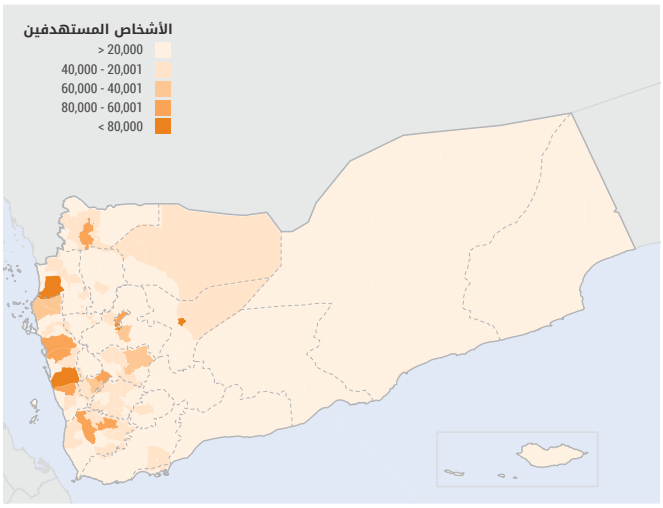

3.6 الحماية

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
15.8 مليون	8.6 مليون	218 مليون

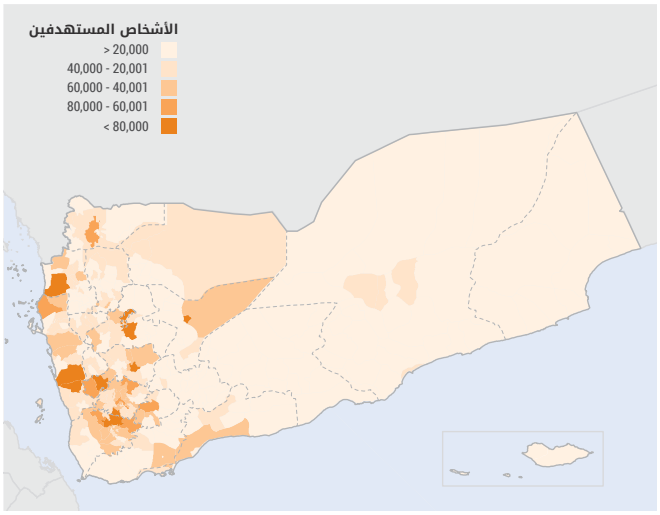

3.6.1 الحماية: حماية الطفل

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
8.6 مليون	1 مليون	30.7 مليون

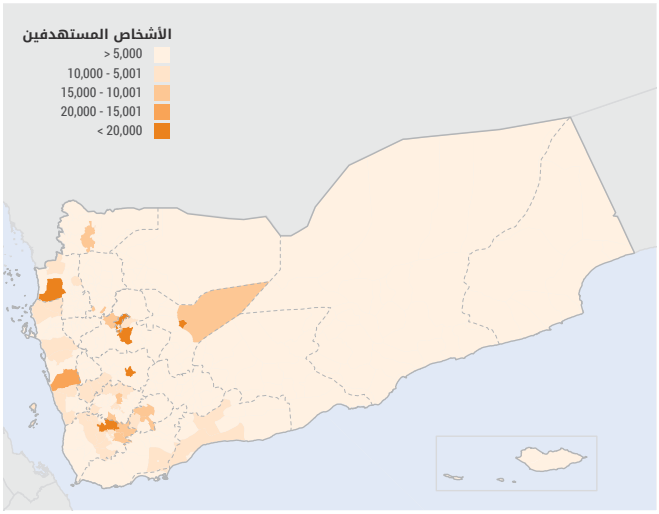

3.6.2 الحماية: العنف القائم على النوع الاجتماعي

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
6.3 مليون	1.92 مليون	64.7 مليون

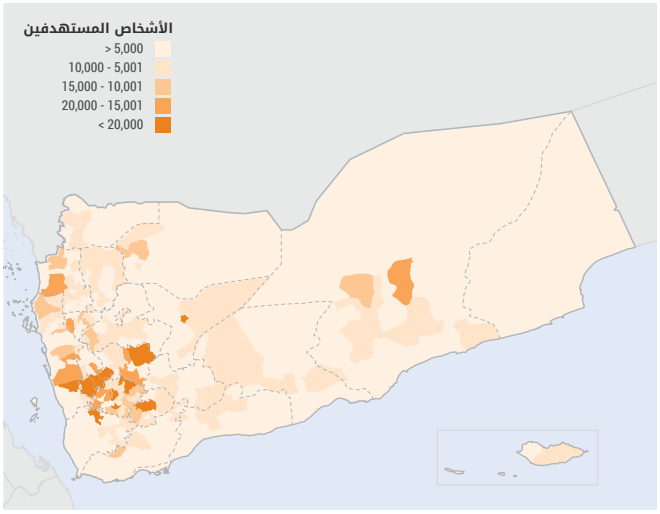

3.6.3 الحماية: إزالة الألغام

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
12.4 مليون	3.9 مليون	25.6 مليون

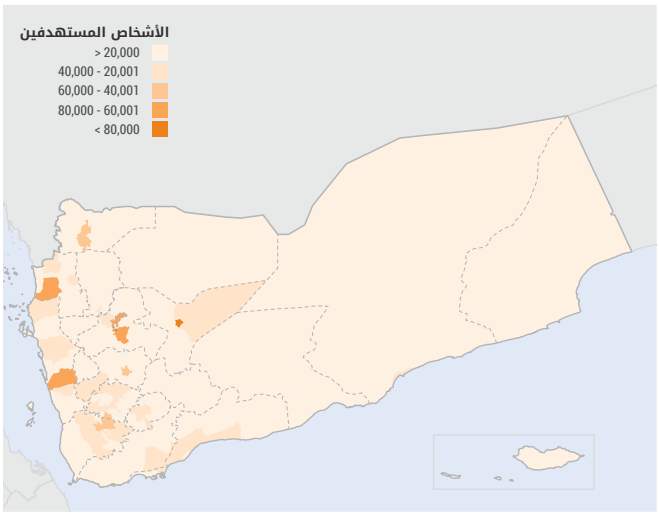

3.7 المأوى والمواد غير الغذائية

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
7.3 مليون	3.8 مليون	207.6 مليون

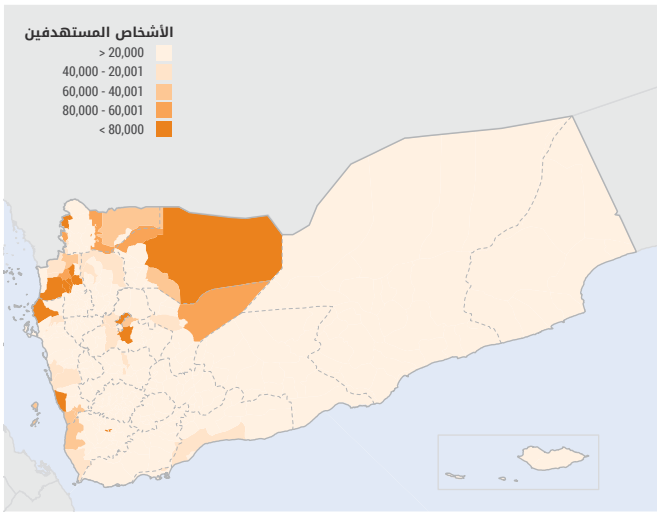

3.8 إدارة وتنسيق المخيمات

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
1.19 مليون	0.85 مليون	61.34 مليون

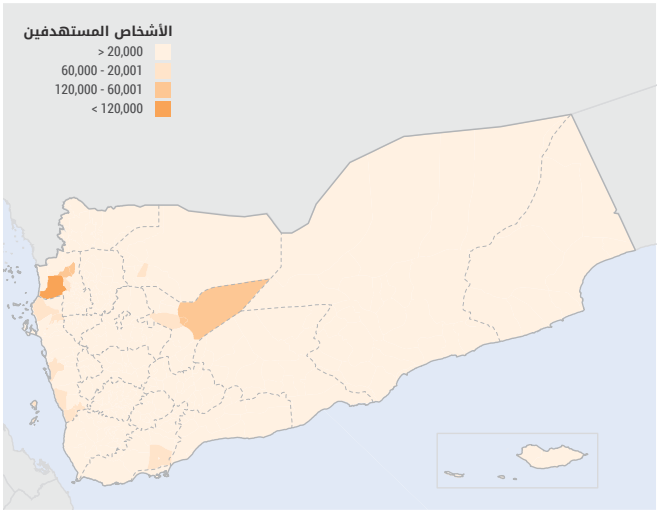

3.9 الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
527 ألف	275 ألف	58.7 مليون

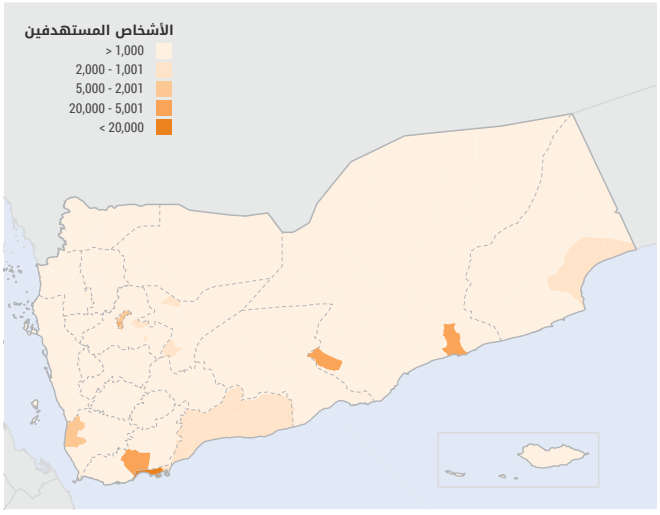

3.10 آلية الاستجابة السريعة

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (بالدولار الأمريكي)
672.5 ألف	672.5 ألف	37.6 مليون

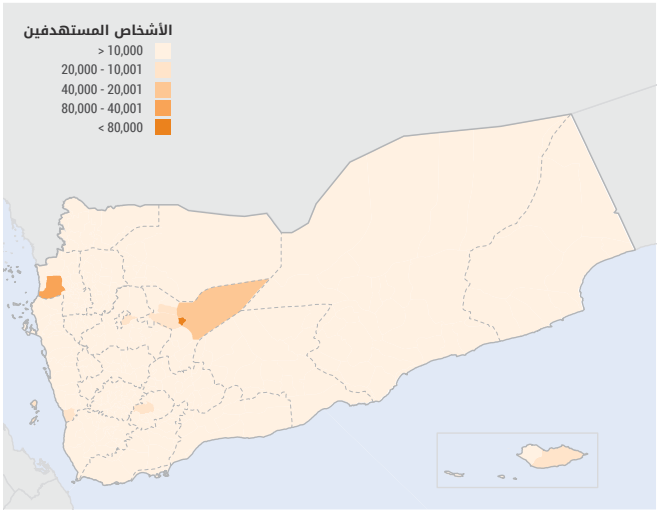

مأرب، اليمن
فتى نازح يحمل قنينة مياه عائداً بها إلى خيمة أسرته في موقع نزوح في محافظة مأرب، 2020.
الصورة من: المنظمة الدولية للهجرة/أوليفيا هيدون

3.1

الأمن الغذائي والزراعة

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل	الشركاء	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
16.2 مليون	16 مليون	1.7 مليار دولار	90	3.9 ملايين	8.4 ملايين	2.4 مليون

الأهداف

سيساهم شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة في القضاء على الجوع وتعزيز قدرة الأسرة على التحمل أمام الصدمات من خلال أهداف المجموعة التالية:

1. زيادة توافر الغذاء والحصول عليه للأسر الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء البلاد.
2. تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش، وزيادة دخل الأسرة، وإعادة تأهيل أصول الأمن الغذائي والبنية التحتية في المناطق التي ترتفع فيها مستويات انعدام الأمن الغذائي.
3. تعزيز التأهب للطوارئ والقدرة على الاستجابة.

سيستهدف شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة أكثر الفئات المعرضة لانعدام الأمن الغذائي والتي تواجه المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وما فوقها من خلال نهج المسار المزدوج المتمثل في "إنقاذ الأرواح وسبل العيش". تجمع هذه الاستراتيجية بين تقديم المساعدة الغذائية الطارئة الفورية المنقذة للحياة للأسر الأكثر ضعفاً التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مما يسمح لها بتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، وبين توفير دعم سبل العيش في حالات الطوارئ والتحويلات النقدية الخاصة بالموسم لحماية وتعزيز واستعادة سبل العيش في المناطق الريفية والحضرية مع تحفيز الانتعاش الاقتصادي. ويُعد تكامل المساعدة الغذائية وأنشطة دعم سبل العيش بمثابة المفتاح لضمان الحفاظ على قدرة الأسر على التكيف، وأنه يمكنها توليد دخل كافٍ لتحسين أمنها الغذائي، مما يقلل من الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل.

الاستجابة

سيقدم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة مساعدات غذائية طارئة وفورية ومنقذة للأرواح إلى 12.7 مليون أسرة من تلك الأكثر ضعفاً والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مما يسمح لها بتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية على أساس شهري. سيعتمد الاستهداف على معايير اختيار منسقة تأخذ في الاعتبار مؤشرات الضعف وانعدام الأمن الغذائي لتلبية الاحتياجات الغذائية الشهرية من خلال أسلوب أنسب وأكثر قابلية للتطبيق على أرض الواقع، بما في ذلك الحصص الغذائية العينية أو ما يعادلها من التحويلات النقدية أو القسائم حيثما أمكن ذلك. وسيهدف الشركاء إلى مساعدة نفس الأسرة لمدة اثني عشر شهراً، اعتماداً على قيود الوصول والموارد. وسيتم توفير ما يقرب من 30 إلى 40 في المائة من الاستجابة للمساعدة الغذائية في حالات الطوارئ من خلال التحويلات النقدية أو القسائم، اعتماداً على تقييم السوق المتعمق وتحليل الجدوى التشغيلية.

سيقدم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة مساعدة متدرجة بناءً على مستويات الضعف لدى المستهدفين من الفئات السكانية التي تعاني من شدة انعدام الأمن الغذائي. وسيساعد الشركاء 12.7 مليون مستفيد بحد أدنى من المساعدة الغذائية يبلغ 1,153 سعرة حرارية (أي 55 في المائة من الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة بشكل يومي). سيحصل ما يقرب من 50 في المائة من المستفيدين من المساعدة الغذائية الطارئة، والذين يعتبرون الأكثر ضعفاً، على مساعدة تكميلية تعادل حوالي 692 سعرة حرارية للشخص في اليوم، بإجمالي 1,845 سعرة حرارية للشخص في اليوم (أي 88 في المائة من الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة بشكل يومي)، بما يتماشى مع الحصة الدنيا الموصى بها من قبل المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة. تشير بيانات التقييم والمراقبة الأخيرة إلى أن الفئات الأكثر ضعفاً والمعرضة للخطر هي النازحين، والمجتمعات المهمشة اجتماعياً واقتصادياً، والأسر التي تعيلها نساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال المياومة الذين لا يمتلكون الأراضي/المعدمين، وكبار السن، والأسر التي يعاني أطفالها دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، والنساء الحوامل والمرضعات. ستعمل المساعدة التكميلية على تعزيز التنوع الغذائي وسيتم توفيرها من خلال التحويلات القائمة على النقد، وذلك بما يتماشى مع توصيات المجموعة القطاعية بشأن الحد الأدنى السائد لقيمة السلة الغذائية. وستتم مراجعة أسلوب التحويل الخاصة بالمساعدات التكميلية على أساس تطور حالة الأمن الغذائي.

لحج، اليمن
فاطمة، 13 عاماً، تستلم المساعدة الغذائية من نقطة توزيع
لبرنامج الأغذية العالمي بمحافظة لحج.
الصورة من برنامج الأغذية العالمي/محمود فاضل

بما أنَّ المساعدة الغذائية تلبي الاحتياجات الفورية للأمن الغذائي للأسر، فإن مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة ستؤكد من خلال نهج التكامل "المزدوج المسار" الخاص بها على ضمان انتقال ما يقرب من 500,000 شخص بشكل تدريجي من دعم المساعدة الغذائية الطارئة إلى التحويلات النقدية المشروطة وبرامج سبل العيش الأخرى. وهذا من شأنه أن يعزز الأثر الإيجابي للمساعدة الغذائية الطارئة عبر نتائج إضافية موجهة نحو سبل العيش.

بناءً على الاحتياجات التي تم تحديدها من خلال تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش والتحليل اللاحق للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، فإن شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة سيقدمون مساعدة مستدامة لتعزيز استثمار الموارد المتاحة من أجل إعادة تأهيل وحماية البنية التحتية المجتمعية المتضررة وخدمات سبل العيش. وسيؤدي ذلك إلى استقرار الإنتاج الغذائي المحلي، وتحسين توافر الغذاء والوصول إليه، وزيادة اعتماد اليمنيين على الذات وقدرتهم على التحمل. كما سيؤدي توفير مدخلات سبل العيش في حالات الطوارئ والدورات التدريبية إلى زيادة توافر الغذاء وخلق فرص العمل، إلى جانب تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الحفاظ على أصولها الإنتاجية. وسيضع الشركاء أيضاً الإجراءات المناسبة لضمان دمج العائدين في برامج سبل العيش المستدامة لضمان زيادة اعتمادهم على أنفسهم.

سيتم استهداف ما مجموعه 3.3 ملايين مستفيد من خلال أشكال مختلفة من أنشطة المساعدة في مجال سبل العيش. وسيتم توفير مجموعات مستلزمات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك في حالات الطوارئ إلى مليون شخص لضمان حصول الأسر الأكثر ضعفاً على مدخلات في الوقت المناسب تتماشى مع التقويم الموسمي وتسهم في تحسين الإنتاجية الزراعية. وسيتم استهداف ما مجموعه 1.9 مليون شخص لدعم إعادة تأهيل وحماية البنية التحتية للمجتمع المحلي المتضررة وخدمات سبل العيش من أجل تعزيز إنتاج الغذاء للأسر، وزيادة دخل الأسرة، واستعادة وخلق فرص العمل. سيتم دعم حوالي 420,000 شخص من خلال دعم بناء أصول سبل العيش، والتدريب المهني، وتوليد الدخل المتعلق بالأعمال التجارية الصغيرة والمؤسسات. وسيعزز التدريب المهني قابلية الناس للتوظيف من خلال توفير المهارات المهنية للمشاركة في توليد الدخل. وسيتم تشجيع المشتريات المحلية لخلق الطلب، حيثما تمتلك الأسواق قدرة كافية لذلك.

وبالنظر إلى الوضع المتغير والمستجد في اليمن، في عام 2021، فإن أولوية شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة ستتمثل في مراجعة وتحديث الاحتياجات بشكل دوري والاستمرار في تنسيق جميع جوانب الاستجابة، مثل التقييمات والتحليل والاستهداف الجغرافي واختيار الأسرة ومعايير الاستهداف والتحقق من الأسر المستهدفة والاحتياجات الرقابة المستمرة.

نهج تحديد الأولويات

اتبعت مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة نهجاً لتحديد الأولويات لضمان حصول الفئات الأكثر ضعفاً من السكان المستهدفين على المساعدة. تتمثل أهداف تحديد الأولويات فيما يلي: 1) ضمان حصول الأشخاص الأكثر احتياجاً على المساعدة ضمن قيود الموارد المعينة (تقليل أخطاء الاستبعاد)؛ 2) التقليل من التوزيع غير المقصود للمساعدة لغير الضعفاء (تقليل أخطاء التضمين)؛ 3) التحديد الدقيق لمن يجب أن يتلقى المساعدة؛ 4) الحفاظ على الشفافية والنزاهة في جميع مراحل العملية وفقاً للمبادئ الإنسانية، وذلك لضمان ثقة المجتمع والمشاركة المحلية في النهج المتبع.

يتبع استهداف مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة تحليلاً من أربع خطوات، ويأخذ في الاعتبار الاستهداف الجغرافي استناداً على التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للاحتياجات المتوقعة من يناير إلى يونيو 2021، إلى جانب تحليل ضعف الأسرة، بحيث يتم نشر بيانات تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش، والجمع بين هاتين الخطوتين، وكذلك إجراء مراجعة سياقية نهائية. وبالنسبة للاستهداف الجغرافي القائم على التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، فقد تم النظر في نسب السكان في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وما فوقها، وذلك اعتماداً على تصنيف المنطقة، في حين حدد تحليل الضعف الفئات ذات الأولوية القصوى من خلال تحليل مؤشرات نتائج الأمن الغذائي والضعف الاقتصادي والضعف الاجتماعي. كما تم تقدير الاحتياجات بناءً على تحليل البيانات الشاملة للأسرة، وذلك عبر استخدام مؤشرات بديلة للقدرة الاقتصادية، ومدى كفاية استهلاك الغذاء الأسر ، فضلاً عن قدرة الأسرة على التكيف. وسَتَعمَدُ النتائج التي جُمعت من تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش ومن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وكذلك من مصادر أخرى تسلط الضوء على فجوات الأمن الغذائي، إلى الاسترشاد بالأسر ذات الأولوية القصوى والتي سيتم دعمها من خلال عملية تشاورية تتضمن السلطات المحلية والقادة المجتمعيين والمستفيدين وشركاء الموارد، إلى جانب آخرين من الجهات المعنية. كما سَيَعمَدُ استهداف المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة على مستوى الأسرة إلى استهداف الأسر الأكثر ضعفاً والتي تم تحديد أولوياتها لكل نشاط من أنشطة المجموعة القطاعية هذه عبر تطبيق نهج الضعف القائم على منظور الأمن الغذائي، مع استكماله بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

تعميم الحماية

يتم تنفيذ جميع أنشطة مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة من خلال نُهج تقوم على المبادئ وتتمحور حول الأشخاص، والتي تعزز سلامة وكرامة ونزاهة الأشخاص الذين يتلقون المساعدة وتراعي على قدم المساواة الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان. يعمم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة الحماية في تدخلاتهم في مجال الأمن الغذائي من خلال تنفيذ أنشطة المساعدة الغذائية والزراعية وأنشطة كسب العيش بطرق غير تمييزية ومحايدة. ويشكل كلٌ من المساواة، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والمشاركة، وتمكين المستفيدين، المبادئ التي يتم تضمينها عبر جميع مراحل تنفيذ أي تدخل في مجال الأمن الغذائي. ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير المعلومات، والتشاور، إلى جانب تفعيل آليات شكاوى المستفيدين والتغذية الراجعة عبر كافة البرامج.

يتحمل شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة مسؤولية ضمان وصول المستفيدين إلى الخدمات بأمان دون التسبب في ضرر، وتعزيز الوصول المجدي والمساءلة، وكذلك مشاركة المستفيدين في تقديم مساعدات الأمن الغذائي. ويتم تحقيق ذلك من خلال التأكيد على أن الموقع وطرق الوصول إلى نقاط التوزيع والخدمات آمنة مع وجود مساحة كافية للتوزيع المنظم، وأن المساعدة والخدمات تصل إلى الفئات الأكثر ضعفاً. يحدد شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة الفئات الأكثر ضعفاً ويقوم بترتيبها حسب الأولوية مع ضمان حصول الرجال والنساء على فرص عمل متساوية وعادلة (بما في ذلك أنشطة النقد مقابل العمل)، وأنهم يتلقون نفس الفوائد مقابل مدخلاتهم وعملهم. يقدم الشركاء أيضاً فرصاً لكسب العيش تناسب الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. يعتمد اختيار آليات التسليم أو أساليب المساعدة على تقييم الخيارات والتشاور مع المستفيدين. كما يقوم شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة أيضاً بتقييم ومراقبة الوصول إلى برامج الأمن الغذائي من خلال جمع البيانات المصنفة حسب العمر والنوع الاجتماعي والموقع أو مجتمع بعينه.

تكلفة الاستجابة

تستند التكاليف المتعلقة بتقديم المساعدات الغذائية وسبل العيش في حالات الطوارئ، وغيرها من أشكال دعم سبل العيش، على نموذج استرداد التكلفة الكامل الذي يشمل شراء حصص الإعاشة الغذائية ومدخلات سبل العيش في الأسواق المحلية والدولية، فضلاً عن التكاليف المتعلقة برسوم الموانئ والشحن الجوي والتخزين والنقل والتوزيع والمراقبة. ومع أنَّ المشتريات المحلية يمكن أن تقلل من تكاليف بعض العناصر، إلا إنَّ الأسواق المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات على نطاق واسع بشكل مستمر، وذلك بسبب الإنتاج المحلي المحدود، والتأثير الناجم عن فيروس كورونا المستجد الذي يؤثر على المستوردين المحليين الرئيسيين، والقيود المفروضة على الموانئ، والتحديات الاقتصادية الكلية الحالية. كما يحتاج الاعتماد على الواردات التجارية المحلية إلى دراسة متأنية لضمان عدم تشويه الأسواق المحلية أمام السكان اليمنيين الذين لا يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

سيقوم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بتوسيع نطاق التدخلات القائمة على السوق (النقدية و/أو القسائم)، حيثما تكون الأسواق متكاملة وتعمل بشكل كامل لزيادة فعالية التكلفة والكفاءة. وعلى الرغم من ذلك، فمن المتصور أن تكلفة تنفيذ التدخلات قد تواجه مساراً تصاعدياً بسبب الأزمة الاقتصادية في اليمن وانخفاض قيمة العملة المحلية مما سيؤدى إلى ارتفاع في أسعار السلع وتكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء ومدخلات سبل العيش (خاصة في الجنوب).

يمكن أن يؤدي التصعيد في النزاع وانعدام الأمن والعوائق البيروقراطية والوصول وضعف البنية التحتية في بعض المناطق إلى زيادة تكلفة تقديم المساعدة باستخدام الأساليب القائمة على السوق والأساليب العينية. ومع أنَّ المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة ستشجع على استخدام التحويلات النقدية والقسائم، إلا أنَّه يجب أن يكون ذلك متجذراً في تقييمات السوق المتعمقة وتحليل الجدوى بهدف تقليل التكاليف وتحسين الفعالية، وكذلك الكفاءة وحسن التوقيت في تسليم الأغذية والزراعة والمساعدة في سبل العيش.

المراقبة

سيستخدم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة مزيجاً من مختلف نُهج مراقبة المخرجات والنتائج، وذلك من خلال طرق المراقبة المباشرة وجهاً لوجه والمراقبة عن بعد مراعاة للبيئة التشغيلية الصعبة في الوقت الراهن. وسيتم جمع بيانات الاستجابة بما في ذلك التنفيذ المخطط والفعلي ومراقبتها على أساس شهري من خلال ملخص المعلومات الإنسانية التفاعلي على مستوى المديرية، التي تتضمن خارطة عمل المنظمات: "من يفعل ماذا وأين ومتى ولمن؟". وسيتم تنفيذ مراقبة الاستجابة على مستوى المديريات الفرعية، وذلك على المستوى المحلي. سيمكّن ملخص المعلومات الإنسانية التفاعلي الشركاء من عرض البيانات التفصيلية على مستوى المديرية فيما يتعلق بعدد الأشخاص الذين تمت مساعدتهم، والأسلوب حسب نوع الشريك، وستزود شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بالبيانات في الوقت الفعلي لتقوم عليها خيارات الاستجابة بشكل مناسب في الوقت المناسب؛ كما ستساعد شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة على تصور الفجوات والتداخلات المحتملة في المساعدة التي تؤدي إلى تجنب الازدواجية في المساعدة الإنسانية المتعلقة بالأمن الغذائي. علاوة على ذلك، سيتم تغطية الأهداف والمؤشرات والمستهدفين لدى المجموعة القطاعية، وتمكين الجهات المعنية الرئيسية من مراقبة الإنجازات الشهرية فيما يتعلق بأهداف خطة الاستجابة الإنسانية للمجموعة. وكجزء من المساءلة أمام السكان المتضررين، سيراقب شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة تصور المجتمع ورضاه عن تقديم الخدمة ودعم المراقبة الجماعية حيال ما إذا كان السكان المستهدفين يشعرون بأنه تم التشاور معهم وإبلاغهم طوال دورة الاستجابة بأكملها.

سيقوم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة أيضاً بمراقبة النتائج من خلال المسوحات الأسرية العشوائية لقياس أثر تدخلات الأمن الغذائي في أوساط المجتمعات المستهدفة. سيستخدم التقييم مؤشرات نتائج الأمن الغذائي الرئيسية: درجة استهلاك الغذاء، مقياس الجوع في الأسرة، درجة التنوع الغذائي للأسرة، مؤشر استراتيجية المواجهة المنخفض، واستراتيجيات التكيف مع سبل العيش. وستتم مقارنة النتائج بالاتجاهات طويلة الأجل من تقييمات الأمن الغذائي السابقة. وسيتم التركيز بشكل خاص على مراقبة تطور حالة الأمن الغذائي في 11 مديرية من المتوقع أن يكون فيها جيوب من السكان الذين يعانون من ظروف كارثية (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي).

ستبلغ تقييمات الأمن الغذائي ذروتها في تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي سيوفر لمحة عامة عن تأثير برامج الأمن الغذائي على نسبة السكان الذين يواجهون المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وما فوقها.

من خلال إطار عمل مشترك للمراقبة، سيراقب شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي على النحو المحدد في تحليل توقعات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وسيطلقون – حين يتم تجاوز حدود معينة – إجراءات مثل التقييم والتحليل السريع، أو تحديث التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، أو في بعض الحالات الاستجابة المباشرة المناسبة. سيعمل النظام المقترح كنظام إنذار مبكر يحدد المناطق التي تتدهور فيها عوامل انعدام الأمن الغذائي بسرعة (النقاط الساخنة)، ويتطلب تقييماً وتحليلاً سريعين؛ كما سيعمل كنظام معلومات يراقب باستمرار ويقدم تحديثات متكررة حول تطور دوافع انعدام الأمن الغذائي.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 2	الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			16.2 مليون	16 مليون
الهدف المحدد 2.1	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأغذية وما فوقها.			16.2 مليون	12.7 مليون
الهدف المحدد للمجموعة 2.1.1	زيادة توفر وإتاحة الغذاء للأسر شديدة الضعف في مختلف أنحاء البلد	توفير المساعدة الغذائية الفورية المنقذة للأرواح للأسر الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وبما يمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية.	عدد الأفراد الذين حصلوا على المساعدة الغذائية الطارئة (العينية والتحويلات النقدية والقسائم) على أساس شهري	16.2 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	12.7 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة
		توزيع المستلزمات الزراعية الطارئة والمواشي ومستلزمات الاصطياد لزيادة توفر الغذاء وتعزيز القدرة على الحفاظ على الأصول المنتجة.	عدد الأفراد الذين تم توفير المستلزمات الزراعية والمواشي ومستلزمات الاصطياد الطارئة لهم.	16.2 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	1 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة
الهدف المحدد 2.2	زيادة قدرة الأسر الضعيفة على التحمل أمام الصدمات من خلال تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة			16.2 مليون	1.9 مليون
هدف المجموعة القطاعية 2.1.1	تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش، وزيادة دخل الأسر، وإعادة تأهيل أصول الأمن الغذائي والبنية التحتية في المناطق التي ترتفع فيها مستويات انعدام الأمن الغذائي	إعادة تأهيل الأصول والبنية التحتية المجتمعية، وتوفير فرص العمل الموسمية وزيادة دخل الأسرة من خلال التحويلات النقدية المشروطة والموسمية.	عدد الأفراد المستفيدين من التحويلات النقدية المشروطة والموسمية لإعادة تأهيل الأصول والبنية التحتية المجتمعية	16.2 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	1.9 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة
		تزويد الأسر المستهدفة بدعم استعادة أصول سبل العيش، والمساعدة في إنشاء الأعمال الصغيرة، والمهارات اللازمة من أجل تعزيز قابلية التوظيف	عدد الأفراد الذين حصلوا على دعم استعادة أصول سبل العيش، والمساعدة في إنشاء الأعمال الصغيرة، والمهارات اللازمة من أجل تعزيز قابلية التوظيف	16.2 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	420,000 رجل وامرأة وفتى وفتاة
هدف المجموعة القطاعية 2.2.2	تعزيز الجاهزية للطوارئ والاستجابة	تعزيز الجاهزية للطوارئ وقدرات الاستجابة للشركاء والمجتمعات والسلطات من خلال أنشطة بناء القدرات ووضع خطط للطوارئ	عدد الدورات التدريبية لبناء قدرات الجاهزية المبكرة التي تم إجراؤها	غير متاح	غير متاح
			عدد خطط الطوارئ التي تم إعدادها		

3.2 التغذية

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل	الشركاء	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
7.6 مليون	6.3 مليون	442.9 مليون دولار	43	1.7 مليون	4.6 مليون	0.8 مليون

الأهداف

في عام 2021، ستعمل المجموعة القطاعية للتغذية مع 43 شريكاً لتقديم خدمات التغذية إلى 6.3 ملايين امرأة وطفل. هناك حوالي 7.6 ملايين شخص بحاجة إلى دعم غذائي في البلاد، وجميعهم من الأطفال دون سن الخامسة أو النساء الحوامل والمرضعات؛ و 4.7 ملايين شخص في حاجة ماسة، بما في ذلك أكثر من 2.25 مليون حالة من الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 59 شهراً، و 1.2 مليون حالة من النساء الحوامل والمرضعات المصابات بسوء التغذية. في ضوء العوامل المتعددة لسوء التغذية، ستركز المجموعة القطاعية للتغذية على تنفيذ استراتيجية استجابة شاملة تركز على ما يلي: 1) توسيع نطاق التوفر والوصول إلى العلاج والخدمات الوقائية؛ 2) تحسين جودة خدمات التغذية؛ و 3) تحسين توقيت الاستجابة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال نهج مشترك بين القطاعات يسترشد بالأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية للحد من تفشي الأمراض والمراضة والوفيات والحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية من خلال التكامل متعدد القطاعات لأنشطة التغذية. ستشتمل أساليب الاستجابة على المساعدة والخدمات التغذوية في المواقع الثابتة ومن خلال التوعية والفرق المتنقلة، بما في ذلك تقديم المساعدة النقدية للأسر الضعيفة التي يعيش فيها نساء حوامل ومرضعات في المناطق ذات الأولوية. تستند خطة استجابة مجموعة قطاع التغذية على الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال مسوحات سمارت ونتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لسوء التغذية الحاد.

ستعالج مجموعة قطاع التغذية في عام 2021 الاحتياجات الغذائية المتزايدة للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات من خلال الأهداف التالية: 1) تحسين تقديم خدمات التغذية عالية الجودة في 78 في المائة من مواقع التغذية في 333 مديرية في اليمن؛ 2) توفير خدمات التغذية المنقذة للأرواح والوقائية للفتيات والفتيان دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات في 333 مديرية؛ 3) توسيع التغطية الجغرافية لخدمات التغذية بنسبة 21 في المائة في جميع أنحاء البلاد مع التركيز على المناطق ذات الأولوية.

الاستجابة

ستعطي استجابة المجموعة القطاعية للتغذية الأولوية للعلاج المنقذ للحياة، وكذلك الخدمات الوقائية لسوء التغذية الحاد التي تستهدف الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات. وسيتم تعزيز أنشطة الوقاية التي تعالج الأسباب المباشرة والكامنة لسوء التغذية. وستعالج المجموعة القطاعية للتغذية أيضاً العوامل الرئيسية لسوء التغذية من خلال زيادة التوافر الجغرافي لخدمات التغذية وتغطية البرامج، وتحديداً في مواقع النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وسيركز شركاء التغذية أيضاً على دعم دمج الاستجابات التي تتكيف مع فيروس كورونا المستجد في مواقع التغذية.

نُهج متعددة القطاعات

استناداً على توصيات تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لسوء التغذية الحاد من أجل تنفيذ استجابات متعددة القطاعات في المديريات التي يُتوقع أن تتدهور فيها حالة التغذية، فإنه سيتم توسيع نطاق الاستجابات متعددة القطاعات وسيتم معالجة العوامل الرئيسية لسوء التغذية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، وممارسات دون المستوى الأمثل بشأن التغذية ورعاية الأطفال، والاعتلالات ونقص المياه الآمنة والصرف الصحي. وستعمل مجموعة قطاع التغذية مع المجموعات القطاعية الأخرى من خلال نهج ذي شقين: 1) توسيع نطاق الاستجابات متعددة القطاعات في المناطق ذات الأولوية لمجموعة قطاع التغذية، على النحو الذي تقوم عليه نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد (يتم التركيز على المناطق التي من المتوقع أن يتدهور فيها الوضع التغذوي ويقتصر التوسع من قبل المجموعات القطاعية الأخرى على سد الفجوات المحلية في المجموعات المعنية)، و2) توسيع نطاق الاستجابات المتكاملة المتعددة والقائمة على التحليل المشترك بين القطاعات لنقاط الضعف المتعددة، مثل الاحتياجات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والأمن الغذائي في المناطق ذات الأولوية. وفيما يلي موجز للتكامل والصلات المقترحة للمجموعات المعنية.

مأرب، اليمن
طبيب أطفال يفحص طفلاً للتحقق من وجود علامات سوء التغذية في مركز تغذية علاجية تدعمه منظمة الصحة العالمية في مستشفى مأرب العام بمحافظة مأرب.
الصورة من: مكتب تنسيق الشئون الإنسانية/غايلز كلارك

الاستهداف

سيستهدف شركاء مجموعة قطاع التغذية الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الأكثر ضعفاً الذين يواجهون احتياجات غذائية متزايدة، بما في ذلك 2.27 مليون طفلة و 2.36 مليون طفل دون سن الخامسة، فضلاً عن 1.72 مليون امرأة حامل ومرضعة. ويسترشد نهج الاستهداف الخاص بمجموعة قطاع التغذية بتحليل شدة التغذية وفقاً لتصنيف مستوى الشدة لدى المجموعة القطاعية مقابل مؤشرات التغذية الرئيسية، بما في ذلك سوء التغذية الحاد العام وسوء التغذية الحاد الوخيم والتقزم. ستعطي مجموعة التغذية الأولوية للاستجابة للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات المقيمات في المناطق المصنفة ذات الاحتياجات الغذائية الشديدة والأشد (تصنيف مستوى الشدة الثالث والرابع).

جغرافياً، ستركز مجموعة قطاع التغذية على المناطق ذات نسب مرتفعة ومرتفعة للغاية لحالات سوء التغذية الحاد، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الغذائية بسبب حجم السكان وانخفاض التغطية العلاجية (حيث تكون التغطية العلاجية أقل من 49 في المائة)، ونقاط الضعف المتعددة (المناطق المصنفة بحسب تصنيف مستوى الشدة الرابع والخامس للصحة والمياه والصرف الصحي وانعدام الأمن الغذائي). كما سيتم إعطاء الأولوية لمواقع النازحين؛ وسيتم إعطاء الأولوية للمناطق التي تَوقَّعَ فيها تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد تدهور حالة التغذية، وذلك من أجل توسيع نطاق الاستجابة.

أساليب الاستجابة

سيتم تقديم خدمات العلاج والوقاية من سوء التغذية من خلال الاستجابات المتكاملة في مواقع التغذية الثابتة، والفرق المتنقلة والتوعية، وعلى مستوى المجتمع المحلي، على سبيل المثال، من خلال المتطوعين في مجال الصحة والتغذية المجتمعية. وتمثل فرق التوعية والفرق المتنقلة حالياً حوالي 30 في المائة من جميع برامج الخدمات العلاجية عبر العيادات الخارجية والالتحاق البرامج المستهدفة للتغذية التكميلية. وسيتم استخدام فرق التوعية والفرق المتنقلة لاستهداف النازحين والسكان في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وسيتم دعم هذه الجهود من خلال العمل على دعم القدرات المعززة على مستوى المرفق والمجتمع، بما في ذلك من خلال حشد المجتمع والمشاركة المجتمعية.

المساءلة أمام السكان المتضررين واعتبارات النوع الاجتماعي والعمر

ستواصل مجموعة قطاع التغذية اتباع نُهج تتمحور حول الأشخاص بهدف تعميم منظور النوع الاجتماعي والعمر في تصميم البرامج وتحسين استجابة البرنامج للاحتياجات المتطورة والمتنوعة للسكان المتضررين. وتقوم مجموعة قطاع التغذية بتنفيذ سلسلة المساءلة الخاصة بخطة الاستجابة الإنسانية كجزء من الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الإنساني في اليمن لتحسين المساءلة أمام السكان المتضررين. وتقيس مجموعة قطاع التغذية تنفيذ البرامج وتصميمها من خلال سبعة مكونات رئيسية متفق عليها بشكل مشترك مع مجموعات قطاعية أخرى. وستقوم مجموعة قطاع التغذية أيضاً بإشراك الشركاء في مراقبة هذه المكونات؛ وستبنى على الملاحظات ذات الصلة إجراءات التخفيف واستراتيجيات المجموعة القطاعية لتحسين المساءلة. وسيتم أخذ بيانات برنامج التغذية، مصنفةً بحسب النوع الاجتماعي بشكل واضح، على مستوى تقديم الخدمة وعلى المستوى الوطني، وذلك عندما يتم تلخيص البيانات من أجل إعداد التقارير.

مساهمات مجموعة قطاع التغذية في الأهداف الإستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية

تهدف مجموعة قطاع التغذية إلى المساهمة في الوقاية من تفشي الأمراض من خلال بناء القدرات في مجال العدوى والوقاية والمكافحة وتوفير الإمدادات والمعدات ذات الصلة للعاملين في مجال التغذية في مواقع ومرافق التغذية، والفرق المتنقلة والمتطوعين في مجال الصحة والتغذية المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفحص المنتظم والتنفيذ في الوقت المناسب لحزم الاستجابة الغذائية المنقذة للأرواح والوقائية من شأنه أن يحسن الحالة التغذوية العامة للأطفال دون سن الخامسة في المجتمع، ويعزز المناعة، وبالتالي يقلل من معدلات الاعتلالات والوفيات المرتبطة بأمراض الطفولة.

ستقوم مجموعة قطاع التغذية بدمج نُهج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومنها على سبيل المثال توفير حقائب المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مواقع التغذية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 59 شهراً والذين يعانون من مضاعفات طبية، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 شهور إلى 59 شهراً والذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم دون مضاعفات، وكذلك الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 شهور و 59 شهراً والذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل. وستعمل المجموعة القطاعية أيضاً مع مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتقليل عوامل الخطر المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لسوء التغذية الحاد، وذلك من خلال تعزيز النظافة في برامج التغذية العلاجية في العيادات الخارجية والبرامج المستهدفة للتغذية التكميلية، وكذلك من خلال توفير الدعم الفني الآخر لشركاء التغذية. علاوة على ذلك، ستعمل مجموعة قطاع التغذية مع مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لإعطاء الأولوية لتدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات سوء التغذية الحاد العام، بما في ذلك زيادة الوصول إلى المياه النظيفة والآمنة، مما يزيد من خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية على مستوى المجتمع، ويعزز من تدابير مكافحة الأوبئة.

سيساهم شركاء مجموعة قطاع التغذية في الحد من سوء التغذية والوقاية منه لدى الأطفال اليمنيين الأكثر ضعفاً دون سن الخامسة، وكذلك النساء الحوامل والمرضعات من خلال العلاج والوقاية من سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى توسيع نطاق خدمات التغذية. ستدعم مجموعة قطاع التغذية علاج سوء التغذية الحاد من خلال تحديد الأطفال دون سن الخامسة المصابين بسوء التغذية الحاد وإحالتهم، ومعالجة 320,108 حالة من الأطفال دون سن الخامسة ممن يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم بدون مضاعفات، وذلك من خلال برامج العلاج في العيادات الخارجية، وكذلك معالجة 27,664 حالة من الأطفال دون سن الخامسة ممن يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم المصحوب بمضاعفات، وذلك في مراكز التغذية العلاجية.

كما سيتم توفير النقود والقسائم لتغطية تكاليف النقل للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم المصحوب بمضاعفات، إضافة إلى أولئك الذين يتم قبولهم في برامج علاج المرضى الخارجيين. وسيتم أيضاً توفير حصص غذائية لمقدمي الرعاية.

بالإضافة إلى ذلك، سيركز شركاء مجموعة قطاع التغذية على معالجة 998,395 حالة لأطفال دون سن الخامسة و 720,877 امرأة حامل ومرضعة ممن يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل في المناطق ذات الأولوية. وستقوم المجموعة القطاعية بتدريب العاملين في الخطوط الأمامية في مجال التغذية والصحة والعاملين في المجتمع والشركاء على تحسين الجودة باستخدام كل من البروتوكولات الوقائية والعلاجية والمبادئ التوجيهية.

سيهدف شركاء مجموعة قطاع التغذية إلى تعزيز التدخلات الوقائية بما في ذلك تعزيز ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال. وفي المناطق ذات الأولوية، سيستفيد 712,713 طفلا دون سن الثانية و658,695 امرأة حامل ومرضعة من برامج التغذية التكميلية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تزويد 4.6 ملايين طفل مستهدف دون سن الخامسة بمكملات فيتامين أ، وسيتم تزويد 1.7 مليون امرأة حامل ومرضعة بمكملات المغذيات الدقيقة. كما سيتم تقديم المساعدة النقدية لنحو300,000 امرأة وفتاة حامل ومرضع، والرضع والأطفال الصغار في الأسر الضعيفة، إلى جانب برامج التغذية التكميلية الشاملة والمناطق ذات الأولوية، مع ربطها بتدخلات الأمن الغذائي وسبل العيش.

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ستقوم مجموعة قطاع التغذية بتوسيع نطاق التغطية الجغرافية لخدمات التغذية بإضافة 845 برنامج تغذية علاجية في العيادات الخارجية ومواقع تغذية الرضع والأطفال الصغار، و 34 مركزاً للتغذية العلاجية، و 113 موقعاً لمراقبة التغذية و 229 فريقاً متنقلاً.

ستعمل مجموعة قطاع التغذية مع مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة لإلحاق الأسر الضعيفة مع الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات المصابات بسوء التغذية الحاد في تدخلات الأمن الغذائي وسبل العيش، ومنها على سبيل المثال: التوزيع العام للأغذية، والغذاء مقابل الأصول، والتدخلات الأخرى القائمة على النقد في المناطق ذات الأولوية. وستعمل مع المجموعة القطاعية للتعليم لتوفير التثقيف التغذوي لأطفال المدارس ومشاركة رسائل التغذية الرئيسية في المدارس حول أهمية الكشف المبكر عن سوء التغذية وعلاجه، واستخدام الإمدادات الغذائية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وتوفير المغذيات الدقيقة للمراهقين.

كما تم زيادة احتياجات الحماية الخاصة بالتغذية في أزمة اليمن. وإدراكاً بأن الفئات المهمشة التي تعاني من النزوح مثل المهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات في أماكن النازحين داخلياً هم أكثر عرضة للاستبعاد من غيرهم من النازحين داخلياً، فإن مجموعة قطاع التغذية ستعمل على توسيع نطاق نقاط تقديم خدمات التغذية من خلال الفرق الثابتة والمتنقلة. وسيعزز ذلك وصول النساء إلى المعلومات وتسهيل الإحالة إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل خبراء الحماية. ولتطبيق مبدأ "عدم إلحاق الضرر"، سيقوم شركاء مجموعة قطاع التغذية بإنشاء مواقع لتوصيل التغذية عبر مواقع لا تُعَرِّضُ النساء والأطفال لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن خلال الشركاء، ستبذل المجموعة جهوداً لتعزيز تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي الذي قد يشمل المشاورات مع النساء في اختيار الموقع، وتعزيز الجهود لتعيين موظفات نساء في مواقع التغذية لضمان مساواة النوع الاجتماعي، إضافة إلى جهود بناء مفاهيم وقدرات الموظفين فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي.

تكلفة الاستجابة

تم تقدير متطلبات التمويل للاستجابة بناءً على تكاليف الوحدة لكل نشاط من الأنشطة التي سيتم تنفيذها. وتم توفير تكاليف الوحدة من قبل شركاء مجموعة قطاع التغذية لمختلف مكونات التدخلات التي يديرونها. كما تم ضرب تكاليف الوحدة في عدد المستفيدين المستهدفين لكل تدخل. ونظراً لزيادة تكاليف الاستجابة والنقل، فضلاً عن الحاجة إلى دمج المكونات الجديدة المتعلقة بفيروس كورونا المستجد أثناء التدريبات، فقد زادت تكاليف الوحدة لبعض التدخلات.

فعلى سبيل المثال، زادت تكلفة الوحدة لعلاج سوء التغذية الحاد الوخيم دون مضاعفات بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2020، في حين زادت تكاليف إدارة النساء الحوامل والمرضعات اللائي يعانين من سوء التغذية المعتدل بنسبة 8 في المائة من مستويات عام 2020. وزادت تكاليف النقل للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الذين يعانون من مضاعفات طبية بنسبة 100 في المائة، في حين زادت تكاليف التدريب على إدارة المرضى المرقدين لعلاج سوء التغذية الحاد الوخيم الذي يشتمل على حزمة تدريب بشأن فيروس كورونا المستجد بنسبة 25 في المائة. وساهمت أهداف المستفيدين المتزايدة والتدخلات الجديدة التي سيتم تنفيذها، مثل المساعدة النقدية للحوامل والمرضعات، في زيادة عامة في متطلبات التمويل، مقارنة بعامي 2019 و 2020.

المراقبة

سوف تستخدم مجموعة قطاع التغذية آليات مختلفة لمراقبة الاحتياجات المستجدة والاستجابات المستمرة. أولاً: ستقوم المجموعة القطاعية بجمع بيانات البرامج الروتينية من خلال نظام معلومات التغذية لمراقبة قبول الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات المصابين بسوء التغذية الحاد في برامج التغذية، فضلاً عن نتائج العلاج (بما في ذلك معدلات الشفاء، ومعدلات الوفيات ومعدلات التخلف عن العلاج، ومعدلات عدم التعافي) على أساس شهري. ويَسمَحُ نظام معلومات التغذية بإجراء مقارنة بين الأشهر والسنوات والمناطق. ثانياً: ستراقب المجموعة القطاعية تطور الوضع التغذوي في المواقع والمديريات والمحافظات، وذلك من خلال نظام مراقبة التغذية الذي تنفذه وزارات الصحة العامة والسكان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية في المرافق الصحية الثانوية.

ثالثاً: سيتم إجراء فحص محيط منتصف الذراع المدمج مع تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش، وذلك لفهم حالة التغذية في المديريات، واستكمال التقييمات على مستوى كل مديرية، وتزويد بيانات التغذية من أجل تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد لعام 2021.
رابعاً: سيتم إجراء المراقبة على المستوى الميداني من خلال الإشراف الداعم وزيارات المراقبة لمراقبة برامج التغذية وتعزيز فهم المجتمع والأطراف المعنية الآخرى للاحتياجات المستجدة، إلى جانب تحديات تنفيذ الاستجابة.

خامساً: ستركز المجموعة القطاعية أيضاً على جمع الأدلة. فعلى مستوى السكان، سيتم إجراء مسوحات سمارت الخاصة بالتغذية بناءً على إرشادات تم تكييفها على أساس فيروس كورونا المستجد في المحافظات ذات الأولوية، وذلك لتحديد مدى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال والنساء ولجمع المعلومات حول العوامل المرتبطة بسوء التغذية الحاد. وستدعم المجموعة القطاعية أيضاً تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد مرة واحدة على الأقل في عام 2021، وكذلك تنسيق أنشطة تدريب الشركاء على نظام معلومات التغذية ومسوحات سمارت ومراقبة التغذية.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 1	الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات			7.6 ملايين	6.3 ملايين
الهدف المحدد 1.2	التخفيف من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوقاية منها والاستجابة لها من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات، والذي تستهدف 11 مليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2021.			7.6 ملايين	6.3 ملايين
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	تقديم خدمات تغذوية معززة وذات جودة لـ 78 في المائة من المديرات ذات الأولوية في اليمن بحلول 2021.	بناء قدرات وتعزيز نظام التغذية. إجراء مراجعة للنظام وللتقدم المحرز. المؤشرات الشهرية للمراقبة والأداء. مراجعة نصف سنوية وسنوية للإستجابات في مجال التغذية ولخطة عمل المجموعة القطاعية للتغذية. تقديم اللوازم والإمدادات من أجل بناء القدرات.	عدد المواقع/المرافق الصحية التي تم تدريب طاقم العمل لديها في مجال الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد.	4,883	4,883
			عدد المديريات التي تم فيها المحافظة على معدلات التخلف عن العلاج تحت نسبة 15 في المائة، فيما يتعلق ببرامج التغذية العلاجية في العيادات الخارجية.	331	260
			عدد المديريات التي تم فيها المحافظة على معدلات التخلف عن العلاج تحت نسبة 15 في المائة، فيما يتعلق ببرامج التغذية التكميلية المستهدفة.	323	284
			نسبة مواقع مراكز التغذية العلاجية التي تم تدريب طاقم العمل لديها والتي تستخدم إرشادات مكافحة الأوبئة التي تم تكييفها لمراكز التغذية العلاجية.	154	154
			نسبة مواقع مراقبة التغذية العاملة والتي تم تدريب طاقم العمل لديها على إرشادات مكافحة الأوبئة.	300	260
			عدد مواقع مراقبة التغذية التي تم تزويدها بمعدات وقائية شخصية.	4,883	4,883
			عدد الفرق المتنقلة التي تُطَبِّق إرشادات مكافحة الأوبئة التي تم تكييفها.	380	380
			عدد الفرق المتنقلة التي تقدم حزمة متكاملة من الرعاية الأولية.	380	380
			عدد شبكات متطوعي صحة المجتمع التي تم تدريبها على مكافحة الأوبئة.	24,000	8,000
				49,414	49,414

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 2	الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش.			4.8 ملايين	4.6 ملايين
الهدف المحدد 2.3	خفض معدل انتشار سوء التغذية الحاد العالمي بين الأطفال دون سن الخامسة في اليمن بنسبة 2٪ بنهاية عام 2021			4.8 ملايين	4.6 ملايين
هدف المجموعة القطاعية 2.3.1	تقديم خدمات منقذة للأرواح والوقائية للفتيان والفتيات والحوامل والمرضعات في 333 مديرية بحلول 2021.	تَوَقُّع التوريدات والمشتريات وتخزينها المسبق وتوزيعها، ومراقبة الجرد المخزني على أساس شهري. استجابات موجهة نحو المرفق، وتقديم خدمات تغذوية وصحية عبر الفرق المتنقلة، ومنصة خاصة بمتطوعي التغذية وصحة المجتمع. ضمان استمرارية الرعاية من خلال المحافظة على القوى العاملة في مجال التغذية/الصحة، بما في ذلك تقديم مبالغ على أساس الأداء (حوافز مالية).	نسبة الحد من انتشار سوء التغذية الحاد بين أوساط الأطفال دون سن الخامسة في المحافظات التي تم مسحها/تقديرها ضمن التقييم المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد. المصدر: مسوحات سمارت/ضمن التقييم المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد. عدد مسوحات سمارت التي تم إجراءها.	11 في المائة 22	أقل من 10 في المائة 22
هدف المجموعة القطاعية 2.3.2	توسيع نطاق التغطية الجغرافية لخدمات التغذية بنسبة 21 في المائة في أرجاء البلاد مع التركيز على المديريات ذات الأولوية بحلول نهاية 2021.	مراقبة أداء البرامج على أساس شهري. تنفيذ تقييمات تتعلق بالتغذية على مستوى السكان وفي الوقت المناسب. تقديم مبالغ نقدية للأسر الضعيفة ولحالات سوء التغذية الحاد الوخيم وسوء التغذية الحاد المعتدل التي أُذن لها بالخروج (من مراكز التغذية العلاجية).	نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد، والذين تم إلحاقهم في خدمات برامج التغذية العلاجية ، مقابل الهدف السنوي. نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم بمصاحبة مضاعفات طبية، والذين تم إلحاقهم في مراكز التغذية العلاجية في العيادات الخارجية، مقابل الهدف السنوي. نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بسوء التغذية بشكل معتدل، والذين تم إلحاقهم في برامج التغذية التكميلية المستهدفة، مقابل الهدف السنوي. نسبة النساء الحوامل والمرضعات، والذين تم إلحاقهم في برامج التغذية التكميلية المستهدفة، مقابل عدد المستهدفات منهن. نسبة الأمهات اللاّئي تم الوصول إليهن على نحو فردي او جماعي بخدمات المشورة حول تغذية الرُضَّع وصغار الأطفال. عدد الأطفال من الفتيات والفتيان، الذين تتراوح أعمارهم من 6 شهور – 59 شهراً، الذين يتلقون مساحيق المغذيات الدقيقة المتعددة. عدد الأطفال من الفتيات والفتيان، الذين تتراوح أعمارهم من 6 شهور – 59 شهراً، الذين يتلقون مكمل فيتامين أ. عدد الأطفال من الفتيات والفتيان، الذين تتراوح أعمارهم من 6 شهور – 23 شهراً والمعرضين لخطر الإصابة بسوء التغذية، الذين تم الوصول إليهم عبر برنامج التغذية التكميلية الشاملة. عدد النساء الحوامل والمرضعات المعرضات لخطر الإصابة بسوء التغذية، الذين تم الوصول إليهم عبر برنامج التغذية التكميلية الشاملة. عدد الأطفال دون سن الخامسة، الذين تم فحصهم من خلال نظام مراقبة التغذية	355,675 519 ,39 1,652,058 1135,027 2,459,095 4,038,80 308 ,4,877 838,507 1,268,304 539,000	320,108 27,664 998,395 877 ,720 1,721,337 2,827,161 4,633,443 713 ,712 695 ,658 431,800

الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
		عدد النساء الحوامل والمرضعات اللآئي تم دعمهن بمساعدات نقدية.	658,696	300,000
		عدد مواقع برامج التغذية العلاجية في العيادات الخارجية التي تم وضع خطط لزيادتها في العام 2021.	845	845
		عدد الأطفال الذين تم قبولهم في برامج التغذية العلاجية/ مراكز التغذية العلاجية، دعمهم عبر نظام الإحالة.	27,664	11,065
		عدد الفرق المتنقلة التي سيتم زيادتها.	229	229
		نسبة مراكز التغذية العلاجية التي سيتم زيادتها.	34	34
		عدد مواقع نظام مراقبة التغذية التي تم فتحها بناءً على الخطة الرامية إلى زيادتها.	113	113
		عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين تم فحصهم من سوء التغذية الحاد في المرافق الصحية/مرافق التغذية.	4,877,308	2,926,385
		عدد مواقع التغذية الخاصة بالرُضَّع وصغار الأطفال التي تمت زيادتها.	845	845

صنعاء، اليمن

عاملة صحية تقدم علاجاً تغذوياً لطفل مستلق في حضانة المستشفى الجمهوري ضمن مشروع الصحة والتغذية الطارئ المنفذ من قبل منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في صنعاء، يوليو 2019. الصورة من: منظمة الصحة العالمية/ أحمد عبدالحليم

3.3 الصحة

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل	الشركاء	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
20.1 مليون	11.6 مليون	439 مليون دولار	45	2.5 مليون	5.9 ملايين	1.7 مليون

الأهداف

في عام 2021، ستعمل مجموعة قطاع الصحة مع 45 شريكاً لتقديم المساعدة الصحية إلى 11.6 مليون شخص محتاج. بعد أكثر من ست سنوات من الصراع، تدهور النظام الصحي، الذي كان ضعيفاً أصلاً، في اليمن في عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد والأزمة الاقتصادية. وتهدف المجموعة القطاعية للصحة هذا العام إلى تعزيز النظام الصحي في اليمن لتحسين النتائج الصحية للأشخاص المحتاجين المتأثرين بالأزمة من خلال استجابة صحية يمكن التنبؤ بها ومناسبة ومنسقة. وتشتمل أولويات المجموعة القطاعية هذه على إنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة، ومنع وارتفاع معدلات الوفيات بشكل استثنائي، والاعتلالات المعوقات الناجمة عن الأزمة، وتعزيز كرامة وسلامة الأشخاص المتضررين من خلال تدخلات صحية إنسانية منسقة ومتكاملة وجيدة وفي الوقت المناسب وتستهدف الفئات الضعيفة والمجتمعات المضيفة. ويأتي كلُ من النساء والأطفال والنازحين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة من بين الفئات الأكثر ضعفاً التي سيتم وضعها كأولوية فيما يتعلق بالدعم الصحي، إلى جانب تعميم الحماية.

الاستجابة

سعياً لتعزيز النظام الصحي والدعم التشغيلي للمرافق الصحية، بما في ذلك الوقود والمياه والأكسجين، في عام 2021، ستركز مجموعة قطاع الصحة على الحد من المخاطر على الصحة البدنية والنفسية وتمكين الوصول إلى الخدمات الأساسية والحاسمة للحد من انتشار العدوى الأمراض ولضمان بيئة تحمي السكان الأكثر ضعفاً. كما تهدف المجموعة القطاعية إلى استدامة نظام الصحة العامة وتحسين قدرته – وليس إلى إنشاء نظام مواز له. وستركز المجموعة القطاعية هذه على استدامة وتوسيع الخدمات الصحية الأساسية عالية الجودة على مستوى المجتمع المحلي ومستويات الرعاية الأولية والثانوية والثالثية، مما يضمن توافر وإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الطارئة والروتينية والمتخصصة المطلوبة لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً في البلاد .

تتمحور استجابة مجموعة قطاع الصحة حول ثلاثة أهداف كما يلي: 1) تعزيز التأهب والمراقبة، بما في ذلك الكشف المبكر وتدابير الاستجابة للأمراض المعدية وتفشي الأوبئة، بما في ذلك فيروس كورونا المستجد؛ 2) زيادة وصول السكان المعرضين للخطر، بما في ذلك النازحين داخلياً، إلى حزمة الخدمات الصحية الدنيا، ودعم النظام الصحي وقدرة المجتمع على التحمل في جميع المستويات، وإعطاء الأولوية للصحة الإنجابية، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والاستجابة لسوء التغذية الحاد، وإدارة الأمراض غير المعدية؛ 3) تعزيز النظام الصحي والدعم التشغيلي للمرافق الصحية، بما في ذلك من خلال الوقود والمياه والأكسجين وإدارة المعلومات الصحية والدعم المالي للعاملين في مجال الرعاية الصحية وتوفير الدعم الأساسي للرعاية المتقدمة التي تمس الحاجة إليها (على سبيل المثال: مراكز غسيل الكلى، مرافق رعاية مرضى السرطان، ووحدات العناية المركزة).

ومع أنَّ جميع الناس قد تأثروا بالأزمة في اليمن ولهم الحق في تلقي الرعاية الصحية، إلا إن بعض المجموعات والمواقع لديها احتياجات عالية بشكل خاص.

سيستهدف شركاء مجموعة قطاع الصحة 11.6 مليون شخص من خلال تقديم المساعدة الصحية، بما في ذلك 2.9 مليون رجل و 2.8 مليون امرأة و 3 ملايين فتى و 2.9 مليون فتاة و 1.7 مليون شخص من ذوي الإعاقة.

مأرب، اليمن
قابلات يقدمن خدمات الصحة الإنجابية المنقذة لأرواح في مخيمات النازحين بعد اشتداد المعارك في محافظة مأرب، ابريل 2020م
الصورة من: صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليمن

يقوم نهج تحديد أولويات مجموعة قطاع الصحة على تحليل شدة الحالة الصحية وتصنيف الاحتياجات مقابل مؤشرات الوصول الرئيسية والتوافر والجودة والمؤشرات المتعلقة بالنظام. وأعطت المجموعة الأولوية للمناطق حيث تُصنف الشدة في المستوى الثالث والرابع والخامس، بالإضافة إلى أكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء في سن الإنجاب (15 إلى 49 سنة)، والأطفال دون سن الخامسة، وكبار السن (60 سنة وما فوق)، والنازحين، والمهمشين، والأشخاص ذوي الإعاقة. كما سيتم إعطاء الأولوية للمناطق التي تنشط فيها الأعمال العدائية، وكذلك مواقع النازحين.

ستعمل المجموعة القطاعية على تعزيز نهج شامل للمساعدة الصحية الإنسانية لتمكين النظام الصحي من أداء وظائفه الأساسية، والاستجابة لحالات الطوارئ، وحماية الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والنازحين وكبار السن والمهمشين واللاجئين والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما ستهدف هذه المجموعة القطاعية إلى منع انتشار الأمراض الوبائية المحتملة والكشف عنها والاستجابة لها.

ما زال فيروس كورونا المستجد يؤثر بشكل كبير على الناس في اليمن. ستواصل مجموعة قطاع الصحة العمل من أجل زيادة المراقبة من خلال الوقاية والكشف المبكر، وتعزيز تغيير السلوك من خلال التواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية، وتوسيع قدرات المتعلقة بالفحص، والحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية وحمايتها، ودعم إدارة حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد، بما في ذلك الرعاية المركزة المتقدمة في وحدات العزل. وستعمل المجموعة القطاعية للصحة أيضاً على تعزيز اللقاح ضد فيروس كورونا المستجد، بالاعتماد على مرفق كوفاكس العالمي لتلقيح الفئات ذات الأولوية، مثل العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية وكبار السن وذوي الحالات الأساسية المزمنة والنازحين والمهاجرين واللاجئين.

مساهمات مجموعة قطاع الصحة في الأهداف الإستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية

ستواصل مجموعة قطاع الصحة سعيها للحد من انتشار الأمراض المعدية من خلال التدخلات الحاسمة لإنقاذ الأرواح وزيادة وظائف النظام الصحي. وسيشمل ذلك الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية وتعزيز الرعاية في حالات الطوارئ ونظام الإحالة، بالإضافة إلى خدمات المتعلقة بالصدمات والفرز والطوارئ. وتتمثل أولويات المجموعة القطاعية في الوقاية والكشف والاستجابة للأمراض التي يمكن أن تتحول إلى أوبئة، مثل فيروس كورونا المستجد والكوليرا، والأمراض المنقولة بالنواقل، مثل حمى الضنك والملاريا، والأمراض المعدية الأخرى

السائدة في اليمن، بما في ذلك من خلال دعم فرق الاستجابة السريعة والتخزين المسبق للإمدادات المتعلقة بالوبائيات. وستعمل المجموعة القطاعية للصحة على تعزيز أنظمة الرصد الوبائية والمختبرية على جميع المستويات. سيشارك شركاء المجموعة القطاعية في أنشطة الدعم التشغيلي، مثل تجديد وتوفير المعدات الأساسية لمرافق الصحة العامة، وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، والعاملين الصحيين المجتمعيين، والقابلات في المجتمع المحلية، وتوسيع برامج صحة المجتمع، لا سيما للفئات السكانية الضعيفة والمعرضة لمخاطر عالية، بالإضافة إلى الدعم المالي للعاملين في مجال الرعاية الصحية بالنظر إلى نقص الرواتب والأزمة الاقتصادية في اليمن.

ستقوم مجموعة قطاع الصحة بإنشاء وتوسيع الخدمات المتخصصة، مثل التدخلات المتعلقة بإعادة التأهيل البدني، وغسيل الكلى، ورعاية مرضى السرطان، وسوء التغذية الحاد الوخيم المصحوب بمضاعفات وعلاج الحروق للسكان المتضررين. كما ستهدف هذه المجموعة القطاعية إلى تعزيز الروابط بين مستويات الرعاية، وكذلك بين مقدمي الرعاية العامة والمتخصصة من خلال رسم خرائط شامل للخدمات، وتحسين تتبع المرضى وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية. وستُبذل الجهود لضمان الإمداد الموثوق به من الأدوية والإمدادات الطبية المأمونة وذات الجودة ونشر الفرق والوحدات الطبية المتنقلة، لا سيما إلى السكان النازحين والمناطق المحرومة ذات المرافق غير العاملة أو التي تعمل جزئياً.

كما ستعمل المجموعة القطاعية للصحة على توسيع خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والقدرات والتغطية، بما في ذلك تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وتوفير الأدوية النفسية للمهنيين والمستشفيات المعتمدة. كما ستعزز المجموعة القطاعية خدمات صحة الطفل، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة وضمان التطعيم الروتيني للأطفال، بما في ذلك من خلال حملات التحصين، بالإضافة إلى أنشطة لاحقة في المناطق ذات التغطية المنخفضة. وسيتم تنفيذ حملات التطعيم الوجهة ضد الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال والدفتيريا في المديريات ذات الأولوية والعُزل.

وستنسق المجموعة القطاعية للصحة مع وزارة الصحة العامة والسكان لضمان اتساق الأولويات ومشاركة البيانات والاستجابة للأشخاص المحتاجين، وكذلك وظائف واستدامة نظام الصحة العامة. ويُعد التنسيق بين المجموعات القطاعية مع الجهات الفاعلة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة العامة أمراً ضرورياً للأنشطة الوقائية من الأوبئة على مستوى المجتمع المحلي، وتدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها داخل المرافق الصحية، بما في ذلك إدارة النفايات الطبية. وسيساعد دمج تعزيز النظافة كجزء من المناهج الدراسية الأساسية للعاملين الصحيين المجتمعيين على تقليل حدوث الأمراض التي يمكن أن تتحول إلى أوبئة، مثل الأمراض المنقولة بالمياه (الكوليرا) والأمراض المنقولة بالنواقل (حمى الضنك والملاريا)، وتشجيع سلوكيات السعي إلى الحصول على الخدمات الصحية في الوقت المناسب. ويُعد تنسيق فحص/اختبار المياه بين الفئات الضعيفة – لا سيما في المخيمات والمواقع التي تعتبر كملاذٍ أخير والتي تعتمد على نقل المياه بالشاحنات (الوايتات) – أمراً ضرورياً للوقاية من الأمراض المنقولة بالمياه.

تهدف المجموعة القطاعية إلى المساهمة في الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية من خلال مشاركتها النشطة في تصميم البرامج المتكاملة للنهج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة. الخدمات الصحية بطبيعتها شاملة، ومتداخلة مع مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من خلال النهج المشترك بين المجموعات القطاعية. وحيثما كان ذلك ممكناً، فإن الجهات الفاعلة في مجال الصحة ستقوم بتعميم الخدمات الرئيسية، مثل فحص سوء التغذية وتوفير المغذيات الدقيقة للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات، وذلك لدعم الإحالات من البرامج العلاجية في العيادات الخارجية ومراكز التغذية العلاجية ولتوسيع نطاق الاستجابة الصحية في المناطق ذات الأولوية حسب التصنيف المرحلي المتكامل.

تهدف المجموعة القطاعية إلى تمكين بيئة وقائية من خلال تعميم الخدمات الرئيسية، مثل الإحالة إلى الخدمات المتخصصة بما في ذلك إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بالتنسيق مع المجموعة القطاعية للحماية. وستعمل المجموعة القطاعية للصحة أيضاً على توسيع نطاق توافر حزمة الخدمات الدنيا، وهي آلية لتقديم الرعاية الصحية والتي تهدف إلى تعزيز الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وتوافرها، وبالتالي تعزيز النظام الصحي في اليمن. وسيتم التركيز على الفجوات التي تتمثل في توافر الأدوية الأساسية وخدمات التشخيص، وكذلك علاج الأمراض غير المعدية، بما في ذلك أمراض الكلى والسرطان والرعاية المتقدمة في وحدات العناية المركزة. ومن بين أولويات هذه المجموعة القطاعية توفير خدمات الصحة الإنجابية الأساسية والشاملة، بما في ذلك من خلال مجموعة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الجنسية والإنجابية، وخط الرعاية الأول للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات المصممة خصيصاً للمراهقين. ولا تزال حماية الرعاية الصحية مصدر قلق بالغ لهذه المجموعة القطاعية وتتطلب تدابير التخفيف من المخاطر والإبلاغ عن الهجمات على الرعاية الصحية والمناصرة على جميع المستويات.

تكلفة الاستجابة

تم استخدام منهجية حساب التكاليف على أساس الوحدة بشكل مستمر، وذلك لتقدير تكلفة الاستجابة على مدى السنوات الماضية. أما بالنسبة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، فإن تقديرات التكلفة تستند على المشاريع الصحية المخطط لها لدى شركاء الصحة في عام 2021، وتحليل التخصيص الأساسي الأول وتكاليف تشغيل لدى صندوق التمويل الإنساني لليمن لعام 2020 للمرافق الصحية التي يدعمها الشركاء في عامي 2019 و 2020. ويُقَدَّرُ إجمالي ما تتطلبه المجموعة القطاعية للصحة عام 2021 بـ 438.8 مليون دولار. ومن شأن ذلك أن يمكّن 11.6 مليون شخص من الحصول على المساعدة الصحية الإنسانية المنقذة للأرواح والمستدامة للحياة والوقاية من تفشي المرض والتخفيف من حدته ودعم الاستجابة.

من المتوقع أن تؤدي أزمة الوقود والانخفاض السريع في قيمة الريال اليمني إلى تفاقم تقلب أسعار السوق ومن ثم التأثير على تكاليف الوحدة من الإمدادات الأساسية، وتكلفة سلسلة التوريد، وتوافر وتكلفة الأدوية واللوازم الأساسية في السوق المحلية والحصول على الرعاية الصحية بسبب زيادة تكلفة النقل. ومع ذلك، تأخذ خطة تكلفة المجموعة هذه التحديات في الاعتبار.

المراقبة

لا يزال تنسيق الاستجابة الصحية والتخطيط المناسب للطوارئ والانتقال أمراً بالغ الأهمية. وتعتبر الوظائف الأساسية لإدارة المعلومات والمراقبة، مثل تحليل خارطة عمل المنظمات: من يفعل ماذا ومتى وأين؟، والمراقبة المستمرة لأنظمة الإنذار المبكر لحوادث الأمراض التي تنتقل عن طريق الأوبئة، والتتبع السنوي لوظائف النظام الصحي عبر نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية أمراً بالغ الأهمية لضمان إستجابة سريعة ومرنة وفقاً للاحتياجات ومستوى الشدة ولضمان مراعاة التهديدات الناشئة.

بالإضافة إلى آلية المراقبة المطلوبة لكل مشروع صحي على المستوى البرنامجي، فإن المجموعة االقطاعية للصحة ستراقب الاستجابة طوال عام 2021 مقابل مجموعة من المؤشرات الاستراتيجية والقائمة على الأنشطة باستخدام أدوات المراقبة مثل خارطة عمل المنظمات: من يفعل ماذا ومتى وأين (شهريا) و نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية (سنويا)، والنظام الإلكتروني للإنذار المبكر بالأمراض (أسبوعيا)، والبرنامج الموسع للتحصين (شهريا)، ونظام المعلومات الصحية التابع لمجموعة قطاع الصحة في المديرية (شهريا) ونظام مراقبة الهجمات على الرعاية الصحية.[84] وستوفر التقارير الشهرية والفصلية المستمدة من البيانات المسجلة من خلال هذه الأدوات معلومات محدثة عن الوضع الصحي في جميع أنحاء اليمن لمساعدة الشركاء الصحيين على معالجة الفجوات القائمة وحشد الموارد بشكل فعال. كما سيتم تحديث الأرقام المتعلقة بإنجازات مجموعة قطاع الصحة والأشخاص المحتاجين ومستوى الشدة في النطاق الجغرافي، على أساس فصلي، وكذلك عندما يتم تلقي بيانات جديدة.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 1	الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات			20.1 مليون	8.8 ملايين
الهدف المحدد 1.2	التخفيف من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوقاية منها والاستجابة لها من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات، واللتي تستهدف 11.6 مليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2021.			20.1 مليون	8.8 ملايين
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	تعزيز الجاهزية والترصد بما في ذلك الكشف المبكر وتدابير الاستجابة للأمراض المعدية والأوبئة بما في ذلك كوفيد19-	مراقبة الاوبئة والأمراض المعدية والجاهزية والاستجابة من خلال نظام الإنذار المبكر والإنذار والاستجابة والمختبرات ونظام الإنذار المبكر والإنذار والاستجابة والاستجابة القائمة على المجتمع ومرافق الرعاية الصحية	عدد حالات الكوليرا المشتبه بها التي تم الإبلاغ عنها والاستجابة لها عدد حالات الأمراض المعدية (لا يشمل الكوليرا)	20.1 مليون	2.8 مليون
هدف المجموعة القطاعية 1.2.2	زيادة وصول السكان الضعفاء بما في ذلك النازحين داخليًا إلى حزمة الخدمات الدنيا، ودعم النظام الصحي وقدرة المجتمع على التحمل على جميع المستويات، وإعطاء الأولوية للصحة الإنجابية، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والاستجابة لسوء التغذية الحاد، وإدارة الأمراض غير المعدية	توفير الخدمات الصحية ودعمها مع الحد الأدنى من حزمة الخدمات، وحزمة الخدمات الأولية الدنيا، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ورعاية المصابين بالأمراض غير المعدية من خلال الرعاية المجتمعية، والرعاية الأولية والثانوية والثالثية في مرافق الصحة العامة والأنشطة اللاحقة/الرعاية المتنقلة	عدد الاستشارات		8.8 ملايين
هدف المجموعة القطاعية 1.2.3	تعزيز النظام الصحي والدعم التشغيلي للمرافق الصحية بما في ذلك من خلال توفير الوقود والمياه والأكسجين وإدارة المعلومات الصحية والدعم المالي للعاملين في مجال الرعاية الصحية وتوفير الدعم الأساسي للرعاية المتقدمة التي هناك حاجة ماسة لها في المناطق ذات الأولوية	الرعاية الأولية والثانوية والثالثية والمتخصصة ودعم المرافق الصحية العاملة والتي تعمل بصورة جزئية	عدد المرافق الصحية المدعومة بالتكاليف التشغيلية (الوقود والمياه / الأكسجين / إعادة التأهيل)	4,700 مرفق صحي	3,500 مرفق صحي

3.4

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	الاحتياجات (دولار)	الشركاء	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
15.4 مليون	11.2 مليون	331 مليون دولار	80	2.4 مليون	6.3 ملايين	1.7 مليون

الأهداف

في عام 2021، ستعمل مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة مع 80 شريكاً للحفاظ على الأرواح ومصلحة وكرامة الأشخاص، وكذلك الحد من مخاطر الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من خلال التدخلات المتسلسلة في الوقت المناسب للفئات السكانية الضعيفة، فضلاً عن الاستعداد للاستجابة للصدمات. ومن المتوقع أن تكون الاحتياجات الإنسانية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية كبيرة في عام 2021، مع احتياج ما يقدر بـ 15.4 مليون شخص، بما في ذلك 8.7 ملايين شخص ممن هم في أمس الحاجة إليها. وبدون المساعدة الإنسانية، فمن الممكن أن يزداد حجم الحاجة الماسة.

تشتمل استراتيجية المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على أربع ركائز أساسية كما يلي: 1) تضمين المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية كجزء لا يتجزأ من الصحة العامة، 2) وضع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الشاملة كأولوية، 3) بناء استجابة يمكن التنبؤ بها وقائمة على المخاطر و 4) تقليل التأثير البيئي السلبي. وتأتي استراتيجية هذه المجموعة القطاعية مدفوعةً بتقييمات شاملة للاحتياجات وتحليل لمخاطر ونقاط ضعف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وهي تعطي الأولوية للسكان الذين هم في حاجة ماسة في المناطق المتأثرة بشدة بالأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومستويات حادة لسوء التغذية والأمن الغذائي، بما في ذلك النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة الضعيفة.

الاستجابة

تتمحور استراتيجية مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية حول ثلاثة أهداف قطاعية تساهم في الوقاية من تفشي الأمراض والمجاعات وسوء التغذية، فضلاً عن ضمان بيئة وقائية.

يتناول الهدف الأول احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الحادة، وذلك للوقاية من الأوبئة والاستجابة لها والحد من الاعتلالات والوفيات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بين الفئات السكانية الضعيفة والمعرضة للخطر، ويستهدف 6.6 ملايين شخص. ويساهم هذا الهدف في تحسين الصحة العامة والصالح العام وتقليل الخسائر في الأرواح بسبب الأمراض، بما في ذلك مرض الإسهال، وهو العامل الرئيسي لسوء التغذية.

ويركز الهدف الثاني على تقديم المساعدة المنقذة للأرواح لتقليل الاحتياجات الشديدة ومخاطر الحماية لليمنيين النازحين بسبب الصراع والكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ التي تستهدف 3.4 ملايين شخص. ويشتمل ذلك على الاستعداد للاستجابة للنزوح الجديد، وتقديم المساعدة المتكاملة لتحسين الخدمات والتخفيف من مخاطر السيول على النازحين في المواقع، وتحسين الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة العامة للمجتمعات الكبيرة لتعزيز صالحهم وتحسين الكرامة وتقليل مخاطر الحماية، مثل النزاعات على الموارد.

أما الهدف الثالث فيجسد الجهود المبذولة لاستعادة وصيانة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي عند الحد الأدنى من مستويات التشغيل لتمكين الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة، والتي تستهدف 6.1 ملايين شخص، فضلاً عن المؤسسات. ويركز هذا الهدف على المناطق التي تحتاج بشدة إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك تلك المناطق التي تعاني من ندرة شديدة في المياه، والنزوح الكبير، وارتفاع نسبة انتشار الأمراض ومخاطر الحماية، وتوسيع نُهج القدرة على التحمل أمام تغير المناخ، وذلك لضمان استمرارية الخدمات للحفاظ على الأرواح والوقاية من الأمراض.

يقوم نهج المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على تحليل الاحتياجات، وفقاً لتصنيف مستوى الشدة من قبل المجموعة القطاعية، مع إعطاء الأولوية لليمنيين المحتاجين بشدة في المناطق ذات ظروف الشدة والأزمة والكارثة (تصنيفات الشدة في المستوى الثالث والرابع والخامس).

تعز، اليمن
فتاة نازحة في أحد مواقع النزوح في محافظة تعز، 24 فبراير 2020
الصورة من: مكتب تنسيق الشئون الإنسانية/محمود فاضل

يعتمد التحليل على الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وكيفية ارتباط الوصول بالمخاطر ونقاط الضعف، بما في ذلك نتائج الصحة والحماية السلبية. وسينظر الشركاء في الحالات التي تؤدي فيها ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى مخاطر الحماية وتؤدي إلى سوء التغذية والأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للنازحين المعرضين للخطر والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك أولئك المعرضين لخطر الإصابة الشديدة بفيروس كورونا المستجد، مع الاهتمام بالفئات المهمشة. يتضمن نهج مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تحليل الإدماج والحماية لضمان الاحتياجات المحددة ونقاط الضعف الفريدة لمجموعات مختلفة، مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بتكييف نُهج خاصة وتسترشد بإجراءات تشغيل معيارية مراعية لحساسية فيروس كورونا المستجد لتمكين استمرارية تقديم خدمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وذلك للتحضير عند انتقال فيروس كورونا المستجد وأثناء انتقاله.

اسهامات مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية

اسهامات المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الهدف الاستراتيجي الأول 1

لا تزال ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من العوامل الرئيسية المسببة للأمراض المعدية وتفشي الأمراض، بما في ذلك الكوليرا وحمى الضنك فيروس كورونا المستجد. وسيزيد شركاء مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من جهودهم لدعم نهج الصحة العامة المتكاملة التي تحدد وتعالج عوامل الخطر التي تسهم في انتقال المرض، وتستهدف 6.6 ملايين شخص في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بالأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وستقوم هذه المجموعة القطاعية بتحديث خطط التأهب لتفشي الأمراض بشكل منهجي، بالتنسيق مع الوكالات الرائدة بالتعاون مع مجموعة قطاع الصحة. وستشتمل الخطط على تحديد النقاط الساخنة، وتحديد القدرات، والتنبيهات للاستجابة والتخزين المسبق للإمدادات الحيوية، مثل المواد الكيميائية لمعالجة المياه. وستقوم غرف عمليات الطوارئ الست المتواجدة في جميع أنحاء اليمن بدعم التحليل والتنسيق المشترك. وسيعمل ما مجموعه 250 فريق استجابة سريعة في النقاط الساخنة للاستجابة الفورية للخط الأول، بما في ذلك توفير مواد النظافة وتطهير المياه. وستستمر استجابة الخط الثاني المجتمعية في المناطق ذات الأولوية، بناءً على تقييمات المخاطر وبيانات المراقبة للحد من انتقال العدوى. ويشمل ذلك الإصلاحات السريعة لأنظمة المياه والصرف الصحي،

وتغطية البالوعات وحملات التوعية الجماعية ودعم الأسر الضعيفة والمعرضة للخطر من خلال تحسين الوصول إلى مواد النظافة والتوعية بممارسات النظافة. وكجزء من جهود الوقاية في المناطق التي ينتشر فيها المرض بأعلى مستويات، فإن شركاء هذه المجموعة القطاعية سيعملون على تحسين ظروف المياه والصرف الصحي الآمنة للمجتمعات المعرضة لمخاطر عالية من خلال الإصلاحات السريعة ودعم أنظمة المياه وشبكات الصرف الصحي.[85] تهدف المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة إلى تعزيز الصرف الصحي في المناطق التي ترتفع فيها مستويات انتشار الأمراض المنقولة بالمياه وإلى تقليل ظاهرة التبرز في العراء.[86] سوف يتم توسيع أنشطة مكافحة نواقل الأمراض بما في ذلك أنشطة إدارة المياه العادمة وعلى الأخص في المناطق الساحلية مثل عدن والحديدة حيث يتفشى وباء حمى الضنك.

اسهامات مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الهدف الاستراتيجي الثاني 2

تساهم ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية السيئة في ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الإسهال التي تؤدي إلى سوء التغذية الحاد وتزيد من مخاطر المجاعة.[87] ومن خلال النهج المتكاملة، ستستهدف المجموعة 3.4 ملايين شخص في المناطق التي تعاني من سوء التغذية الحاد والمراحل 4 و 5 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وهذا يعطي الأولوية لـ 2.5 مليون شخص ممن يحتاجون علاجا من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك 2.3 مليون طفل دون سن الخامسة، و 426,352 شخصاً من ذوي الاحتياجات الشديدة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مناطق التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في المرحلة الخامسة، بما في ذلك 108,000 نازح داخلياً. يشتمل النموذج المتكامل على الاحتياجات المشتركة وتحليل المخاطر، وآليات المراقبة والتنبيه لإبلاغ العمل المشترك الذي يركز على معالجة الدوافع. وستعمل مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على تحسين ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للحد من أمراض الإسهال، ودعم الأسر في مناطق سوء التغذية الحاد العام مع تحسينات الصرف الصحي، بما في ذلك توسيع نُهج الصرف الصحي الشامل التي يقودها المجتمع لتمكين المشاركة والملكية. وفي المناطق التي تعاني من سوء التغذية الحاد لعام، فسيوفر شركاء المجموعة مواد النظافة وإجراءات لتعزيز ممارسات النظافة الصحية والمياه الآمنة للأسر التي تعاني من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم من خلال فلاتر المياه، وكذلك المجتمعات عالية الخطورة من خلال أنظمة إمدادات المياه.[88] وسيتم التعاون مع المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة بشأن استخدام المياه للري والزراعة، وكذلك توسيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه للحد من الآثار البيئية السلبية على المياه الجوفية، بما في ذلك من خلال تجميع مياه الأمطار. وبما أن التكلفة تشكل عائقاً رئيسياً أمام الأسر للحصول على المياه الصالحة للشرب والصابون، إلى جانب أنَّ الظروف الاقتصادية هي المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي، فإن شركاء المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية سيقومون بتوسيع البرامج القائمة على النقد والسوق للتخفيف من انخفاض القدرات الشرائية للأسر. كما سيتم توفير الأدوات والتوجيه وبناء القدرات من خلال مجموعة العمل الخاصة بالنقد مقابل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

اسهامات مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الهدف الاستراتيجي الثالث 3

سيستمر الصراع، وكذلك المخاطر الطبيعية، مثل السيول والأعاصير، في التأثير على الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، إضافة إلى التأثير على سلامة اليمنيين وقدرتهم على االتحمل. وستستهدف التدخلات المتعلقة بذلك 4.4 ملايين شخص. ستستهدف مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأشخاص النازحين حديثاً من خلال المساعدة السريعة المنقذة للأرواح، والنازحين داخلياً في المواقع من خلال الدعم المستمر، وكذلك إعادة تأهيل البنية التحتية للعودة المحتملة. وتعتبر مساعدة النازحين في المواقع أولوية لمعالجة 91 في المائة من المواقع التي تعاني من ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية غير الملائمة، مع التركيز على الحلول الدائمة مثل التوصيل بشبكات المياه.[89] وسيتم بذل الجهود لتحسين توافر وجودة مرافق الصرف الصحي للنازحين، وذلك بهدف الوصول إلى معايير اسفير، إلى جانب نُهج شاملة للنوع الاجتماعي والعمر والإعاقة والحماية.[90] وعلى نحو مشترك، قام كلٌ من المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمجموعة القطاعية لإدارة وتنسيق المخيمات والمجموعة القطاعية للمأوى / المواد غير الغذائية بطرح تحليلٍ لقابلية التأثر بالسيول في اليمن. وسيتم توسيع نطاق النُهج المتكاملة للتأهب والحد من مخاطر الكوارث فيما يتعلق بمخاطر السيول، واستهداف مواقع النازحين في المناطق المعرضة للسيول، بما في ذلك أنشطة مثل تحسين تصريف مياه الأمطار وحماية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المواقع المعرضة للخطر.

الحيلولة دون انهيار الأنظمة

أدى الصراع والانهيار الاقتصادي وأزمات الوقود إلى تدهور كبير في جودة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وكميتها وإمكانية الوصول إليها. ستستهدف التدخلات المصاحبة 6.1 ملايين شخص. وستقوم مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بدعم أنظمة المياه، مع التركيز على المناطق التي تعتمد إلى حد كبير على نقل المياه بالشاحنات (الوايتات) سعياً إلى تحقيق الاستقرار وتقليل تدهور الأنظمة وزيادة مراقبة جودة المياه، مع تقليل الأعباء المالية على الأسر. وسوف تستكشف المجموعة خيارات الحد الأدنى من استرداد التكلفة من خلال الإصلاحات، وتوفير قطع الغيار ومنتجات التطهير، وبناء القدرات والدعم لتشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. أما في المناطق ذات إمدادات الطاقة المحدودة أو التي لا توجد بها شبكة، فسيوفر الشركاء المولدات والوقود لتوفير تغطية جزئية على الأقل. وفي الوقت نفسه، سيستمر شركاء المجموعة القطاعية في توسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية لتوفير حلول أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية ويمكن الاعتماد عليها. ويلبي سوق المياه الخاص الطلب على المياه ولكنه غير منظم إلى حد كبير، مما يساهم في استخدام المياه غير الآمنة.

سيتم الارتقاء بضمان جودة المياه إلى معايير الطوارئ على الأقل، جنباً إلى جنب مع تخطيط سلامة المياه ومراقبة جودة المياه. وتتطلب محطات معالجة مياه الصرف الصحي تحسينات لمنع تلوث المياه والتربة. وسيتم دعم البنية التحتية لمياه الصرف الصحي وأنظمة إدارة النفايات الصلبة من خلال بناء قدرات الموظفين والعمليات والصيانة، وتوفير المواد للحد من مخاطر الصحة العامة والتلوث البيئي الناجم عن تدهور النظم.

خدمات شاملة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة

بالإضافة إلى تلبية احتياجات الصرف الصحي الأساسية والوقاية من الأمراض، يلعب الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والمناسبة دوراً حيوياً في حماية السكان وكرامتهم، ولا سيما الفتيات والنساء. ولكي يكون لبرامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تأثير إيجابي على الصحة العامة، فإنه يجب التأكيد على أن يتم استعياب وفهم سلامة وكرامة واحتياجات جميع الفئات ومراعاتها، وذلك من خلال عمليات شاملة واستشارية. وتطبق مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مبدأ "عدم إلحاق الضرر" للحد من مخاطر الحماية المحتملة التي قد تنشأ عن التدخلات، بما في ذلك الاستبعاد من الخدمات والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما ستقوم مجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي والإدماج لدى المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بتوفير التحليل والأدوات ودعم تنمية القدرات لتوجيه البرمجة الشاملة. وسيواصل شركاء المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية العمل من أجل توفير المرافق والخدمات المناسبة للجنسين مع الوصول العادل والآمن للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وستعزز المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المشاركة مع مجموعة الحماية لتحسين آليات الإحالة والمراقبة، ولتحديد ومعالجة مخاوف الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي المتعلقة بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتواصل مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تعزيز الحد الأدنى من الالتزامات المتعلقة بالسلامة والكرامة للأشخاص المتضررين، والتي يتم تفعيلها في إطار المساءلة والمراقبة من خلال أداة الإبلاغ الذاتي والزيارات الميدانية.

تكلفة الاستجابة

حدد شركاء المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عوامل تكلفة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتي تم تحليلها مقابل متوسط النفقات المتكبدة في السنوات السابقة لكل نشاط وحساب التكاليف لكل مستفيد لكل نشاط. وتم وضع الاستجابات السابقة والسياق الحالي وتخطيط سيناريو عام 2021 في الاعتبار أثناء التحديد المشترك للدوافع والأنشطة والتكاليف. وقد ارتفعت تكلفة خدمات وعناصر المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في عام 2020 بسبب ضعف الاقتصاد، وأزمة الوقود، والقيود المفروضة على الاستيراد، وزيادة تكاليف النقل. وبلغ الحد الأدنى لسلة إنفاق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 12,315 ريال يمني في عام 2020، بزيادة قدرها 7.4 في المائة عن عام 2019، بينما ارتفعت تكلفة المياه بنسبة 15 في المائة. وما لم يحدث تحول كبير لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد ووقود الواردات، فمن المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات.

المراقبة

ستراقب مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الاستجابة مقابل الاحتياجات والأهداف والأنشطة المحددة من خلال معايير ومؤشرات المجموعة المتفق عليها. وسيتم جمع بيانات مراقبة الاستجابة الشهرية مقابل 27 مؤشراً أساسياً مرتبطة بالوصول الآمن إلى ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتي تعكس النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة. وسيتم تحليل بيانات الاستجابة الشهرية مقابل الأهداف وتضاف إليها مؤشرات الأمراض ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وبيانات السكان، وبيانات النزوح، والبيانات المتعلقة بالوصول. بالإضافة إلى ذلك، سيتم جمع مؤشرات محددة الاستجابة للكوليرا مرة كل أسبوعين وتضاف إليها تقارير حالة الكوليرا لتحديد التغطية والفجوات. كما سيتم تحديث المراقبة المحددة لاستجابة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للنازحين في مواقع الاستضافة بشكل مستمر على مستوى مركز العمليات الإنسانية بالتنسيق مع قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. علاوة على ذلك، أنشأت مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية نظام تقييم المياه والصرف الصحي وتتبع الاحتياجات لمواءمة تقييمات وتحليلات احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مقابل المؤشرات القطاعية الأخرى ذات الصلة لتمكين التحليل المستمر لاحتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وإطلاق التنبيهات وتحديد الاحتياجات والفجوات والاتجاهات الناشئة.

أهداف المجموعة القطاعية:

1. معالجة احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الحادة للحد من الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بين الفئات السكانية الضعيفة والمعرضة للخطر من خلال توفير المساعدة والخدمات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المنقذة للأرواح وفي الوقت المناسب.
2. تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة لتقليل الاحتياجات الماسة ومخاطر الحماية إلى النساء والرجال والفتيان والفتيات النازحين والمتضررين من الصراعات والكوارث الطبيعية.
3. توفير أو استعادة الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة في المناطق ذات الحاجة الماسة وذات المخاطر العالية للأمراض ومخاوف الحماية.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي الأول	الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات			14.8 مليون	6.9 ملايين
الهدف المحدد 1.2	التخفيف من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوقاية منها والاستجابة لها من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات، واللتي تستهدف 11.6 مليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2021.			14.8 مليون	6.9 ملايين
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	معالجة احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الحادة للحد من الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بين الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر من خلال توفير المساعدة والخدمات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المنقذة للأرواح في الوقت المناسب.	توفير الدعم التشغيلي وقطع الغيار والإصلاحات السريعة لأنظمة المياه والصرف الصحي	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وأنظمة الصرف الصحي	6,276,549	4,581,935
		توفير عناصر تطهير المياه ودعم معالجة إمدادات المياه ومراقبة جودة المياه	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على إمدادات كافية من المياه الصالحة للشرب	4,023,619	2,937,277
		توفير الوصول إلى المياه الصالحة للشرب من خلال نقل المياه بالشاحنات (الوايتات) والخزانات المجتمعية	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على ما لا يقل عن 15 لترًا من المياه الصالحة للشرب في اليوم	3,572,804	2,608,178
		توفير خيارات معالجة المياه المنزلية من خلال أقراص الكلور	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين لديهم خدمات معالجة / تنقية المياه المنزلية من أجل المياه الصالحة للشرب	2,830,855	2,066,549
		توفير خيارات الصرف الصحي المنزلية المناسبة للجنسين	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يمكنهم الوصول إلى مرحاض آمن ومناسب حسب الجنس	1,903,047	1,389,241
		تقديم الدعم لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها وحملات التنظيف بقيادة المجتمع	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين حصلوا على مرافق صحية بيئية محسنة	3,968,606	2,897,117
		توفير مواد النظافة (بما في ذلك مجموعات أدوات الوقاية من الكوليرا ومستلزمات الوقاية من العدوى) وتعزيز النظافة والتوعية بها	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على مواد النظافة والتوعية المناسبة	9,434,712	6,887,421
هدف المجموعة القطاعية 1.2.3	توفير أو استعادة الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة في المناطق ذات الحاجة الماسة والتي ترتفع فيها مخاطر الأمراض ومخاوف الحماية.	إصلاح أو إعادة تأهيل أو زيادة أنظمة المياه والصرف الصحي في المناطق ذات المخاطر العالية فيما يتعلق بالصحة العامة	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وأنظمة الصرف الصحي.	8,671,488	6,330,261

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 2	الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			14.8 مليون	6.9 ملايين
الهدف المحدد 2.1	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأغذية وما فوقها.			14.8 مليون	6.9 ملايين
هدف المجموعة القطاعية 2.1.1	معالجة احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الحادة للحد من الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بين الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر من خلال توفير المساعدة والخدمات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المنقذة للأرواح في الوقت المناسب	توفير الدعم التشغيلي وقطع الغيار والإصلاحات السريعة لأنظمة المياه والصرف الصحي	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين تخدمهم أنظمة إمدادات المياه المأمونة	6,276,549	4,581,935
		توفير عوامل تطهير المياه ودعم معالجة إمدادات المياه ومراقبة جودة المياه.	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب	4,023,619	2,937,277
		توفير الوصول إلى المياه الصالحة للشرب من خلال نقل المياه بالشاحنات (الوايتات) وخزانات المجتمع	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين تخدمهم أنظمة الصرف الصحي	3,572,804	2,608,178
		توفير خيارات معالجة المياه المنزلية من خلال أقراص الكلور وفلاتر المياه	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين تم تزويدهم بمعالجة / تنقية المياه المنزلية لتوفير المياه الصالحة للشرب	2,830,855	2,066,549
		توفير خيارات الصرف الصحي المنزلية المناسبة للجنسين	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يمكنهم الوصول إلى مرحاض آمن ومناسب حسب الجنس	1,903,047	1,389,241
		تقديم الدعم لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها وحملات التنظيف بقيادة المجتمع	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين حصلوا على مرافق صحية بيئية محسنة	3,968,606	2,897,117
		توفير مواد النظافة (بما في ذلك مجموعات أدوات الوقاية من الكوليرا ومستلزمات الوقاية من العدوى) وتعزيز النظافة والتوعية بها	عدد النساء والرجال الفتيان والفتيات الذين لديهم إمكانية الوصول إلى مواد النظافة المناسبة والتوعية	9,434,712	6,887,421
هدف المجموعة القطاعية 2.1.3	توفير أو استعادة الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة في المناطق ذات الحاجة الماسة والتي ترتفع فيها مخاطر الأمراض ومخاوف الحماية.	إصلاح أو إعادة تأهيل أو زيادة أنظمة المياه والصرف الصحي في المناطق ذات المخاطر العالية فيما يتعلق بالصحة العامة	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وأنظمة الصرف الصحي	8,671,488	6,330,261

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			12.7 مليون	6.9 ملايين
الهدف المحدد 3.3	توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى خدمات إنقاذ الأرواح والخدمات الإنسانية عالية الجودة، مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين لضمان إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021.			12.7 مليون	6.9 ملايين
هدف المجموعة القطاعية 3.3.2	تقديم مساعدات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المنقذة للأرواح للحد من الاحتياجات الحادة ومخاطر الحماية للنازحين من النساء والرجال والفتيان والفتيات المتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية.	توفير عناصر تطهير المياه ودعم معالجة إمدادات المياه ومراقبة جودة المياه.	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على إمدادات كافية من المياه الصالحة للشرب	4,023,619	2,937,277
		توفير الوصول إلى المياه الصالحة للشرب من خلال نقل المياه بالشاحنات والخزانات المجتمعية	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على ما لا يقل عن 15 لترًا من المياه الصالحة للشرب في اليوم	3,572,804	2,608,178
		توفير خيارات الصرف الصحي المنزلية المناسبة للجنسين	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات المدعومين بإمكانية الوصول إلى مرحاض آمن وفعال ومناسب للجنسين	1,903,047	1,389,241
		حملات التنظيف التي يقودها المجتمع للنازحين والفئات الضعيفة	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين حصلوا على مرافق صحية بيئية محسنة	2,580,080	1,883,481
		توفير مواد النظافة (بما في ذلك مجموعات أدوات الوقاية من الكوليرا ومجموعات الوقاية من العدوى) وتعزيز النظافة والتوعية بها	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على مواد النظافة المناسبة والتوعية	9,434,712	6,887,421
هدف المجموعة القطاعية 3.3.3	توفير أو استعادة الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة في المناطق ذات الحاجة الماسة والتي ترتفع فيها مخاطر الأمراض ومخاوف الحماية.	توسيع و / أو تطوير أنظمة المياه والصرف الصحي لتحسين الظروف المستدامة للنازحين داخليًا	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وأنظمة الصرف الصحي	8,671,488	6,330,261

3.5 التعليم

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل	الشركاء	الأطفال النازحون	الأطفال المعاقون	المعلمون/ مقدمو الرعاية
8.1 ملايين	5.5 ملايين	258 مليون دولار أمريكي	70	1.6 مليون	825 ألف	270 ألف

الأهداف

في عام 2021، ستعمل المجموعة القطاعية للتعليم بالتعاون مع 70 شريكاً على تقديم المساعدة في مجال التعليم لأكثر من 5.5 ملايين طفل محتاج. فهناك نحو 10 ملايين طفل متضرر من الأزمة والذين هم في سن التعليم، أي أنهم يشكلون ثلث مجموع السكان، وتشير التقديرات إلى أن من بين هؤلاء الأطفال العشرة ملايين نحو 8.1 ملايين من الأولاد والفتيات في سن الدراسة بحاجة إلى المساعدة التعليمية.

تُعد استراتيجية الاستجابة للتعليم خطة قائمة على الأدلة والاحتياجات تهدف إلى الاستجابة لتلبية الاحتياجات في مجال التعليم على النحو المحدد في الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية. والاستفادة من الجهود المستمرة والاستجابة المستمرة من الشركاء في مجال التعليم على الرغم من الظروف الصعبة والمعقدة التي تفرضها الأزمة الطويلة الأمد في اليمن، تلتزم مجموعة قطاع التعليم بنهج قائم على الاحتياجات في إعداد برامج الاستجابة. وهذا يتطلب تحديد الفئات السكانية المحتاجة وتحديد أولوياتها في إطار عمل المجموعة القطاعية 2021، ويعتمد على تحليل شدة الفئات السكانية الأشد حرمانا، بما في ذلك الفئات التي تقع في المناطق التي تعاني من شدة الحاجة على مستوى العزل والمجتمع والمدرسة. فخطط المجموعة تهدف إلى ضمان وجود بروتوكولات سلامة في المدارس ومن أن الطلبة ومقدمو الرعاية والعاملين في مجال التعليم يتلقون الدعم النفسي والاجتماعي مع مسارات إحالة إلى خدمات الحماية المتخصصة. وسيهدف شركاء المجموعة إلى زيادة ارتباط وإشراك مقدمو الرعاية في التعلم.

الاستجابة

في عام 2021، تهدف مجموعة قطاع التعليم إلى ضمان الوصول إلى الخدمات التعليمية التي تساهم في الوقاية من تفشي الأمراض المعدية والحد من المجاعات في المدارس ومراكز التعلم مع ضمان بيئة واقية للسكان الأكثر ضعفًا في سن المدرسة.

تتمحور الاستجابة حول ثلاثة أهداف جماعية: 1) منع تفشي الأمراض المعدية في المدارس وبيئات التعلم من خلال زيادة الوعي بممارسات النظافة وتوفير خدمات عادلة؛ 2) المساهمة في الحيلولة دون وقوع المجاعة للطلاب والمتعلمين اليمنيين الأكثر ضعفاً من خلال ضمان الوصول إلى خدمات الطعام والتغذية، ودعم وزيادة قدرة مقدمي الرعاية على التحمل؛ 3) حماية أضعف الفئات من البنين والبنات الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة من مخاطر العنف من خلال ضمان الوصول إلى بيئات تعليمية آمنة وشاملة تعزز مصلحة وتحمل ومرونة الأطفال.

وسيستهدف شركاء المجموعة أضعف فئات السكان الذين هم في سن بالالتحاق بالمدرسة، والذين يواجهون مجموعة واسعة من مخاطر العنف، بما في ذلك 2.65 مليون فتاة و 2.9 مليون ولد. ويهدف شركاء المجموعة إلى الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والنازحين داخليًا، والمعاقين والمعرضين للانقطاع عن الدراسة بفرص تعلم تحميهم في بيئات تعليم شامل رسمية وغير رسمية.

ويقوم نهج تحديد أولويات مجموعة قطاع التعليم بتحليل شدة التعليم وفقًا لتحليل وتصنيف الشدة مقابل مؤشرات الوصول الرئيسية والجودة والأنظمة ذات الصلة.

عدن - اليمن
طفلة نازحة أثناء الدرس في المدرسة في محافظةعدن. 21 نوفمبر 2018م. مصدر الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/جايلز كلارك

سيعطي قطاع التعليم الأولوية للاستجابة لاحتياجات التعليم التعليمية لنحو 5.1 ملايين من الأطفال والمراهقين، أولاداً وبنات في المناطق حيث توجد احتياجات شديدة إلى كارثية للتعليم (تصنيف الشدة من ثلاثة إلى خمسة). يتم إعطاء المزيد من الأولوية للمناطق الجغرافية التي بها أكبر فجوة بين الاحتياجات والاستجابة. ففي هذه المناطق، تولي المجموعة اهتمامًا خاصًا للفئات التي تحتاج بشكل متناسب إلى خدمات التعليم في حالات الطوارئ. ويشمل ذلك الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والأطفال الذين يعيشون في حالات النزوح الحادة والتي طال أمدها، والأطفال الذين يعيشون في مناطق لا تتوفر فيها خدمات تعليمية متاحة، والمراهقون والأطفال ذوي احتياجات بدنية ونفسية واجتماعية محددة.

مساهمات مجموعة قطاع التعليم في الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية

تعتزم المجموعة القطاعية التركيز على زيادة الوعي بممارسات الصحة والنظافة الشخصية وبروتوكولات المدارس الآمنة مع توفير خدمات عادلة وتعزيز الوقاية من تفشي الأمراض المعدية في المدارس وبيئات التعلم.

وسوف تركز تدخلات الشركاء على زيادة وعي الأطفال والمعلمين بممارسات النظافة الشخصية مع تزويدهم بأدوات النظافة الشخصية والتأكد من تنظيف المدارس بمواد التنظيف المقدمة. للحماية من خطر الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد19-)، سيتم تزويد الطلاب والمعلمين في المدارس أو مراكز التعلم بكمامات ومعقمات وأجهزة قياس الحرارة.

أثناء توفير التغذية المدرسية والوجبات الصحية والتوعية بممارسات التغذية الجيدة، سيساهم شركاء مجموعة قطاع التعليم بالحيلولة دون وقوع المجاعة للطلاب والمتعلمين اليمنيين الأكثر ضعفًا. وسيقوم شركاء المجموعة القطاعية بتقديم وجبات خفيفة مدعمة ووجبات مدرسية في مرافق التعلم الرسمية وغير الرسمية وجلسات توعية حول ممارسات التغذية الجيدة للمتعلمين ومقدمي الرعاية.

ولا يزال الوصول إلى فرص التعليم الآمن يمثل تحديًا للأطفال في اليمن. فقد أدت الأزمة التي طال أمدها إلى انقطاع التعليم عن نحو 2.05 مليون طفل ملتحقين في نظام التعليم. وستستمر المجموعة القطاعية في الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في جميع المحافظات البالغ عددها 22 باستخدام طرائق تنفيذ منقِذة للأرواح.[91] وستشمل استراتيجيات الوصول إعادة تأهيل على نطاق صغير للمدارس المتضررة وإنشاء مساحات تعليمية بديلة/مؤقتة آمنة أخرى من خلال نهج يراعي الفوارق بين الجنسين ومراعي للإعاقة. ومن الأهمية بمكان تحسين الوصول إلى خدمات التعليم الجيد للنازحين في المخيمات وداخل المجتمعات والتأكد من أن هذه الخدمات مرتبطة بشكل كاف بتدخلات حماية الطفل بما في ذلك دمج خدمات الصحة

النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الحماية المتخصصة الأخرى. ومن المهم بشكل متزايد توسيع نطاق الوصول إلى الدعم النفسي والاجتماعي والأنشطة الترفيهية للأطفال المتضررين، لا سيما في المناطق التي تشتد فيها الحاجة. يعاني المعلمون والطلاب من الإجهاد والاضطرابات النفسية والاجتماعية بسبب الطبيعة المطولة للأزمة، ويحتاج المعلمون إلى الدعم لتلبية احتياجات الدعم النفسي والاجتماعي الخاصة بهم واحتياجات طلابهم. وستضمن المجموعة التنسيق مع المجموعات أو القطاعات الأخرى ذات الصلة مثل آلية الاستجابة السريعة، لتعزيز أوجه التآزر واستكمال الاستجابة للأطفال الآخرين المعرضين للخطر بما في ذلك أطفال المدارس اللاجئين والمهاجرين.

مع وجود 2.05 مليون من البنين والبنات خارج المدرسة والعديد منهم يعيشون في مناطق ذات احتياجات مساعدة تعليمية إنسانية حادة وفورية، يركز النهج الشامل للمجموعة القطاعية على توفير وصول الأطفال إلى المدارس ومراكز التعلم التي توفر تعليمًا جيدًا في بيئة واقية وترحيبية وضمان بقاء هؤلاء الطلاب في المدرسة. لذلك، فإن فرص التعليم غير النظامي ومسارات العودة إلى التعليم الشامل في المستويات المناسبة للعمر مطلوبة بشكل متزايد لتلبية احتياجات التعلم المعقدة للأطفال، بما في ذلك الأطفال والمراهقين أولاد وبنات الذين تعطل تعليمهم لسنوات، وكذلك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة البدنية والنفسية الاجتماعية. من المفترض أن العديد من الأطفال النازحين داخليًا خارج المدرسة بسبب النزوح. لمعالجة فجوات المساواة في الوصول إلى فرص التعلم الجيدة لأولئك الذين فاتتهم سنوات من الدراسة بسبب الأزمة، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المخيمات والمناطق التي يصعب الوصول إليها، ستعمل مجموعة التعليم على توسيع برامج التعليم غير النظامي الحالية. مثل برنامج التعلم السريع، الذي يجمع بين عامين دراسيين في عام واحد، وبرنامج محو الأمية والحساب الأساسي، لإيصال الأطفال إلى مستويات تعليمية مناسبة لأعمارهم. تمنح برامج التعليم غير النظامي الأطفال الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التعليم الرسمي فرصًا للحصول على تعليم بديل يتماشى مع المناهج الدراسية الوطنية.

غالبًا لا يتاح التدريس الجيد للأطفال الذين يحصلون على تعليم رسمي وغير رسمي. وغالبًا ما يُمنعون من اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب وكذلك المهارات ذات الصلة بالتمكين المعرفي والاجتماعي والاقتصادي. ويتطلب الأمر استثمارات متضافرة لتوسيع وتطوير قوة التدريس بشكل كافٍ لتقديم تعليم جيد. يؤدي نقص المعلمين في اليمن إلى ارتفاع نسبة الطلاب إلى المدرسين وعدم انتظام المدفوعات للمعلمين من رواتب وحوافز لا تلبي الاحتياجات الأساسية لأسرهم. يستمر الآلاف من المعلمين في العمل التطوعي، أو يتولون وظائف ثانية، مما يجعل من الصعب عليهم التركيز على التدريس. وبالتالي، تهدف مجموعة التعليم إلى تزويد المعلمين بالمهارات اللازمة للتدريس في طرائق التعليم النظامي وغير النظامي مثل التعلم السريع، والتدريس العلاجي، وعلم أصول التدريس التي تركز على الطفل، وإدارة الفصول الدراسية الإيجابية للتعامل مع الفصول الدراسية المكتظة، ومخاطبة المجتمع المضيف لاستيعاب النازحين والأطفال العائدين داخل فصولهم الدراسية.

تخطط المجموعة لتوفير المواد التعليمية للأطفال لأنهم يتعلمون في كثير من الأحيان بدون مواد تعليمية في أماكن تعلم سيئة للغاية لساعات قليلة فقط في اليوم، خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

تكلفة الاستجابة

قامت مجموعة قطاع التعليم، بالتشاور مع الشركاء، ببناء تكاليفها على متوسط تكاليف نشاط الشركاء على مدار العامين الماضيين. تم تطوير مجموعة من المعايير والتعريفات لتوجيه النتائج المتوقعة والتكاليف المرتبطة بها بالتفصيل فيما يتعلق بأنشطة محددة. عند تطوير التكلفة على أساس النشاط، أخذ التجمع في الاعتبار التدهور الاقتصادي وانخفاض الريال اليمني وارتفاع الأسعار خاصة بالنسبة للسلع المستوردة.

كما يأخذ تقدير التكاليف في الاعتبار طرائق الاستجابة للخدمات التعليمية، بما في ذلك الخدمات المتخصصة مثل المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم. تتعلق التكاليف الأخرى بشراء الإمدادات وخدمات التوزيع مثل القرطاسية المدرسية والتغذية المدرسية ومجموعات النظافة الشخصية للأطفال ومجموعات الوقاية المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد19-).

المراقبة

يساهم ما يقدر بنحو 70 عضوًا في المجموعة القطاعية، منهم 35 مشاركين بنشاط، بالإضافة إلى أعضاء مجموعة قطاعية فرعية إضافيين، في الوصول إلى تحقيق أهداف المجموعة القطاعية للتعليم. ويلتزم أعضاء المجموعة القطاعية بحضور اجتماعات التنسيق، وتقديم تقارير خارطة العمل الإنساني (من، أين، متى وماذا) شهرية شاملة، والمساهمة في عمليات المجموعة القطاعية ومشاركة التقييمات والدراسات. تساهم مدخلاتهم في جهود المراقبة والاستعداد والاستجابة. وتعمل المجموعة القطاعية على ضمان أن التحليل يعزز التخطيط والاستجابة المستنيرة. في عام 2021، ستُبذل جهود محددة لتتبع الوصول إلى الفئات المحرومة من الأطفال والمراهقين والأطفال المشردين داخليًا والأطفال ذوي الإعاقة والمناطق التي تعاني من أكبر الفجوات بين شدة الاحتياج وعدد الأشخاص المحتاجين والاستجابة. ستقوم المجموعة القطاعية بمراقبة مؤشرات النتائج، وعدد الأطفال في سن المدرسة الذين يمكنهم الوصول إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي، والمؤشرات الرئيسية الأربعة بشأن الوصول والجودة والأنظمة. تقوم المجموعة أيضًا بالتنسيق بشكل استباقي مع الجهات الفاعلة في التنمية لتعزيز التنمية المستدامة مع تلبية الاحتياجات الإنسانية.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 1	الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات			3.4 ملايين	2.3 مليون
الهدف المحدد 1.2	التخفيف من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوقاية منها والاستجابة لها من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات، واللتي تستهدف 11.6 مليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2021.			3.4 ملايين	2.3 مليون
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	منع تفشي الأمراض المعدية في المدارس وبيئة التعلم من خلال زيادة الوعي بممارسات النظافة وتوفير خدمات عادلة.	توفير ونشر برامج التثقيف الصحي والنظافة.	عدد الأطفال الذين لديهم وعي متزايد حول ممارسات الصحة والنظافة في بيئة تعليمية آمنة وعملية وصحية	3.4 ملايين	2.3 مليون
الهدف الاستراتيجي 2	الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			1.6 مليون	1.1 مليون
الهدف المحدد 2.1	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأغذية وما فوقها.			1.6 مليون	1.1 مليون
هدف المجموعة القطاعية 2.1.1	المساهمة في الوقاية من المجاعة للطلاب والمتعلمين اليمنيين الأكثر ضعفًا من خلال ضمان وصولهم إلى خدمات الطعام والتغذية، ودعم زيادة قدرة مقدمي الرعاية على التحمل.	توفير وجبات خفيفة و / أو وجبات مدعمة للطلاب تقديم وجبات طعام للمدرسين وإدارة المدرسة في المدارس المستهدفة تقديم جلسات توعية حول ممارسات التغذية الجيدة.	عدد الطلاب والمدرسين وإدارة المدرسة المستفيدين من برنامج التغذية المدرسية في مرافق التعلم الرسمية وغير الرسمية	1.6 مليون	1.1 مليون

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			3.1 ملايين	2.1 مليون
الهدف المحدد 3.1	يتم التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب النزاعات والكوارث ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة، للنساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بمن فيهم النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة			3.1 ملايين	2.1 مليون
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	حماية الفئات الأضعف من البنات والأولاد الذين هم في سن المدرسة من مخاطر العنف من خلال ضمان الوصول إلى بيئة تعليمية آمنة وشاملة تعزز صالحهم والقدرة على التحمل.	تزويد الأطفال ببرامج التعليم غير النظامي، بما في ذلك الفصول التعويضية، وبرنامج التعلم السريع، والتعليم العلاجي، وفصول محو الأمية والحساب دعم توفير التعليم النظامي للأطفال في سن المدرسة	عدد الأطفال في سن المدرسة الملتحقين بالتعليم الوقائي غير الرسمي عدد الأطفال المدعومين للالتحاق بالتعليم العام الرسمي	3.1 ملايين	2.1 مليون

مأرب، اليمن
تلاميذ يستعدون للامتحانات على الرمال في إحدى مدارس مستوطنة للنازحين في محافظة مأرب، ديسمبر 2020.
الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / جايلز كلارك

3.6 الحماية

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
15.8 ملايين	8.6 ملايين	218 مليون	73	2.6 مليون	4.6 مليون	1.3 مليون

الأهداف

لا تزال مسألة حماية المدنيين هي المهمة ذات الأولوية في اليمن، حيث يستمر الصراع بلا هوادة. ولا يزال اليمن رابع أكبر أزمة نازحين داخليًا في العالم بسبب الصراع. وتتسبب الأخطار الطبيعية، وخاصة السيول، في مزيد من النزوح. فقد نزح أكثر من أربعة ملايين امرأة ورجل وفتاة وفتى في السنوات الست الماضية. لا تزال الهجمات العشوائية واستخدام الأسلحة المتفجرة بالقرب من المناطق المكتظة بالسكان تهدد السلامة البدنية والسلامة النفسية للمدنيين. أدى الصراع المستمر، والنزوح الواسع النطاق، وانعدام الأمن الغذائي الحاد، والانكماش الاقتصادي، وانهيار مؤسسات الدولة، وتدهور سيادة القانون وتقييد وصول المساعدات الإنسانية، إلى جانب المخاطر الوطنية وانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، إلى حدوث أزمة احتياجات إنسانية ماسة في قطاع الحماية.

وستعمل مجموعة قطاع الحماية بالتعاون مع 73 شريكًا في الاستجابة المستهدفة من أجل تلبية احتياجات المدنيين الذين لا يزالون يواجهون مخاطر حماية خطيرة على سلامتهم البدنية والنفسية وإعمال حقوقهم الأساسية والوصول إلى سبل جبر فعالة للأضرار التي لحقت بهم. وبوجه خاص، ستركز المجموعة القطاعية على النازحين والنساء والرجال والفتيان والفتيات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة مثل المهمشين وكذلك أولئك الذين يواجهون مخاطر الإخلاء والطرد أو يفتقرون إلى وثائق الحالة المدنية. ففي عام 2021، ستوفر مجموعة قطاع الحماية، بما في ذلك مجالات مسؤوليتها الخاصة بحماية الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي والأعمال المتعلقة بالألغام، خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث والمجاعة التي تلوح في الأفق والأوبئة وستقوم بدعم الآليات القائمة على المجتمع من أجل تحديد وإحالة والاستجابة لاحتياجات الحماية بين المجتمعات.

الاستجابة

في عام 2021، تهدف مجموعة قطاع الحماية إلى المساهمة في توفير بيئة أكثر حماية لفئات السكان الأضعف والأكثر عرضة للخطر من خلال تقديم الحماية والتخفيف من مخاطر الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان، وخاصةً النازحين والمدنيين الأكثر ضعفاً.

تتمحور الاستجابة حول هدفين للمجموعة:

1) لتوفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة، وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحين، و

2) لدعم الآليات المجتمعية التي تعزز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتساعد على تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها.

ستركز الاستجابة على المديريات والمحافظات حسب درجة الاحتياج المصنفة من ثلاثة إلى خمسة، مع إيصال راسخ للمساعدة الإنسانية والقدرة التشغيلية للجهات الفاعلة في مجال الحماية بناءً على خريطة من، أين، متى وماذا للمجموعة القطاعية، ورسم خرائط للمناطق التي يصعب الوصول إليها وتحليل الفجوات ذات الأولوية لخدمات الحماية. وسيشمل السكان عدد الأشخاص المستهدفين السكان النازحين (بما في ذلك أكثر من مليون نازح موزعين على 1600 موقع لاستضافة النازحين) والمدنيين في محيط المديريات المقدرة بنحو 49 مديرية متضررة من الأعمال العدائية في الخطوط الأمامية في البلاد. ويعاني هؤلاء المدنيون من العواقب المباشرة للحرب، بما في ذلك الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويتعرضون للقتل والجرح والنزوح بشكل يومي ولا سيما في محافظات الحديدة وتعز والجوف وصعدة والبيضاء ومأرب التي تضررت بشدة من النزاع في عام 2020. كما سيعطي الشركاء الأولوية للمناطق الريفية حيث تستمر الأعمال العدائية الفعلية؛ وقد تم الإبلاغ عن أكثر من 58% من الضحايا المدنيين في جميع أنحاء البلاد في هذه المواقع في عام 2020، والغالبية في مديريتي المظفر وصالح في محافظة تعز ومديريتي التحيتا وحيس في محافظة الحديدة.

الضالع - اليمن
امرأة نازحة في مخيم للنازحين في محافظة الضالع، 23 فبراير 2020.
مصدر الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية /محمود فاضل

سيستمر بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال الحماية، بما في ذلك الجهات المسؤولة، بشأن مفاهيم الحماية، والنوع الاجتماعي، والإدماج، وحماية الطفل، والتعامل مع الألغام، وإدماج العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستمرار في تحسين جودة التدخلات. ستعمل المجموعة القطاعية على تعزيز أوجه التآزر بين القطاعات، بهدف اتباع نهج أكثر شمولية لمعالجة الآثار المتعددة للأزمة الممتدة للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة.

سيتم التركيز على قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، مثل النزاعات التي لم يتم حلها بشأن الإسكان والأراضي والموارد الطبيعية بالإضافة إلى التهديدات المتزايدة أو الإخلاء الفعلي، بما في ذلك في مواقع استضافة النازحين داخليًا، والتي غالبًا ما تقوض وصول الناس إلى احتياجاتهم الأساسية بما في ذلك المأوى والماء والغذاء. في هذا الصدد، ستتعاون مجموعة قطاع الحماية مع مجموعة قطاع المأوى/ المواد غير الغذائية، وتنسيق وإدارة المخيمات وغيرها من المجموعات القطاعية والجهات المعنية في زيادة الوعي، فضلاً عن توفير الدعم القانوني والمناصرة.

وسيستمر إيلاء الاهتمام الواجب للبروتوكولات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) والتدابير الوقائية في توفير خدمات الحماية للنازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة.

وستقوم المجموعة القطاعية للحماية بتقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض بإعطاء الأولوية لأولئك الذين يواجهون مخاطر حماية محددة تم تحديدها من خلال تقييمات الضعف الاجتماعي، حيث في حالة عدم وجود مثل هذا الدعم، قد يتعرضون لمخاطر متزايدة ويلجأون إلى آليات التكيف السلبية. سيتم النظر في الملامح الديموغرافية مثل الأسر التي تعيلها امرأة أو كبار السن الذين ليس لديهم دعم عائلي مع الأخذ في الاعتبار أيضًا وجود احتياجات محددة داخل الأسرة مثل الإعاقة والعمر ومخاوف أخرى.

مساهمات مجموعة قطاع الحماية في الهدف الاستراتيجي لخطة الاستجابة الإنسانية

في عام 2021، ستساهم مجموعة قطاع الحماية في تلبية احتياجات الحماية الفورية للأشخاص المعرضين للخطر بشدة، الناشئة عن النزوح والصراع والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة من خلال خدمة الأشخاص المحتاجين مباشرة بخدمات الحماية الحيوية، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك الأطفال والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة. سيركز الشركاء على الحفاظ على شبكة من المراكز المجتمعية كمحور شامل واحد يقدم مجموعة من خدمات الحماية للنازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة مع التركيز على الفئات السكانية الضعيفة. تهدف المجموعة إلى تعزيز الجهود لتحديد وإحالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،

بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة إلى مقدمي الخدمات، من خلال آليات مراقبة الحماية والإحالة من خلال المراكز المجتمعية وشبكات الحماية المجتمعية.

في الوقت نفسه، سيضمن الشركاء استمرارية المساحات الآمنة للنساء والفتيات وتوفير الإحالات للحصول على خدمات شاملة. سيتضمن الدعم الإضافي لتلبية احتياجات الحماية توفير المساعدة النقدية والقانونية. سيتم تقديم الدعم النقدي كجزء من المساعدة النقدية متعددة الأغراض وإدارة الحالات ومساعدة الضحايا بالإضافة إلى المساعدة العينية المستهدفة والتي تراعي الفوارق بين الجنسين مثل مجموعات النقل والأسرة والحماية. وسيتم تقديم المساعدة القانونية والتوعية والاستشارات الفردية، بما في ذلك 1) تسهيل إصدار وثائق الحالة المدنية، ولا سيما بطاقات الهوية وشهادات الميلاد والزواج لتسهيل حرية التنقل والوصول إلى سبل الانتصاف والمساعدة الإنسانية والخدمات العامة؛ 2) تقديم المشورة القانونية والوساطة للأسر التي تواجه تهديدات بالإخلاء وغيرها من قضايا الإسكان والأرض والممتلكات. تشمل المساعدة الإضافية المتعلقة بالنزاع تطهير الأراضي الملوثة، والتخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب، والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. سيتم توفير خدمات الإحالة والحماية المتخصصة للمدنيين المصابين نتيجة للنزاع المسلح وكذلك إعادة التأهيل البدني والوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيواصل شركاء الحماية جهودهم لضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع والمساعدات الإنسانية من خلال أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام. وستعمل المجموعة أيضًا على تعزيز قدرة الشركاء المحليين والدوليين المنفذين للأعمال المتعلقة بالألغام.

تعتزم مجموعة قطاع الحماية تسهيل المبادرات المجتمعية من خلال تعزيز قدرة المتطوعين المجتمعيين وشبكات الحماية المجتمعية للكشف عن مخاطر الحماية وتحديد الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم الإحالات إلى خدمات الحماية. ستواصل المجموعة دعمها للبرامج المجتمعية، مع التركيز على الحلول الدائمة بما في ذلك بناء المهارات ومبادرات سبل العيش، بالإضافة إلى التماسك الاجتماعي ومرونة المجتمع. سيعمل الشركاء على تعزيز التوعية المجتمعية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك مع قادة المجتمع.

ستساعد مجموعة قطاع الحماية المؤسسات الوطنية والمحلية وغيرها على منع وتخفيف ومعالجة قضايا الحماية من خلال دعم بناء قدرات مؤسسات الخدمات الاجتماعية وآليات تسوية نزاعات الإسكان والأراضي والممتلكات. وسيقوم الشركاء بتنفيذ أنشطة وقائية بما في ذلك من خلال زيادة الوعي حول مواضيع مثل حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وستواصل المجموعة القطاعية للحماية دعم تطوير الأطر الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام لتسهيل هذا القطاع المهم للغاية والذي يتطور بسرعة، بما في ذلك تدريب العاملين الميدانيين في إزالة الألغام وضمان الجودة مع مراقبة الطرف الثالث، لضمان الامتثال في نهاية المطاف للمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام.

حماية الطفل

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء
8.6 ملايين	1 مليون	30.7 مليون	28

يهدف مجال المسؤولية عن حماية الطفل إلى دعم أكثر من مليون فتى وفتاة ومقدمي رعاية لهم بأنشطة وقائية ومستجيبة لحماية الطفل. وستعطى الأولوية في الاستجابة للفتيات والفتيان الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحين والمجتمعات المضيفة المعرضين لخطر العنف والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال على أساس احتياجاتهم ومستويات ضعفهم.

وستركز استجابة حماية الطفل على خدمات إدارة الحالات الشاملة بما في ذلك تتبع الأسرة ولم شمل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، ومساعدة الأطفال ضحايا العنف وتوفير الرعاية البديلة. يهدف شركاء حماية الطفل إلى زيادة بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل للاستجابة للحالات وإحالتها إلى خدمات الأطفال المتخصصة. سيدعم الشركاء بناء قدرة المجتمع على التحمل للمصلحة الجسدية والنفسية للأطفال ومقدمي الرعاية لهم وتعزيز قدرة المجتمعات على منع العنف والاستغلال وسوء المعاملة للأطفال من خلال التدريبات وأنشطة التوعية. في عام 2021، وستُبذل جهود متزايدة لتعزيز التنسيق مع القطاعات الإنسانية لضمان إدراج الفتيات والفتيان، ولا سيما أولئك المتأثرين بالنزاع مثل الأطفال أرباب الأسر والنازحين داخليًا، في البرامج الإنسانية وحصولهم على المساعدة الإنسانية الأساسية. بما في ذلك خدمات الغذاء والتعليم والصحة وإدارة المخيمات وإدارة المخيمات والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. كما سيتم ضمان التنسيق مع آلية الاستجابة السريعة، لتعزيز الاستجابة للأطفال الضعفاء الآخرين بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلين عن ذويهم. سيعمل الشركاء على ضمان توفير الوثائق المدنية للأطفال والدعوة لها، بما في ذلك شهادات الميلاد، على مستوى المحافظة والمستوى الوطني.

العنف القائم على النوع الاجتماعي

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء
6.3 ملايين	1.92 مليون	46.7 مليون	31

تهدف استجابة المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في عام 2021 إلى تقليل المعاناة وتلبية احتياجات النساء والفتيات والفتيان والرجال الذين عانوا من أشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال معالجة نقاط الضعف متعددة الطبقات وتعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبوجه خاص، أصبحت النساء والفتيات عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي منذ بدء الأزمة. وقد أدى الصراع إلى تفاقم التمييز القائم على النوع الاجتماعي الموجود مسبقًا وزيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمعات. وتظهر المخاوف في أماكن النازحين داخليًا، والتي تفتقر في كثير من الأحيان إلى مرافق منفصلة بين الجنسين والإضاءة الكافية، مما يعرض النساء والفتيات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي غالبًا ما تُجبر النساء والفتيات على استخدام آليات التكيف السلبية أثناء الأزمات، مثل زواج الأطفال، الذي يلعب دورًا رئيسيًا في حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن.

وستشمل الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي تحسين تقديم الخدمات من خلال نقاط دخول متعددة بما في ذلك تكامل الصحة الإنجابية، كنقطة دخول مهمة للناجين، وتكامل الخدمات في المساحات الآمنة للنساء والفتيات واستجابات الفريق المتنقل. سيدعم شركاء المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي الجهود المبذولة لبناء قدرات مقدمي خدمات الصحة الإنجابية لاكتشاف الاحتياجات وإحالة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي للحصول على مزيد من الدعم المتخصص. سيقوم الشركاء أيضًا بتوزيع أدوات الحماية والعلاج الوقائي بعد التعرض، ودعم توفير مجموعات الحماية، التي تحتوي على مواد النظافة الشخصية والملابس المناسبة ثقافيًا ومستلزمات الطوارئ الأخرى. ستعمل الاستجابة أيضًا على زيادة وعي المجتمع بقضايا وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك من خلال المواد التعليمية، ومتابعة فرص كسب العيش للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والنساء والفتيات المعرضات للخطر.

سيتم تعزيز تدابير الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته من خلال التعميم المستمر عبر المجموعات القطاعية، ومن خلال استراتيجية إشراك الذكور المنفذة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والمجتمع. سيركز الشركاء أيضًا على إشراك الرجال والفتيان في أنشطة المرونة الاقتصادية والنفسية وتشجيع الرجال والفتيان على الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم التدخلات ذات الصلة.

كما سيتم إعطاء الأولوية لتعميم العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر البرامج والمجموعات الإنسانية، وتسهيل ذلك من خلال شبكة مسؤولي التواصل لمجموعة قطاع النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك إطلاق شبكة مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في عدن ومواصلة بناء القدرات لأعضاء الشبكة.

إزالة الألغام

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء
12.4 مليون	3.9 ملايين	25.6 مليون	9

في عام 2021، يهدف مجال المسؤولية الإنسانية لإزالة الألغام في اليمن إلى ضمان تنسيق الأنشطة التشغيلية التي تهدف إلى الحد من التهديدات التي تشكلها الذخائر المتفجرة على المدنيين، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والعاملين في المجال الإنساني والمساعدات الأخرى ذات الصلة وشركاء التنمية والقضاء عليها قدر الإمكان، من خلال أنشطة الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام.

تتمثل الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في إزالة الذخائر المتفجرة من الأراضي من خلال أنشطة المسح والتطهير، وتوفير التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة للمجتمعات ودعم مساعدة الضحايا الناجين إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نظام الإحالة بالشراكة مع مجموعة قطاع الصحة والنظراء الحكوميين. وسيولى الاهتمام لتوفير دعم محدد للنساء والرجال والفتيات والفتيان.

يعمل مجال المسؤولية لإزالة الألغام ضمن نهج متعدد القطاعات لتسهيل حرية حركة السكان والبضائع وضمان الوصول إلى الجهات الفاعلة الإنسانية التي تقدم أنشطة منقذة للأرواح. سيركز مجال مسؤولية إزالة الألغام على توسيع أنشطة المسح غير التقني والتقني من خلال توفير المعدات والتدريب للشركاء المنفذين الوطنيين والدوليين، بما يتماشى مع التزام اليمن الوطني باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (معاهدة أوتاوا). كما ستزيد منظمة مكافحة الألغام من الجهود المبذولة للتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام لتوفير الموارد المطلوبة والظروف وإمكانية الوصول لتسهيل التخلص الآمن من الذخائر المتفجرة.

وسيعطي الشركاء الأولوية، ويضمنون تطهير الأراضي في الوقت المناسب وبشكل آمن وفعال، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. سيستمر مجال مسؤولية إزالة الألغام في تقديم جلسات التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، مع تطوير طرق بديلة للتسليم حيث يتم تقييد الوصول والحركة. وستُبذل جهود لتوسيع نطاق تدريب العاملين في مجال إزالة الألغام على التخلص من الذخائر المتفجرة ليشمل التخلص من العبوات الناسفة اليدوية، وهو ما يعالج الاتجاهات الناشئة في حوادث الذخائر المتفجرة. سيؤدي ذلك إلى تحسين الإنجازات المتعلقة بالإفراج عن الأراضي، وعملية تحديد وتعريف وإزالة كل وجود واشتباه في وجود ذخائر متفجرة من خلال عمليات المسح أو التطهير.

في عام 2021، يهدف الشركاء إلى الحد من التهديد الذي تشكله الألغام البحرية يدوية الصنع، من خلال تطوير رسم الخرائط وتطهير المناطق الساحلية اليمنية. أصبحت الألغام البحرية مشكلة مزمنة في اليمن ولديها القدرة على تعطيل الشحن في البحر الأحمر ومنافذ الموانئ البحرية على طول الساحل الغربي وجنوب اليمن.

سوف يعمل مجال مسؤولية إزالة الألغام على تحسين تنمية القدرات الوطنية من خلال تنفيذ التوصيات بناءً على تقييمات نموذج نضج القدرات التي أجريت في عام 2020، بما في ذلك تعزيز التنسيق بشأن المساعدة المقدمة للناجين من خلال تطوير المعايير الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام بشأن مساعدة الضحايا وتعزيز القدرات الحالية.

تكلفة الاستجابة

تقدمت مجموعة قطاع الحماية بطلب للحصول على متوسط تكلفة الوحدة لكل نشاط من أنشطتها المحددة مقابل الأهداف. تشمل محركات التكلفة الرئيسية توفير خدمات الحماية المتخصصة مثل مساعدة الضحايا، والخدمات القانونية، وإدارة القضايا، والسلامة البدنية والعقلية، والتدخلات الأخرى التي تنطوي على تكاليف أعلى بسبب ضرورة وجود موظفين خبراء وطرائق متخصصة. وتتطلب التدخلات الإنسانية المتخصصة للأعمال المتعلقة بالألغام، ولا سيما عمليات مسح مخاطر المتفجرات وعمليات التطهير، تكاليف مالية كبيرة وموارد تقنية لضمان استمرار قدرة القطاع على التخفيف من التهديد الذي تشكله مخاطر المتفجرات على الأشخاص المحتاجين وتمكين إيصال المساعدات بأمان.

تعتبر الطرائق الثابتة، مثل المراكز المجتمعية والمساحات الآمنة للنساء والفتيات، ضرورية لضمان بيئة مناسبة للتقديم المستدام لعدد من خدمات الحماية، وبعضها متخصص. تعتبر أنشطة توصيل الخدمات المتنقلة والتواصل أكثر ملاءمة للاستجابة لحالات الطوارئ وفئات معينة من احتياجات الفئات الضعيفة. تؤدي البيئة المتقلبة، مع وصول المساعدات الإنسانية غير المتوقع والتغيرات المفاجئة في السياق، بما في ذلك القيود المرتبطة بفيروس كورنا المستجد (كوفيد-19)، إلى ضرورة مستمرة لتكييف البرامج والتدخلات داخل دورات المشروع، مما يؤدي إلى تكاليف إضافية للأنشطة الجارية.

وقد ارتفعت التكاليف الإجمالية بسبب التدهور الاقتصادي وانخفاض قيمة الريال اليمني وخسارة الإيرادات الحكومية وارتفاع أسعار السلع الأساسية. تزداد تكلفة الاستجابة أيضًا بسبب الضرورة الاستراتيجية للحفاظ على طرائق متعددة للتدخلات: قدرة الاستجابة للطوارئ لتلبية احتياجات الحماية الناشئة عن النزوح الجديد، بالإضافة إلى البرمجة متوسطة الأجل، التي تستهدف النزوح المطول والآثار الممتدة الصراع على المجتمعات المضيفة. كما أن شراء مجموعات الادوات الإنتقالية وتوزيعها على النساء والفتيات أمر مكلف.

المراقبة

تقوم مجموعة قطاع الحماية، من خلال مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين التابع لها، برصد تأثير النزاع على المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع أنحاء اليمن. ستوفر المجموعة معلومات منتظمة لإدخالها في التحليل المشترك بين القطاعات، من خلال التقارير الدورية والمواضيعية. علاوة على ذلك، سيتم تشجيع شركاء المجموعة القطاعية على مشاركة نتائج تقييماتهم الكمية بانتظام (على المستويين الفردي والأسري) والمراقبة النوعية مثل تقييمات الحماية السريعة في حالات النزوح الجديد، لإثراء تحليل المجموعة القطاعية وإعداد البرامج والمناصرة القائمة على الأدلة.

وسوف يتم مراقبة اتجاهات العنف القائم على النوع الاجتماعي واحتياجات الناجين والثغرات في الخدمات والوصول إليها من خلال ملخص معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي. ستواصل المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي تقديم الدعم الفني للشركاء لتعزيز قدرتهم على التقييمات وستواصل المناصرة لاستخدام أدوات التقييم القائم على مراقبة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر المجموعات القطاعية لمراقبة الاحتياجات القادمة بناءً على تغيير الوضع، والزيارات الميدانية من فريق التنسيق عندما يكون ذلك ممكنا ومراقبة طرف ثالث بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

سوف تقوم المجموعة المعنية بالتعامل مع الألغام بمراقبة الأثر من خلال التحليل الذي يجمع بين كثافة السكان وكثافة بيانات التلوث. في حالة عدم وجود تقييمات على مستوى الدولة، ستستمر التعامل مع الألغام في استخدام المصادر الأولية مثل حماية مراقبة أثر الصراع على المدنيين، وموقع النزاع المسلح، ومشروع بيانات الأحداث، ونظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام، والتشاور المجتمعي، وبيانات مركز اليمن التنفيذي للأعمال المتعلقة بالألغام. ستستخدم التعامل مع الألغام أيضًا المعلومات المستخرجة من مصفوفة تحديد الأولويات التي يرسلها العاملون في المجال الإنساني في الميدان وستواصل المضي قدمًا في التقييمات السريعة.

سيستمر مجال مسؤولية حماية الطفل في مراقبة الاحتياجات والثغرات المتعلقة بحماية الأطفال في اليمن من خلال نظام آلية الإبلاغ المستخدمة (من يفعل ماذا ومتى وأين ولمن؟)، وبرامج مساعدة الضحايا، وقاعدة بيانات إدارة الحالة، وبيانات آلية المراقبة والإبلاغ، وتقارير تقييم الشركاء، بالإضافة إلى المدخلات والتعليقات من مجموعات التنسيق الخاصة بمجال مسؤولية حماية الطفل في الميدان. وستقوم فرق التنسيق أيضًا بمهام المراقبة الميدانية.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 1	الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات			15.8 مليون	2.4 مليون
الهدف المحدد 1.1	التخفيف من مخاطر الحماية الناجمة عن الأوبئة ومعالجتها من خلال تقديم خدمات الحماية والخدمات الإنسانية عالية الجودة والمتكاملة للنساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بما في ذلك النازحين وذوي الإعاقة.			15.8 مليون	2.4 مليون
هدف المجموعة 1.1.1	توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة، وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحين.	تقديم مساعدة نقدية متعددة الأغراض من خلال تقييمات الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والحماية	عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية متعددة الأغراض	15.8 مليون	285,000
		المراكز المجتمعية	عدد المراكز المجتمعية التي تقدم مساعدات وخدمات الحماية المدعومة	غير متاح	40
		يمنح خدمات حماية الطفل الحاسمة، بما في ذلك إدارة الحالات، والبحث عن المفقودين ولم شملهم ومساعدة الضحايا	عدد الأطفال الذين تم الوصول إليهم بخدمات حماية الطفل الحرجة	8.6 ملايين	19,800
		توزيع مجموعة مواد الأسرة والمواد الإنتقالية	عدد مجموعات المواد الإنتقالية الموزعة عدد مجموعات علاج ما بعد الاغتصاب	6.3 ملايين	100,000
		تقديم خدمات متعددة القطاعات للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد المستفيدين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين تم الوصول إليهم بخدمات متعددة القطاعات ودعم نقدي لإنقاذ أرواحهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي	6.3 ملايين	250,000
		القيام ببناء القدرات والتخفيف من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد مقدمي الخدمة الذين تم تدريبهم	غير متاح	1,500
		الإفراج عن الأراضي الملوثة والتخلص من الذخائر غير المنفجرة	المساحة المقدرة بالمتر المربع للأرض التي تم تطهيرها أو مسحها	12.4 مليون	1.5 مليون (5,000,000م2)
الهدف المحدد 1.1.2	دعم الآليات المجتمعية التي تعزز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتساعد على تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها	دعم مبادرات حماية المجتمع على المعلومات والوعي والسلامة وتعزيز التحمل والمرونة	عدد المستفيدين من مبادرات الحماية المجتمعية	15.8 مليون	161,422
		دعم شبكات الحماية المجتمعية	عدد الأشخاص المشتركين كأعضاء في شبكات ولجان الحماية المجتمعية	15.8 مليون	1.408
		دعم سبل كسب العيش وبناء المهارات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين يحصلون على أنشطة بديلة مدرة للدخل وبناء المهارات	6.3 ملايين	80,000
		القيام بأنشطة منع العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين تم الوصول إليهم بالتوعية حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	6.3 ملايين	1,486,615
		زيادة الوعي بالمخاطر التي تشكلها الألغام وتوفير أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم برسائل التوعية المنقذة للأرواح بمخاطر الألغام	12.4 مليون	2,400,000

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 2	الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			15.8 مليون	2.4 مليون
الهدف المحدد 2.4	التخفيف من مخاطر الحماية بسبب انعدام الأمن الغذائي ومعالجتها			15.8 مليون	2.4 مليون
هدف المجموعة القطاعية 2.4.1	توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة، وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحين.	تقديم مساعدة نقدية متعددة الأغراض من خلال تقييمات الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والحماية	عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية متعددة الأغراض	15.8 مليون	285,000
		المراكز المجتمعية	عدد المراكز المجتمعية التي تقدم مساعدات وخدمات الحماية المدعومة	غير متاح	40
		تقديم خدمات حماية الطفل المهمة، بما في ذلك إدارة الحالة والبحث عن المفقودين ولم شملهم ومساعدة الضحايا	عدد الأطفال الذين تم الوصول إليهم بخدمات حماية الطفل الحرجة	8.6 مليون	19,800
		القيام ببناء القدرات والتخفيف من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد مقدمي الخدمة الذين تم تدريبهم	غير متاح	1,500
		الإفراج عن الأراضي الملوثة والتخلص من الذخائر غير المنفجرة	المساحة المقدرة بالمتر المربع للأرض التي تم تطهيرها أو مسحها	12.4 مليون	1.5 مليون (5,000,000م2)
		دعم تنسيق قطاع مساعدة الضحايا	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم من خلال أنشطة مساعدة الضحايا	12.4 مليون	1,000
هدف المجموعة القطاعية 2.4.2	دعم الآليات المجتمعية التي تعزز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتساعد على تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها	دعم شبكات الحماية المجتمعية	عدد الأشخاص المشتركين كأعضاء في شبكات ولجان الحماية المجتمعية	15.8 مليون	1,408
		دعم سبل كسب العيش وبناء المهارات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين يحصلون على أنشطة بديلة مدرة للدخل وبناء المهارات	6.3 ملايين	80,000
		القيام بأنشطة منع العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين تم الوصول إليهم بالتوعية حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	6.3 ملايين	1,486,615
		زيادة الوعي بالمخاطر التي تشكلها الألغام وتوفير أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم برسائل التوعية المنقذة للأرواح بمخاطر الألغام	12.4 مليون	2,400,000

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			15.8 مليون	2.4 مليون
الهدف المحدد 3.1	يتم التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب النزاعات والكوارث ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة، للنساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بمن فيهم النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة			15.8 مليون	1 مليون دولار
هدف المجموعة 3.1.1	توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة، وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحين.	القيام ببناء القدرات في مجال الحماية	عدد الأشخاص المستفيدين من التدريب على الحماية أو بناء القدرات	15.8 مليون	6,096
		توفير المساعدة النقدية للحماية من خلال برمجة الحماية وإدارة الحالات	عدد الأفراد المستفيدين من المساعدة النقدية للحماية	15.8 مليون	125,000
		تقديم مساعدة نقدية متعددة الأغراض من خلال تقييمات الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والحماية	عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية متعددة الأغراض	15.8 مليون	285,000
		المراكز المجتمعية	عدد المراكز المجتمعية التي توفر الحماية	غير متاح	40
		دعم تحمل ومرونة المجتمع الدعم النفسي والاجتماعي للبالغين	عدد الأشخاص المستفيدين من دعم المرونة المجتمعية (لا يشمل حماية الطفل أو العنف القائم على النوع الاجتماعي)	15.8 مليون	100,000
		تقديم المساعدة القانونية، والاستشارات القانونية، والاستشارات، والتوعية، بما في ذلك التوثيق المدني	عدد المستفيدين من المساعدة القانونية	15.8 مليون	122,739
		تعزيز تحمل ومرونة المجتمع للأطفال ومقدمي الرعاية من خلال الوصول إلى أنشطة المصلحة الجسدية والنفسية	عدد الأطفال ومقدمي الرعاية في المناطق المتضررة من النزاع الذين يتلقون الدعم النفسي والاجتماعي.	8.6 ملايين	990,000
		تقديم خدمات حماية الطفل الحيوية، بما فيها إدارة الحالات واقتفاء الأثر ولم الشمل ومساعدة الضحايا	عدد الأطفال الذين تم الوصول إليهم بخدمات حماية الطفل الحيوية	8.6 ملايين	19,800
		توزيع مجموعة مواد الأسرة والإنتقالية	عدد مجموعة المواد الإنتقالية التي تم توزيعها عدد مجموعة مواد علاج مرحلة ما بعد الاغتصاب	6.3 ملايين	100,000
		إجراء بناء القدرات والتخفيف من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد مقدمي الرعاية الذين تم تدريبهم	غير متاح	1,500

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
هدف محدد 3.2	يتم تعزيز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتحديد مخاطر الحماية ومعالجتها من خلال مراقبة الحماية والآليات المجتمعية والاستجابة الإنسانية.			15.8 مليون	2.4 مليون
هدف المجموعة القطاعية 3.2.1	توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها الناتجة عن الصراع والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة وضمان إيلاء الإهتمام للاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للأشد ضعفا بمن فيهم النازحين	تطهير الأراضي الملوثة والتخلص من الذخائر غير المنفجرة	المساحة بصورة تقديرية بالمتر المربع للأرض التي تم تطهيرها أو مسحها	12.4 مليون	1.5 مليون
هدف المجموعة القطاعية 3.2.2	دعم الآليات القائمة على المجتمع التي تعزز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتساعد في تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها	دعم مبادرات الحماية المجتمعية حول المعلومات والتوعية والسلامة وتعزيز التحمل والمرونة	عدد الأشخاص المستفيدين من المبادرات المجتمعية	115.8 مليون	161,422
		دعم شبكات الحماية القائمة على المجتمع المحلي	عدد الأشخاص المشتركين كأعضاء في شبكات الحماية المجتمعية ولجانها	15.8 مليون	1.408
		إجراء مراقبة الحماية وتقييمات الاحتياجات	عدد الأشخاص الذين قدمت لهم المشورة بصورة مباشرة أو تمت مساعدتهم من خلال مراقبة الحماية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني	15.8 مليون	1,154,381
		دعم سبل العيش وبناء مهارات الناجين من العنف القائم على النوع الإجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين تم وصولهم إلى الأنشطة المدرة للدخل البديلة وبناء المهارات	6.3 ملايين	80,000
		تنفيذ أنشطة منع العنف القائم على النوع الإجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين تم الوصول إليهم بالتوعية حول مسائل العنف القائم على النوع الإجتماعي	6.3 ملايين	1,486,615
		دعم سبل العيش وبناء مهارات الناجين من العنف القائم على النوع الإجتماعي	عدد المراكز والمساحات الآمنة التي تم إنشائها للنساء والفتيات	غير متاح	75
		زيادة الوعي بالمخاطر التي تشكلها الألغام وتوفير أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم برسائل التوعية المنقذة للأرواح بمخاطر الألغام	12.4 مليون	2,400,000

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف المحدد 3.4	يتم تقليل تعرض النساء والفتيات للعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال خلق بيئة مواتية، وتعزيز الوصول والقدرة على التحمل والمرونة.			6.3 ملايين	250,000
هدف المجموعة 3.4.1	توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة ، وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحين.	تقديم خدمات متعددة القطاعات للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد المستفيدين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين تم الوصول إليهم بخدمات متعددة القطاعات ودعم نقدي لإنقاذ حياتهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي	6.3 ملايين	250,000
هدف المجموعة 3.4.2	دعم الآليات المجتمعية التي تعزز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتساعد على تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها	دعم سبل كسب العيش وبناء المهارات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد المراكز / الأماكن الآمنة للنساء والفتيات المستهدفة التي سيتم إنشاؤها	غير متاح	75

3.7

المأوى والمواد غير الغذائية

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
7.3 ملايين	3.8 ملايين	208 مليون	167	0.8 مليون	2 مليون	0.6 مليون

الأهداف

في عام 2021، ستعمل مجموعة قطاع المأوى/المواد غير الغذائية بالتعاون مع 167 شريكًا في تقديم المساعدة المنقذة للأرواح للسكان النازحين، والذين يعانون من ظروف معيشية قاسية وطويلة الأمد، والمتضررين من العنف المسلح والمخاطر الموسمية أو الطبيعية.[92] استجابة مناسبة ويمكن التنبؤ بها تركز على ظروف معيشية صحية وآمنة. يتألف السكان عدد الأشخاص المستهدفين من 1) السكان النازحين حديثًا. 2) السكان ذوي الاحتياجات من السنوات السابقة التي لم تتم تلبيتها؛ 3) السكان ذوي الاحتياجات المتكررة المتعلقة بتجديد البنود الرئيسية. ستظل الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ حاسمة في ضوء النزاع الذي طال أمده والسيول المتكررة وستتطلب التخزين المسبق لمخزون الطوارئ من المواد غير الغذائية ومستلزمات المأوى في حالات الطوارئ في المحافظات الرئيسية. ستدعم المجموعة النازحين حديثًا واحتياجات أولئك الذين يعانون من النزوح المطول. في البيئات الحضرية، سيمنع تقديم المساعدة النقدية مثل دعم الإيجار من خلال شركاء المجموعة عمليات الإخلاء وتدهور الظروف المعيشية.

ستعمل المجموعة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية أيضًا على بناء قدرة السكان المتضررين على التحمل والمرونة من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل والتي تهدف إلى تحسين الظروف دون المستوى، واستمرارية الهياكل والحد من مخاطر الكوارث مع تعزيز استخدام المواد المحلية. حلول المأوى الدائمة هي المفتاح لبناء قدرة السكان المتضررين على التحمل وكسر حلقة الطوارئ؛ وهذا يشمل تسهيل إصلاحات المنزل اللازمة لعودة النازحين ومشاريع الإسكان الأساسية بما في ذلك أولئك الذين يختارون الاندماج مع المجتمعات المحلية. وسيتم بذل الجهود لضمان اتباع نهج سليمة بيئيًا والتركيز على مواد البناء المنتجة محليًا في تنفيذ أنشطة تحسين الإسكان والتخفيف من مخاطر الكوارث.

الاستجابة

في عام 2021، تهدف مجموعة قطاع المأوى/المواد غير الغذائية إلى تلبية احتياجات المأوى والمواد غير الغذائية التي تساهم في الحد من انتشار الأمراض المعدية، والوقاية من المجاعة وسوء التغذية، وضمان بيئة واقية للفئات السكانية الأكثر ضعفاً. تتصدى استراتيجية الاستجابة بشكل شامل لجميع هذه الأهداف وتتمحور حول هدفين للمجموعة: 1) الحفاظ على القدرات الكافية وزيادتها للتعامل مع احتياجات الطوارئ الحرجة والفورية لنحو 2.6 مليون شخص، وزيادة قدرة أكثر من 1.2 مليون شخص متضرر.

استراتيجية الاستجابة الشاملة

نظرا لاحتمال تفاقم النزاع والنزوح في عام 2021، ستولي استجابة مجموعة قطاع المأوى/المواد غير الغذائية أولوية لتعزيز القدرة على الاستجابة للمساعدة الفورية والطارئة.[93] وفي أغسطس 2020، قدمت مجموعة قطاع المأوى/المواد غير الغذائية الاستجابة 72 ساعة للإحالة في حالات الطوارئ، مما أدى في 72 ساعة إلى تبسيط التحقق من الاحتياجات والإفراج عن السلع من مخزونات الطوارئ من خلال توزيع منسق.[94] بالتوازي مع ذلك، تخطط المجموعات القطاعية معالجة الاحتياجات غير المستوفاة من السنوات السابقة والاحتياجات المتكررة المتصلة بالحالة المطولة، التي تمثل جزءا كبيرا من المساعدة في مجموعة القطاعية للمأوى / المواد غير الغذائية. ومع الأخذ في الاعتبار تحسين التكاليف، تخطط مجموعة المأوى لإنشاء خط حساب مشترك في عام 2021، يخدم الاستجابة المنتظمة والطوارئ، لضمان أفضل توازن بين كفاءة التكاليف، والمشتريات المحلية، والمراقبة السليمة لدعم الاحتياجات العادية والطارئة.

مأرب، اليمن
طفلة في المساكن الإيوائية للنازحين في الصحراء في محافظة مأرب.
ديسمبر 2020. الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/جايلز كلارك

وسيستفيد السكان المستهدفين الذين يشكلون (892,860) من الرجال و(877,805) من النساء و(1,053,606) من الفتيان و(1,003,185) من الفتيات و(574,118) من المعاقين وذلك من تحسين إمكانية الوصول إلى أماكن إيوائهم أو مراكزهم الجماعية. وستضع المجموعة حلولا محددة وتستعرضها باستمرار استنادا إلى ردود الفعل من المستفيدين من خلال فريقين عاملين فنيين نشطين مخصصين للمأوى والمواد غير الغذائية. ففي عام 2020، قام الفريق الفني العامل المعني بالمواد غير الغذائية بتعزيز مصادر الموارد والتكلفة والجودة لتلبية الاحتياجات الخاصة للأسر على نحو أفضل، وتحويله من نهج واحد يناسب الجميع إلى نهج أكثر مرونة. ومن الأمثلة على ذلك إدخال المصباح الشمسي في المجموعة الأساسية للأسر المعيشية، مما يسهم في الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يمارس على النساء والفتيات اللائي يعشن في مواقع المشردين داخليا. وستنظر المجموعة أيضا في الطرائق النقدية/القسائم أو العينية، التي تزيد إلى أقصى حد من أثر المساعدة على حياة الأشخاص الذين تعنى بهم، بالنظر إلى التضخم، والانحدار الاقتصادي، والوصول إلى الأسواق، والانقسامات الحضرية والريفية، وقيود الشراء، ونوع السكن القائم.

وإدراكاً للحاجة إلى استراتيجية للخروج إلى ما وراء المساعدة الطارئة، ستزيد المجموعة من الدعم لإصلاح المساكن، ومشاريع الإسكان الأساسية التجريبية، وتوفير تحسينات في المأوى، وأنشطة الدعم المتصلة بإنتاج المواد المحلية، والحد من مخاطر الكوارث، وحيازة الأراضي السكنية والممتلكات.

مساهمات مجموعة قطاع المأوى في الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية

على وجه التحديد، ستساهم أهداف المجموعة القطاعية في الحد من انتشار الأمراض المعدية من خلال تهيئة الحد الأدنى من الظروف المعيشية الملائمة للسكان المتضررين لتقليل تعرضهم للطقس أو درجات الحرارة الضارة التي يمكن أن تؤثر بشدة على صحتهم.[95] علاوة على ذلك، غالبًا ما يتعافى أفراد الأسرة الذين يعانون من مشاكل صحية في المنزل وتتطلب بيئات لائقة ونظيفة لتجنب المزيد من التدهور من حيث المخاطر، غالبًا ما تتفاقم الظروف الصحية بسبب عوامل مختلفة مثل البرد أو الرطوبة أو الملاجئ المكشوفة، والتي يمكن أن تعرض الناس لأمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية، والمساكن المزدحمة التي يمكن أن تعرض الناس للأمراض المعدية بما في ذلك فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-). غالبًا ما تكافح العائلات التي تستخدم مواد ممسوكة أو غير مناسبة للحفاظ عليها أو تنظيفها بشكل صحيح، مما يؤثر بشكل مباشر على نظافة أماكن معيشتهم.

كما ستدعم أهداف المجموعة القطاعية الوقاية من المجاعة وسوء التغذية، بما في ذلك من خلال تحسين دخل الأسرة وقدرتها على التحمل. وهذا يستلزم تطوير سبل العيش والقدرة على التحمل لعدد 23,333 نازحاً والمجتمعات المضيفة مع التشجيع على استخدام مواد البناء المنتجة محليًا، مثل الألواح الخشبية، اللازمة لبناء ملاجئ أكثر ديمومة. ستعمل مواقد الطهي والتدفئة الموفرة للوقود على تقليل النفقات وخلق فرص عمل محلية للمجتمعات النازحة والمضيفة. يهدف برنامج النقد مقابل الإيجار الضخم للمجموعة إلى التخفيف المباشر من الأعباء المالية للأسر الضعيفة للغاية، بما في ذلك أولئك الذين يستخدمون آلية التكيف السلبية لتقليل استهلاك الغذاء.

تهدف أهداف المجموعة إلى ضمان بيئة واقية للفئات السكانية الأكثر ضعفاً مع الدعم الفوري المنقذ للأرواح في حالة حدوث أزمات جديدة من صنع الإنسان أو طبيعية من خلال توفير المأوى في حالات الطوارئ لعدد 381,520 شخص والأدوات المنزلية الأساسية ومجموعات الفراش ومجموعات الأدوات الموسمية لعدد 1.13 مليون شخص. وتأخذ الاستجابة في الاعتبار تقلب الوضع واحتمال حدوث مزيد من النزوح للفئات الضعيفة. مع استمرار الأزمة، سيعالج شركاء المجموعة الاحتياجات المتكررة للمساعدة الإنسانية من خلال حلول مأوى انتقالية لعدد 165,463 شخص وتحسين أماكن المعيشة لعدد 793,148 شخص مستهدف-مما يضمن ملاءمة السكن للسكان المعنيين. وتُعد المساعدة النقدية أمرًا حيويًا في دعم ما يقرب من 300,631 شخص من السكان المعرضين للخطر بالحماية أثناء الظروف الجوية القاسية. والدعم الإيجاري لعدد 621,032 شخصاً سيمنع عمليات الإخلاء الفوري لأولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية. علاوة على ذلك، سيوفر الشركاء إصلاحات منزلية لعدد 53,191 شخصاً من الأشخاص المعرضين للخطر للحفاظ على عودتهم. وسيقدم الشركاء أيضًا دعمًا للحد من مخاطر الكوارث لعدد 344,534 شخصاً على مستوى المجتمع، بما في ذلك السكان النازحون، لتسهيل إجراءات الإنذار المبكر والوقاية والاستجابة.

لمعالجة التوترات الناجمة عن النزوح المطول، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالسكن والأراضي والموارد الطبيعية، وتحديات الوصول المتعلقة بالأشخاص الذين تلبى احتياجاتهم الأساسية بما في ذلك المأوى والمياه والغذاء، وزيادة الإخلاء الفعلي أو التهديد بالإخلاء، ستتابع مجموعة قطاع المأوى/المواد غير الغذائية نهج ثلاثي المجموعات لدعم الإسكان والأراضي والممتلكات. وسيستلزم ذلك التعاون مع مجموعة قطاع الحماية، ومجموعة قطاع تنسيق ,إدارة المخيمات ومجموعات قطاعية أخرى والجهات المعنية لتقديم الدعم الفني لضمان تحديد تحديات الإسكان والوصول إلى الأراضي ومعالجتها وموضوع المناصرة.

تكلفة الاستجابة

تبلغ متطلبات الميزانية الإجمالية لمجموعة قطاع المأوى 207.6 مليون دولار. وتهدف الاستجابة الطارئة إلى دعم 68 في المائة من الأشخاص المستهدفين بنسبة 77 في المائة من النداء للمجموعة القطاعية. سيتطلب 32 في المائة من الأشخاص المستهدفين بحلول مأوى متوسطة إلى طويلة الأجل 32 في المائة من إجمالي متطلبات الميزانية، والتي تغطي مجموعة واسعة من التدخلات.

المزيد من التدهور الاقتصادي، بما في ذلك انخفاض قيمة الريال اليمني وارتفاع الأسعار المرتبط به بالإضافة إلى أزمة الوقود المتفاقمة، قد أثر على اعتبارات التكلفة.[96] الأسواق وتسبب في فقدان سبل العيش وزيادة الإيجارات.

يتطلب توزيع المواد غير الغذائية، بما في ذلك مخزونات الطوارئ، 48 مليون دولار، أو 23 في المائة من إجمالي متطلبات ميزانية المجموعة. تقدر تكلفة المساعدة في حالات الطوارئ والمأوى الانتقالي بما يصل إلى 40.5 مليون دولار، أو 19 في المائة من إجمالي متطلبات الميزانية، وتشمل التجهيز المسبق لحالات الطوارئ غير المتوقعة. سيؤدي إدخال خط أنابيب مشترك يدعم التوزيعات العادية والطوارئ، والذي يشمل العناصر المتاحة محليًا والمشتراة دوليًا من المخزون العالمي، إلى تبسيط التوريد وتوحيد ورفع جودة العناصر وضمان فعالية التكلفة مما يؤدي إلى تحقيق وفورات تصل إلى 20 بالمائة.[97]

ستكلف المساعدة النقدية، المخصصة بشكل أساسي للنقد للإيجار، 71.3 مليون دولار أو ثلث إجمالي النداء القطاعي. تم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 16.7 مليون دولار لصيانة المأوى وتحديثه لتحسين الظروف المعيشية لأكثر من 807،148 شخصًا.

مطلوب مبلغ إجمالي قدره 4 ملايين دولار لدعم أعمال التخفيف من آثار السيول على مستوى المجتمع المحلي، والأنشطة المدرة للدخل للمواد المنتجة محليًا ودعم المنازل والأراضي والممتلكات لأكثر من مليون مستفيد نازح وكذلك المجتمعات المحلية. إصلاحات المنازل وأنشطة إعادة الإعمار بتكلفة 27.2 مليون دولار. البرامج النقدية يمكن أن تزيد بشكل كبير من التوقعات الأولية إذا تم تمويل أنشطة إعادة إعمار وإصلاح المنازل بشكل كافٍ، مما سيؤدي إلى توسيع نطاق تنفيذ هذه المشاريع خاصةً إذا كانت هناك تغييرات نسبية في السياق نحو الحلول الدائمة.

المراقبة

ستقوم مجموعة قطاع المأوى/المواد غير الغذائية بمراقبة ورصد جميع مؤشرات الاستجابة وإجراء تحليل منتظم للفجوات لقياس التقدم المحرز مقابل أهداف خطة الاستجابة الإنسانية. ستسمح أداة الإبلاغ عن نشاط المجموعة بمراقبة الاستجابة على مستوى المديريات والعزل والموقع. في عام 2021، ستستكشف المجموعة القطاعية للمأوى تعزيز المؤشرات الأساسية والرئيسية على الصعيد الوطني. وستستمر هذه الأداة المشترك في تتبع مخزون المواد غير الغذائية ومخزون المأوى في حالات الطوارئ (بما في ذلك مخزونات الطوارئ من الشركاء) لضمان الإشراف على مستوى المخزون.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 1	الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات			5.3 ملايين	2.6 مليون
الهدف المحددة 1.2	التخفيف من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوقاية منها والاستجابة لها من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات، واللتي يستهدف 11.6 مليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2021.			5.3 ملايين	2.6 مليون
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في حالات الطوارئ والظروف المعيشية القاسية المطولة المرتبطة بالعنف المسلح والأخطار الموسمية أو الطبيعية، للسكان النازحين والمتضررين بما في ذلك التخزين المسبق الثابت والمتوقع لمخزونات الطوارئ.	التوزيعات العينية للمواد غير الغذائية الأساسية والملاجئ الطارئة والانتقالية المساعدة النقدية لدعم الإيجار، والدعم لفصلي الشتاء والصيف	النسبة المئوية للأسر المستهدفة النازحة حديثًا أو التي طال أمد نزوحها ولديها إمكانية الوصول إلى دعم المواد غير الغذائية ودعم المأوى المنقذ للأرواح	5.3 ملايين	2.6 مليون
هدف المجموعة القطاعية 1.2.2	تطوير قدرة السكان المتضررين على التحمل من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل لتحسين الظروف دون المستوى مع مراعاة المتانة أيضًا للهياكل وتقوية استخدام المواد المحلية، والحد من مخاطر الكوارث.	التوزيع العيني لمجموعات صيانة المأوى ومجموعة مواد التحسينات وحلول التخفيف من السيول. المساعدة النقدية لإعادة تأهيل المنزل وإعادة بنائه	النسبة المئوية للأسر المستهدفة التي تتمتع بقدرة محسنة على التحمل من خلال حلول المأوى متوسطة وطويلة الأجل	3 ملايين	1.2 مليون
الهدف الاستراتيجي 2	الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			295,000	20,000
الهدف المحدد 2.2	زيادة قدرة الأسر الضعيفة على التحمل أمام الصدمات من خلال تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة			295,000	20,000
هدف المجموعة القطاعية 2.2.1	تطوير قدرة السكان المتضررين على التحمل من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل لتحسين الظروف دون المستوى مع مراعاة المتانة أيضًا للهياكل وتقوية استخدام المواد المحلية، والحد من مخاطر الكوارث.	المنح النقدية لدعم سبل العيش المتعلقة بالمأوى والنقد مقابل العمل (التخفيف من السيول)	النسبة المئوية للأسر المستهدفة التي تتمتع بقدرة محسنة على التحمل من خلال حلول المأوى متوسطة وطويلة الأجل	295,000	20,000

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			5.3 ملايين	2.6 مليون
الهدف المحدد 3.1	توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى خدمات إنقاذ الأرواح والخدمات الإنسانية عالية الجودة، مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين لضمان إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021.			5.3 ملايين	2.6 مليون
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	لتقديم المساعدة المنقذة للأرواح في حالات الطوارئ والظروف المعيشية الشديدة المطولة المرتبطة بالعنف المسلح والأخطار الموسمية أو الطبيعية، للسكان النازحين والمتضررين بما في ذلك التخزين المسبق الثابت والمتوقع لمخزونات الطوارئ.	التوزيعات العينية للمواد غير الغذائية الأساسية والملاجئ الطارئة والانتقالية المساعدة النقدية لدعم الإيجار ودعم الشتاء والصيف	النسبة المئوية للأسر المستهدفة النازحة حديثًا أو التي طال أمدها لديها إمكانية الوصول إلى المواد غير الغذائية المنقذة للأرواح ودعم المأوى	5.3 ملايين	2.6 مليون
هدف المجموعة القطاعية 3.1.2	تطوير قدرة السكان المتضررين على التحمل من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل لتحسين الظروف دون المستوى مع مراعاة المتانة أيضًا الهياكل وتقوية استخدام المواد المحلية، والحد من مخاطر الكوارث.	التوزيع العيني لمجموعات صيانة المأوى والتحسينات وحلول التخفيف من السيول المساعدة النقدية لإعادة تأهيل المنزل وإعادة بنائه ودعم الإسكان والأراضي والممتلكات	النسبة المئوية للسكان المتضررين تطوير المرونة أو تعزيزها من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل	3 ملايين	1.2 مليون

3.8

تنسيق وإدارة المخيمات

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء	النساء	الأطفال	ذوي الإعاقة
1.2 مليون	850 ألف	61.3 مليون	21	190 ألف	450 ألف	130 ألف

الأهداف

في عام 2021، ستعمل مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بالتعاون مع 21 شريكًا في تقديم المساعدة إلى 582,000 شخص في مواقع استضافة النازحين المحرومة من الخدمات في جميع أنحاء اليمن من أجل تعزيز وصولهم الآمن إلى الخدمات الحيوية وحماية صحتهم الجسدية والعقلية. ستعمل المجموعة في تعاون وثيق مع مجموعة قطاع الحماية ومجموعة قطاع المأوى/المواد غير الغذائية والمجموعات الأخرى من أجل معالجة الظروف الأليمة التي تعيش فيها العائلات النازحة من خلال ضمان أن تكون المواقع التي يعيشون فيها أكثر أمانًا وصالحة للسكن وأفضل تنظيمًا. ويهدف هذا النهج متعدد المجموعات القطاعية إلى منع الحرائق والعنف، وتقليل خطر الإصابة بالأمراض المعدية أو المنقولة بالمياه بما في ذلك فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-). وستقوم المجموعة القطاعية أيضًا بمعالجة المخاطر الحرجة مثل عمليات الإخلاء والسيول والثغرات الحرجة في الخدمة من خلال نظام الإحالة والتصعيد التابع لمجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم هذه المجموعة القطاعية بمعالجة ثغرات السلامة والبنية التحتية التي لم تتم تلبيتها من خلال الصيانة والمشروعات التي يقودها المجتمع في 756 موقعًا وأماكن شبيهة بالمخيمات في جميع أنحاء اليمن. وسيتخذ تنفيذ استراتيجية استجابة المجموعة القطاعية نهجا يركز على السكان من خلال حشد الأسر النازحة التي تعيش في هذه المواقع وكذلك المجتمعات المضيفة لتعزيز التنظيم الذاتي وتماسك المجتمع. وبالإضافة إلى دعم تشكيل اللجان المجتمعية، ستكفل المجموعة القطاعية مشاركة النازحين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة في أنشطة حفظ المواقع.

الاستجابة

تهدف هذه المجموعة القطاعية إلى تحسين حالة الأشخاص الموجودين في مواقع استضافة الأشخاص النازحين داخليا، والمساهمة في الحد من انتشار الأمراض المعدية والوقاية من المجاعة وسوء التغذية، مع ضمان بيئة وقائية للفئات الضعيفة من السكان النازحين.

تتمحور استجابة مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات حول ثلاثة أهداف مجموعة: 1) تعزيز الوصول الآمن إلى الخدمات المتعددة القطاعات على مستوى الموقع من خلال تحسين الإشراف والتنسيق على الموقع، 2) تعزيز التنظيم المجتمعي الذاتي وتماسك وتلاحم المجتمع، 3) إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات للسكان النازحين.

وسيستهدف شركاء مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات فئات النازحين داخلياً الأكثر ضعفاً الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة (درجة الخطورة تتراوح بين أربعة وخمسة)، بمن فيهم 212,476 رجلا، و192,768 امرأة، و229,464 فتى و217,172 فتاة.

ويسترشد نهج مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بالمسائل البرنامجية والتنفيذية بتحليل شدة احتياجات السكان النازحين داخلياً في اليمن. وفي حين أن إجراء تقييمات الاحتياجات للنازحين داخليا في المواقع المضيفة كان يثير مشاكل بسبب قيود الوصول، فقد تمكن شركاء مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات في العام الماضي من جمع معلومات على مستوى الموقع لعدد 892 موقعًا، تغطي 74 في المائة من سكان الموقع. وفي عام ٢٠٢١، إذا ما منحت السلطات التراخيص اللازمة لإجراء عمليات التقييم، تخطط مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات توسيع نطاقها وقدرتها على جمع البيانات لجميع المواقع التي يمكن الوصول إليها في البلد، مما يعزز قاعدة الأدلة وموثوقية المعلومات.

وقد قامت مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بدمج تدابير التخفيف المتعلقة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) في تخطيط الاستجابة. وستشمل أنشطة المجموعة القطاعية في عام 2021 تدابير لقمع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) ولمراعاة حساب الآثار غير الصحية للوباء.

الضالع، اليمن
موقع للنازحين في محافظة الضالع، 23 فبراير 2020.
الصورة من: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ محمود فاضل.

مساهمات مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات في الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الانسانية

تهدف المجموعة إلى ضمان بيئة حماية لسكان النازحين داخليا من خلال مواصلة تنفيذ الإشراف والتنسيق على المواقع والمناطق. وبهذا النهج، فإن فئات السكان الأكثر ضعفاً الذين لجأوا إلى العيش في مواقع غير آمنة وفي أماكن شبيهة بالمخيمات سيكون لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والاستجابة الإنسانية وسيكونون محميين من التمييز بسبب نزوحهم أو وضعهم الآخر. ويشمل ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة، مثل جماعة المهمشين، الذين هم أكثر عرضة للوصم والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وسيتضمن الإشراف والتنسيق على الموقع أيضا تحديد سمات متعددة القطاعات للاحتياجات وأوجه الضعف، ومراقبة تقديم الخدمات، وتحديد الثغرات على مستوى الموقع والمساحات، وإحالة الثغرات إلى الشركاء، وبناء القدرات المؤسسية على المبادئ التوجيهية لإدارة الموقع، والالتزام بالمبادئ والمعايير الإنسانية.

وسيسهم أيضا تنفيذ الحشد المجتمعي والمشاركة في البرمجة في تعزيز بيئات الحماية. وستيسر هذه البرمجة تطوير الهياكل المجتمعية التي لها دور اتصال بين النازحين داخليا الذين يعيشون في المواقع والسلطات/الشركاء في الشؤون الإنسانية، وحماية المرافق المشتركة وتنبيه الجهات المعنية إلى الشواغل المتعلقة بالصحة والسلامة. وستعطى المجموعة الأولوية لطرائق الحوافز المجتمعية لأنشطة الصيانة من أجل تعزيز ملكية المجتمعات المحلية وقدرتها على التكيف. وسيهدف النهج الذي يقوده المجتمع المحلي أيضا إلى تحسين العلاقات والتماسك بين النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة من خلال عقد اجتماعات تنسيقية يشارك فيها ممثلو المجتمعات المحلية من النازحين والمجتمعات المضيفة، وتنفيذ مشاريع مجتمعية تهدف إلى تحسين الهياكل الأساسية والحد من المخاطر في الموقع وما يحيط به. وستواصل المجموعة العمل مع شبكة النوع الاجتماعي اليمنية وفرق العمل المعنية بالإدماج من أجل تحسين المشاركة المتعددة الجوانب لأكثر الفئات السكانية عرضة للخطر في المواقع المضيفة للنازحين داخليا (وبصفة رئيسية النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والسكان المهمشين).

وستعزز التحسينات والصيانة في المواقع التي تستجيب للثغرات الحرجة في الهياكل الأساسية حماية النازحين داخليا في المواقع. تحتاج غالبية المواقع المضيفة إلى تحسينات كبيرة للوصول إلى المعايير المناسبة، وأكثر من ثلث مواقع النازحين عرضة للسيول المتكررة، والتي يمكن أن تدمر الأصول المحدودة للنازحين داخليا وقد تكون قاتلة. وستحسن المجموعة أيضا المرافق وفرص الحصول على الخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ولمن يحتاجون إلى مساعدة خاصة.

وستتعاون المجموعة مع مجموعات الحماية والمأوى وغيرها من المجموعات ذات الصلة والجهات المعنية لتوفير الدعم الفني للمنازعات المتعلقة بالإسكان والأراضي والموارد الطبيعية. ولا تزال هذه المنازعات عموما دون حل في مواقع إيواء النازحين داخليا، وكثيرا ما تقوض فرص حصول الناس على الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك المأوى والمياه والغذاء وتعرضهم للإجلاء أو التهديد بالإجلاء. وتؤثر مسائل ملكية الأراضي على ٨٦ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في مواقع لا توجد فيها اتفاقات شفهية أو مكتوبة بشأن الاستئجار. وتهدف المشاركة المتعددة القطاعات، بما في ذلك من خلال النهج الثلاثي مع مجموعات الحماية والمأوى، إلى كفالة تحديد تحديات السكن وحيازة الأراضي ومعالجتها بوسائل منها المناصرة. كما أن حلول الإسكان والأراضي والممتلكات ستيسر تحسين الهياكل الأساسية، لا سيما في المواقع التي تفتقر إلى الحد الأدنى من المرافق، وهي معرضة بشدة للسيول. ونظرا لطبيعة برامج اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرامجية والتنفيذية، فإن التعاون مع المجتمعات والسلطات المتضررة على جميع المستويات أمر حاسم لتنفيذ المجموعات. وقد حددت المجموعة تدابير لتمكين هياكل تعاون فعالة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، مما يتطلب توفير الموارد ودعم القدرات.

تكلفة الاستجابة

بالنسبة للعام 2021، نقحت المجموعة القطاعية التوجيهات الخاصة بحساب التكاليف التي تستند إلى أنشطة الحد الأدنى لمجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. وبعد إجراء مشاورات بشأن تقدير التكاليف على أساس الأنشطة مع الفريق الاستشاري للشركاء ولمجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات، وضعت المجموعة القطاعية ميزانية إجمالية قدرها 61.34 مليون أمريكي لازمة لتلبية الاحتياجات الحادة لعدد 852,000 شخص في 1,561 موقع ومواقع شبيهة بالمخيمات في جميع أنحاء اليمن.

ونظرا للطبيعة غير الرسمية للمواقع في اليمن، توجد نسبة كبيرة من المواقع في مناطق نائية و/أو بالقرب من أعمال قتالية نشطة. ولذلك، ولاستخدام الموارد المحدودة على أفضل وجه، ستستهدف المجموعة 21 مديرية (في خمس محافظات) تضم أكبر عدد من النازحين داخليا في مواقع الاستضافة التي يمكن الوصول إليها. وستبقى العوامل المحركة الرئيسية للتكلفة الموارد البشرية التي تشكل فرق عمل مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات المعنية بمراقبة المواقع بانتظام وتنسيق الاستجابة المتعددة القطاعات مع الشركاء العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن صيانة الهياكل الأساسية الحيوية لتعزيز السلامة والوصول الكريم إلى المرافق المشتركة.

Monitoring

ستستمر مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات في مراقبة أنشطة الشركاء بناءً على مجموعة من المؤشرات المتفق عليها ومن خلال التقارير المنتظمة في قاعدة بيانات معلومات النشاط للمجموعة. وتتضمن قاعدة البيانات أداة تعقب للإخلاء تقوم بانتظام بالإبلاغ عن ورصد تهديدات الإخلاء النشطة. وسيتم تنظيم تقرير موقع تنسيق وإدارة المخيمات في عام 2021 كأداة مراقبة يتم تحديثها على أساس نصف شهري ومتاحة بصورة علنية لمقدمي الخدمات والجهات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، سيشمل نظام الإحالة والتصعيد الخاص بتنسيق وإدارة المخيمات طبقات مختلفة من التنسيق بما في ذلك على مستوى المنطقة والعزُل وعلى المستوى الوطني لتصعيد الفجوات التي لم يتمكن شركاء تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات من حلها على مستوى الموقع. تشكل هذه الأدوات نظام مراقبة تم تطويره بين المجموعات القطاعية. سيكون لدى نظام المراقبة هذا آليات مختلفة للتحقق من خلال التواجد في الموقع مباشرة وآليات رفع الملاحظات وهياكل التنسيق والشركاء من القطاعات.

نظرًا لأن أنشطة تنسيق اوإدارة المخيمات تتطلب وجودًا منهجيًا في الموقع، يتم تدريب المجتمعات على دور فرق تنسيق وإدارة المخيمات وعلاقاتها ومسؤولياتها تجاه الأشخاص الذين تخدمهم. ويُعد إشراك المجتمع ومشاركته عنصراً أساسياً في معايير المساءلة والتنفيذ الخاصة بتنسيق إدارة المخيمات.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			1.2 مليون	852,000
الهدف المحدد 3.3	توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى خدمات إنسانية منقذة للأرواح وذات جودة، مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين لضمان إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021.			1.2 مليون	852,000
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	تعزيز الوصول الآمن إلى الخدمات متعددة القطاعات على مستوى الموقع من خلال تحسين الإشراف على الموقع والتنسيق	سيتم إنشاء هياكل تنسيق وإدارة المخيمات في مواقع النازحين داخليًا ودعمها وتنسيقها من أجل تسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية للأشخاص الأكثر ضعفًا في مواقع استضافة النازحين داخليًا. من خلال المراقبة على أساس منطقة الموقع، سيتم تصعيد الفجوات الرئيسية في الاستجابة من خلال نظام الإحالة والتصعيد الخاص بتنسيق إدارة المخيمات. ستعمل المجموعة القطاعية مع القطاعات الأخرى لحشد الاستجابة وفقًا لذلك. بالنسبة للفجوات الحرجة في البنية التحتية والسلامة التي لا تستطيع القطاعات الأخرى الاستجابة لها، سيقوم قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بتنفيذ الصيانة كحل أخير والمشاريع التي يقودها المجتمع لمعالجة هذه الفجوات.	عدد النازحين الذين يعيشون في مواقع مدارة وتحت الإشراف	1.2 مليون	851,880
			عدد الأشخاص الذين يتم تقييم احتياجاتهم ونقاط ضعفهم من خلال أنظمة مراقبة الخدمة	1.2 مليون	851,880
			عدد المواقع التي تتلقى الصيانة لمعالجة الثغرات الحرجة في مجال السلامة والبنية التحتية	1,589	756
هدف المجموعة القطاعية 3.1.2	تعزيز التنظيم الذاتي المجتمعي والتماسك المجتمعي	ستدعم المجموعة وتدرب الهياكل المجتمعية الشاملة التي ستكون ضرورية في تنظيم الموقع وحشد المجتمع. بالنسبة للصيانة والمشاريع التي يقودها المجتمع، ستعطي المجموعة الأولوية للنقد مقابل العمل وطرائق الحوافز لتعزيز ملكية المجتمع وقدرته على التحمل.	عدد أعضاء اللجان المجتمعية ذاتية التنظيم في مواقع النازحين	3,407	2,435
			النسبة المئوية لمشروعات صيانة الموقع التي يتم تنفيذها من خلال أساليب النقد مقابل العمل وطرائق الحوافز المجتمعية	100%	80%
هدف المجموعة القطاعية 3.1.3	إنشاء الوصول إلى المعلومات وآليات رفع الملاحظات والشكاوى للسكان النازحين	ستجري المجموعة القطاعية حملات إعلامية في المواقع لزيادة وعي المجتمع حول الخدمات المتاحة لهم. سيعمل قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بشكل وثيق مع المجموعات الأخرى لدعم نشر الرسائل الرئيسية بين سكان الموقع، خاصة فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض المعدية، والسلامة من الحرائق، والاستعداد للكوارث الطبيعية. سيتم إنشاء المجموعة القطاعية والحفاظ على آليات الشكاوى والملاحظات التي يمكن الوصول إليها من قبل جميع سكان الموقع والتي يتم جمعها وتحليلها وإحالتها بشكل منتظم لاتخاذ إجراء.	عدد سكان الموقع الذين يتلقون معلومات حول الخدمات المتاحة والقضايا ذات الصلة	1,192,424	851,880
			النسبة المئوية للشكاوى أو الملاحظات التي تم التحقيق فيها أو حلها أو تصعيدها (أي نظام الإحالة والتصعيد) والنتائج التي تمت إعادتها إلى مقدم الشكوى خلال الإطار الزمني المتفق عليه	100%	80%

3.9

القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	شركاء	امرأة	الأطفال	ذوي الإعاقة
275 ألف	275 ألف	59 مليون	12	72 ألف	39 ألف	22 ألف

الأهداف

في عام 2021، سيعمل القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين بالتعاون مع 12 شريكًا في الإشراف على الاستجابات الإنسانية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يصلون إلى اليمن ويعبرون عبره ويستقرون فيه. والنتيجة المقصودة هي التأكد من تقليل مخاطر الحماية التي تواجه المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن وأن يحصلوا، حيثما أمكن، على الدعم المستمر لتعزيز السلامة والرفاهية والكرامة.

الاستجابة

في عام 2021، سيساهم شركاء القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين في ضمان بيئة واقية من خلال معالجة تعدد التهديدات والمخاطر ونقاط الضعف والاحتياجات العامة للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في اليمن، من خلال نهج متعدد القطاعات.

تتمحور الاستجابة حول هدفين للمجموعة: 1) تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في قطاعات متعددة وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين الضعفاء وطالبي اللجوء والمهاجرين، و2) تسهيل الحلول للمهاجرين واللاجئين لمواجهة المخاطر وتعزيز الاعتماد على الذات والتماسك المجتمعي والقدرة على التحمل أمام الصدمات ودعم العودة الطوعية. بسبب الطبيعة متعددة القطاعات للقطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين، تساهم الاستجابة في الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لخطة الاستجابة الإنسانية.

يسترشد نهج استهداف القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين بتحليل شدة احتياجات اللاجئين والمهاجرين وفقًا للتصنيف مقابل مؤشرات الوصول والتوافر الرئيسية. يعتمد الوصول المستهدف لقطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين على تحليل المناطق الشديدة الخطورة وأنماط التنقل واتجاهات الحماية التي توفر آلية لتحديد الأولويات.

علاوة على ذلك، يستند الوصول المستهدف لقطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين إلى القدرات الشاملة وفهم الموارد للجهات الفاعلة المشاركة في القطاع. سيعطي شركاء القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين الأولوية للاستجابة للاجئين والمهاجرين في المناطق ذات الاحتياجات الشديدة من الأزمة إلى الكارثية (تصنيف الشدة من ثلاثة إلى خمسة). من الصعب التأكد من استهداف المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء على مستوى المديريات بسبب أنماط التنقل العالية للسكان المعنيين. المحافظات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها، بسبب الاتجاهات من عام 2020، وشدة المخاطر والاحتياجات والقدرات ستكون صعدة وصنعاء ولحج وعدن وحضرموت وشبوة ومأرب. ولن يكون ذلك بسبب إهمال المواقع الأخرى التي قد تصبح فيها الاحتياجات حادة، وسيقوم القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين بحشد القدرات بطريقة منسقة حسب الاحتياجات. وتستند درجة الخطورة إلى المواقع التي تهاجر من خلالها السكان، حيث لوحظ وجود أعلى المخاطر المتصلة بالحماية.

لقد تم الأخذ في الاعتبار تأثير فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) في استجابة القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين بتحليل الأثر على المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من حيث مخاطر الحماية مثل التمييز والوصم وزيادة الاعتقال والتحويلات القسرية والتحديات في الحصول على الخدمات. كما يستمر تعديل طرائق عمل الشركاء بما يتماشى مع تدابير الوقاية.

سوف يقوم قطاع اللاجئين والمهاجرين المتعدد بتقديم استجابة متعددة القطاعات تهدف إلى الحد من الاعتلال وتحسين الأمن الغذائي والحد من مخاطر الحماية عبر الأهداف الرئيسية والأنشطة المقابلة لها. وسيهدف شركاء القطاع المتعدد للاجئين والمهاجرين إلى تلبية الاحتياجات الأساسية/الجوهرية للأشخاص الذين وصلوا حديثا، في نقاط العبور واستقروا، على طول طرق الهجرة، في المراكز الحضرية حيث تعيش الكثافة الرئيسية للسكان المستهدفين وفي مخيم خرز للاجئين. ويهدف هذا القطاع أيضا إلى التصدي للمخاطر والتهديدات المتعلقة بالحماية من خلال توفير خدمات متخصصة للحماية

الضالع - اليمن
مخيم للنازحين في محافظة الضالع، اليمن، 23 فبراير 2020.
مصدر الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/محمود فاضل

والمناصرة والمشاركة مع الجهات المسؤولة وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية. فالمهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء يعتمدون على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في توفير جميع احتياجاتهم الأساسية بسبب الحواجز المستمرة التي تحول دون الوصول إلى نظم وخدمات الدعم الوطنية. وستشمل الأنشطة المحددة توفير الأغذية والمياه والمواد غير الغذائية، والدعم النقدي، والمأوى، والرعاية الصحية، والدعم القانوني، والمشورة، والدعم النفسي، والوثائق المدنية، والمعلومات المتعلقة بالحصول على الخدمات، وتسجيل اللاجئين وتحديد وضعهم، والإحالات والاهتمام بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وضحايا الاتجار، والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وغيرهم من الأشخاص الضعفاء للغاية من خلال نهج إدارة الحالات.

وسيهدف شركاء هذا القطاع إلى ضمان حلول طويلة الأجل وتماسك اجتماعي للاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء. وسيستفيد اللاجئون وملتمسو اللجوء من أنشطة مثل توفير التعليم وتمكين المجتمع المحلي ودعم الاعتماد على الذات من خلال أنشطة الحشد المجتمعي وفرص كسب العيش. والهدف أيضا من العودة الطوعية من خلال برنامج العودة التلقائية بمساعدة اللاجئين الصوماليين هو تيسير إيجاد حلول للاجئين. ويواجه المهاجرون ظروفا مختلفة في اليمن بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء؛ وبالنسبة لهم، فإن الحل الدائم الوحيد المعروض يسهل العودة الطوعية والآمنة إلى بلدان المنشأ وإعادة التوطين وإعادة الإدماج فيما بعد. إن التعاون مع العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات المسؤولة والسلطات ذات الصلة ضروري لتحقيق أهداف القطاع. وسيستمر بناء القدرات والمناصرة مع الجهات المسؤولة في عام 2021.

وستنفذ الأنشطة المذكورة أعلاه من خلال طرائق متعددة لمعالجة المخاطر وتلبية الاحتياجات. ويشمل ذلك توفير الخدمات المباشرة من خلال مرافق مخصصة مثل العيادات الصحية، وتقديم الاستجابة المتنقلة، وتقديم المساعدة العينية والنقدية. وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال تقديم الخدمات الرئيسية وكالات الأمم المتحدة (المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) والشركاء المنفذين (المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية). ومن الأهمية اتباع نهج متعدد القطاعات لتلبية الاحتياجات المتداخلة للسكان المحتاجين. وسيتضمن جزء لا يتجزأ من تقديم المساعدة الشاملة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات ومعارف الشركاء والجهات المعنية. وستعمل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا على ضمان إدماج احتياجات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في استجابة المجموعات الرئيسية من أجل زيادة الاستجابة إلى أقصى حد، ومواءمتها مع نهج قائم على المنطقة. وسيتضمن ذلك استهداف تدخلات المجموعة القطاعية القائمة واستخدامها لتعزيز الوصول إلى المهاجرين.

وسيكفل هذا القطاع المتعدد القطاعات المساءلة أمام السكان المتضررين، وحساسية النوع الاجتماعي، ومبدأ "عدم إلحاق الضرر" يدمجان في الاستجابات والاشتراك مع الشركاء والمراقبة. ويتعين على كل جهة من الجهات الفاعلة المعنية بالاستجابة أن تفي بالحد الأدنى من الشروط للوفاء بهذه الالتزامات. ويشمل ذلك ضمان حصول الأشخاص المتضررين على المعلومات في الوقت المناسب، واطلاعهم على الاستجابات، وإتاحة الفرص لتقديم الملاحظات من خلال آليات الشكاوى والتجاوب، والتوعية والمشاركة المجتمعية. كما يشمل ذلك الجهود الرامية إلى كفالة إجراء تقييمات تشاركية للاحتياجات ومتابعتها على أساس منتظم، مع السماح بالوصول، وأن الأنشطة تشمل تدريب الموظفين وبناء القدرات على أساس مبادئ الحماية الأساسية، وينفذها الموظفون الذين يتألفون على النحو المناسب لتلبية احتياجات السكان المتضررين، مع مراعاة التوازن بين الجنسين والمهارات اللغوية وعدم التمييز.

وبدون الحد الأدنى من المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية، سيواجه المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء، الذين تقع غالبيتهم العظمى تحت فئة الفئات الشديدة التعرض للخطر، مخاطر جسيمة على سلامتهم ورفاههم وكرامتهم في اليمن. وستعرض أوجه القصور في المساعدة هؤلاء السكان للأمراض المعدية، وسوء التغذية وما يصاحبها من أمراض ووفيات يمكن الوقاية منها، ومخاطر السلامة البدنية بما في ذلك الإصابة والموت، والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة، والعمل والاستغلال الجنسي، بما في ذلك عمل الأطفال، والبيع والتبادل الجنسي والتسول.

تكلفة الاستجابة

وتستند الاحتياجات المالية لهذا القطاع المتعدد لعام 2021 إلى منهجية سليمة لتقدير التكاليف وتقييمات شاملة للاحتياجات تجرى على مدار السنة بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية. كما أنها تتأثر بقدرة الشركاء على الاستجابة للتقييمات ووضع ميزانيات قائمة على الاحتياجات. وسيطلب هذا القطاع المتعدد القطاعات مبلغ 58.7 مليون دولار استنادا إلى الأساس المنطقي المتمثل في أن المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء لديهم طريقة استجابة متعددة القطاعات، وهم الجهات الإنسانية الفاعلة الوحيدة التي تقدم الدعم المباشر لتقديم الخدمات إلى المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين. وهذا يتطلب استثمارات مالية كبيرة لضمان استجابات فعالة ومكيفة. وترتبط محركات التكلفة الرئيسية بتكاليف التشغيل والنقل والإنتاج العالية وتقلب الأسعار في السوق. كما أن القيود والتأخير في دخول السلع الأساسية والأدوية إلى موانئ اليمن على البحر الأحمر يساهم في ارتفاع التكاليف حيث إن اليمن يعتمد بشكل شبه كامل على المواد الغذائية والأدوية والوقود المستوردة. ويؤثر انخفاض قيمة الريال اليمني وتقلبه تأثيرا سلبيا على القوة الشرائية للأشخاص الذين تعنى بهم وعلى الاستجابة الإنسانية ككل.

وقد وضعت المنظمة الدولية للهجرة خطة إقليمية لمواجهة الهجرة مع نفس الشركاء الذين سيقومون بدعم تنفيذ برنامج تنمية الموارد البشرية. ويعتبر التماسك بين برنامج تنمية الموارد البشرية وخطة الاستجابة الإقليمية للهجرة أمرا بالغ الأهمية لكفالة القيام بتدخلات فعالة تعالج العوامل المعقدة للهجرة على الصعيدين الإقليمي واليمني. وفيما يتعلق باستجابة اللاجئين، ستنفذ الميزانية القائمة على الاحتياجات الناجمة عن ذلك لجميع الأنشطة المقررة مباشرة وعن طريق الشراكات التي يمكن للمفوضية أن تنفذها في دورة ميزانية سنوية معينة، إذا تم تلقي جميع التمويل اللازم.

وتشمل الميزانية مجموع الموارد اللازمة لتنفيذ جميع الأنشطة المطلوبة لتلبية احتياجات الأشخاص موضع الاهتمام، بما في ذلك المساعدة المباشرة والموارد البشرية والتكاليف التشغيلية.

المراقبة

قامت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع إطارا شاملا لمراقبة الأنشطة، كما طورتا بصورة منتظمة مع الوكالات الرئيسية والشركاء أدوات المراقبة الداخلية من أجل تمكين الإشراف على الأنشطة في ضوء الأهداف المخططة وأداء الأموال واستخدامها.

يقيس القطاع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف النواتج والأهداف باستخدام مؤشرات الأداء والأثر الواردة في إطار نتائجه، وكذلك المؤشرات البديلة خارج إطار النتائج، لتوفير معلومات تكميلية عن الأهداف المحددة للسياق والأهداف المرتبطة به. وتنطبق مسؤولية مراقبة هذا القطاع على الأنشطة المنفذة من خلال الشراكة والأنشطة المنفذة مباشرة على قدم المساواة. وفيما يتعلق بالأنشطة المنفذة من خلال الشركاء، تقوم المراقبة على خطط متفق عليها لمراقبة أداء المشاريع التي وضعت لكل شريك. وتقدم كل خطة تفاصيل عن محتوى أنشطة المراقبة المحددة وتوقيتها خلال السنة، بما في ذلك التحديثات الإحصائية الشهرية وعمليات التحقق ربع السنوية.

ويشكل تيسير مشاركة المستفيدين في المراقبة جزءا هاما من النهج التشاركي الذي تتبعه إدارة المراقبة. وتوفر المراقبة التشاركية ومراقبة ما بعد التوزيع بيانات مباشرة من المستفيدين المستهدفين بالتدخلات ويمكن استخدامها للتحقق من صحة البيانات الواردة من الشركاء. وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام المراقبة التشاركية كآلية منهجية لتقديم الملاحظات بشأن التدخلات والبرامج. وتشمل أدوات المراقبة التشاركية إجراء مشاورات من شخص لآخر، وإجراء مقابلات جماعية ومناقشات أفرقة التركيز.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 1	الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الاعتلالات والوفيات			275,010	275,010
الهدف المحدد 1.1	تم يتم التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب النزاعات والكوارث ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة، للنساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بمن فيهم النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة			275,010	103,000
هدف المجموعة القطاعية 1.1.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر	توفير المساعدات الصحية	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المدعومين بالرعاية الصحية	275,010	103,000
الهدف المحدد 1.2	التخفيف من الأمراض ذات المنحى الوبائي والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات والوقاية منها والاستجابة لها من خلال الاستجابة المتعددة القطاعات، واللتي تستهدف 11.6 مليون شخص، بما في ذلك 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2021.			275,010	21,600
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر	توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بما في ذلك المياه والتعقيم	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يستفيدون من خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة	275,010	21,600
الهدف الاستراتيجي 2	الحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			37,400	37,400
محددة الهدف 2.1	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأغذية وما فوقها.			37,400	37,400
هدف المجموعة القطاعية 2.1.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر	توفير الطعام في مخيم خرز وفي أماكن المهاجرين	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون مساعدات غذائية (عينية)	37,400	37,400
الهدف المحدد 2.2	زيادة قدرة الأسر الضعيفة على التحمل أمام الصدمات من خلال تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة			2,000	2,000
هدف المجموعة القطاعية 2.2.1	تسهيل الحلول للمهاجرين واللاجئين لمواجهة المخاطر وتعزيز تحمل الصدمات والاعتماد على الذات والتماسك المجتمعي ودعم العودة الطوعية	توفير فرص سبل العيش	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في تدريب مهني رسمي	2,000	2,000
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			102,120	102,120
الهدف المحدد 3.1	يتم التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب النزاعات والكوارث ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة، للنساء والرجال والفتيان والفتيات الضعفاء بمن فيهم النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة			102,120	102,120
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر	التأكد من التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون وثائق الهوية	111,720	111,720
		تقديم المساعدة القانونية ومراقبة الاحتجاز	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون المساعدة القانونية		
		توفير خدمات حماية متخصصة للأطفال والنساء المعرضين للخطر	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون خدمة حماية متخصصة		
		تقديم المساعدة النقدية للأسر التي تعيش في أوضاع اجتماعية واقتصادية حرجة وذات احتياجات خاصة	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون منحًا نقدية		
		تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص الأكثر ضعفًا بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يتلقون الدعم النفسي والاجتماعي		
		دعم الالتحاق بالتعليم	عدد الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في برامج التعليم		

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
هدف المجموعة القطاعية 3.1.2	تسهيل الحلول للمهاجرين واللاجئين لمواجهة المخاطر وتعزيز القدرة على التحمل أمام الصدمات والاعتماد على الذات والتماسك المجتمعي ودعم العودة الطوعية	دعم العودة التلقائية	عدد المهاجرين واللاجئين المدعومين بالعودة الطوعية	9,360	9,360
محددة الهدف 3.2	يتم تعزيز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة، وتحديد مخاطر الحماية ومعالجتها من خلال مراقبة الحماية والآليات المجتمعية والاستجابة الإنسانية.			8,500	8,500
هدف المجموعة القطاعية 3.2.1	تسهيل الحلول للمهاجرين واللاجئين لمواجهة المخاطر وتعزيز تحمل الصدمات والاعتماد على الذات والتماسك المجتمعي ودعم العودة الطوعية	تعزيز التمكين المجتمعي والتماسك الاجتماعي	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المشاركين في شبكة المجتمع	8,500	8,500
محددة الهدف 3.3	توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى خدمات إنقاذ الأرواح والخدمات الإنسانية عالية الجودة، مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين، مما يضمن إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021.			48,000	48,000
هدف المجموعة القطاعية 3.3.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الضعفاء	توفير المأوى و المواد غير الغذائية الأساسية	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون مواد الإغاثة الأساسية	48,000	48,000

3.10

الخدمات اللوجستية (الإمداد والتموين)

احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء
51 مليون	99

الأهداف

في عام 2021، ستعمل مجموعة قطاع الإمداد والتموين بالتعاون مع 99 شريكًا على توفير التنسيق اللوجستي وإدارة المعلومات من أجل الاستفادة القصوى من استخدام الموارد المتاحة في البلد وتجنب ازدواجية الجهود داخل المجتمع الإنساني.

وستعمل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني أيضا على ضمان النقل الجوي الإنساني للمسافرين في ظروف آمنة وموثوقة إلى اليمن، فضلا عن إيصال مواد الإغاثة المنقذة للأرواح إلى السكان المتضررين. ومن خلال تيسير طائفة من الدعم والخدمات اللوجستية، ستمكن المجموعة المنظمات الإنسانية من تحقيق أهدافها البرامجية في جميع أنحاء اليمن.

الاستجابة

سوف تواصل مجموعة قطاع الإمداد والتموين توفير خدمات التنسيق وإدارة المعلومات من أجل تحقيق استجابة لوجستية فعّالة وناجعة، والعمل كحلقة اتصال بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من أجل تشجيع المشاورات المنتظمة وتبادل المعلومات اللوجستية مع المنظمات الإنسانية وفيما بينها. وستنظم المجموعة القطاعية للوجستيات اجتماعات تنسيق لمعالجة الثغرات التي تتخل الخدمات اللوجستية، وتبسيط الأنشطة، وتجنب ازدواجية الجهود، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد. كما أنها ستحافظ على التمثيل داخل المنتديات الرئيسية لصنع القرار الإنساني، بما في ذلك داخل آلية التنسيق المشتركة بين المجموعات. وستواصل المجموعة إنتاج منتجات المعلومات وتبادلها مع المجتمع الإنساني، بما في ذلك من خلال الإبقاء على قائمة بريدية مخصصة وصفحة على شبكة الإنترنت، من أجل تيسير اتخاذ القرارات العملية فيما بين أوساط مجتمع المساعدة الإنسانية.

ورهنا بتوافر التمويل، ستقدم الخدمات اللوجستية المشتركة على أساس مجاني للمستخدمين. وستعالج الفجوات والاحتياجات اللوجستية التشغيلية للمنظمات الإنسانية -التي تسمح بالوصول -من خلال تيسير نقل وتخزين السلع، وتوفير الأصول البحرية المستأجرة لبرنامج الأغذية العالمي من أجل القدرة الاحتياطية وتوفير النقل الجوي للركاب من خلال خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني.

وسيتم تنشيط عملية النقل الجوي المخصصة لليمن في حالة حدوث طوارئ سريعة، شريطة النقل الجوي للعديد من المواد والسلع العاجلة المنقذة للأرواح للمنظمات الإنسانية (وفقا للأولويات التي يضعها الفريق القُطري الإنساني).

ولا تزال خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني تمثل الخدمة الجوية المشتركة الوحيدة المنتظمة والموثوق بها للمجتمع الإنساني في اليمن. وسيستمر تشغيل خدمات نقل الركاب جوا وفقا للاحتياجات التشغيلية، إلى جانب توفير قدرة لا غنى عنها في مجال النقل الطبي الطارئ.

وسيستمر تيسير النقل البري الداخلي من عدن ومدينة باجل والحديدة وصنعاء إلى أي موقع في اليمن، بناء على احتياجات المنظمات وطلباتها.

صنعاء، اليمن
شحن المستلزمات الطبية في مطار صنعاء الدولي، 17 يونيو 2020.
تصور: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / أحمد حليم

وستواصل مجموعة قطاع الإمداد والتموين تغطية تكاليف المرحلة الأولى من النقل جدة -الحديدة بالنيابة عن المنظمات الإنسانية، اعترافا بالفجوة القائمة في خيارات النقل البحري بالحاوية التي تخدم ميناء الحديدة. وستواصل أيضا تنسيق الأصول البحرية المستأجرة من برنامج الأغذية العالمي من أجل مجتمع المساعدة الإنسانية، وفقا لطلبات فريق إدارة الأمن اليمني.

وسوف يستمر توفير سعة التخزين المشتركة المؤقتة للمجتمع الإنساني في جميع أنحاء مديريات عدن، باجل وصنعاء. ويمكن زيادة سعة التخزين المشتركة أو خفضها أو إنشاؤها في مواقع جديدة، استنادا إلى الثغرات والاحتياجات التي حددتها المنظمات الإنسانية بوضوح. وستزداد سعة التخزين التي يتم التحكم فيها بدرجة الحرارة خلال عام 2021 عبر المواقع الرئيسية، حسب الاقتضاء بحيث تكون وحدات التخزين المتنقلة للمنظمات الإنسانية متوفرة للحصول على قروض مؤقتة، لزيادة سعة التخزين عند الحاجة وعند الاقتضاء.

تكلفة الاستجابة

إن متطلبات التمويل في معظمها تعتبر حاجة ماسة ومطلوبة لضمان توفير خدمات نقل الركاب الجوي المقدمة من خلال خدمات النقل الجوي للأمم المتحدة. ويتكون العامل الرئيسي لهذه الخدمة الأساسية من عقود استئجار الطائرات إلى جانب رسوم الهبوط والخدمة ارضية والمناولة في اليمن. علاوة على ذلك، تختلف التكلفة باختلاف سعر الوقود.

ويتمثل أكبر مبلغ من متطلبات التمويل المتبقية -المخصصة لخدمات مجموعة قطاع الإمداد والتموين -بالأصول البحرية للقدرة الاحتياطية. وقد شهد إجمالي متطلبات التمويل السنوي لمجموعة الخدمات اللوجستية انخفاضًا حادًا خلال السنوات الأخيرة. هذا الانكماش الإيجابي هو نتيجة ثلاثة عناصر رئيسية: 1) التعزيز التدريجي لتوافر الخدمات التجارية وما يترتب على ذلك من تقليل اعتماد المنظمات على الخدمات الميسرة لمجموعة قطاع الإمداد والتموين ؛ 2) عدم وجود عناصر تذاكر كبيرة في عام 2021 مثل شراء معدات لوجستية عالية التقنية أو أنشطة إعادة التأهيل؛ و 3) الإغلاق السابق لأنشطة محددة وكذلك اعتماد استراتيجيات وخدمات أكثر فعالية من حيث التكلفة داخل المجموعة نفسها (على سبيل المثال، تفضيل نقل البضائع البحرية على نقل البضائع الجوية لسلسلة التوريد العادية). على الرغم من الانخفاض في التمويل المطلوب، تواصل مجموعة قطاع الإمداد والتموين سد الثغرات اللوجستية الرئيسية المستمرة وستواصل التركيز على الخدمات الأساسية لدعم المجتمع الإنساني.

المراقبة

تجري مجموعة قطاع الإمداد والتموين دراسة استقصائية لآراء المستخدمين في منتصف السنة وفي نهاية السنة بين المنظمات التي تدعمها لتتبع الجودة والفعالية. وبالإضافة إلى اجتماعات التنسيق التي تعمل كمنبر للمنظمات لإثارة الشواغل وتقديم الملاحظات، يجري أيضا إجراء مشاورات على الصعيدين العالمي والمحلي مع المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن.

بالاضافة إلى ذلك، يجري تسجيل الخدمات اللوجستية المشتركة ورصدها من خلال تطبيق تتبع عناصر الإغاثة، الذي يزود المستخدمين بمعلومات رئيسية عن حالة الأصناف والمخزون في المخازن ووسائل النقل وتواريخ الوصول المتوقعة، وينتج تقارير مخصصة تلخص في عمليات الاستعراض الشهرية وتنشر على صفحة عمليات مجموعة قطاع الإمداد والتموين المخصصة على شبكة الإنترنت.

يجري مراقبة الخدمات المقدمة من خلال خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني بانتظام من خلال نظم متنوعة، تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الإشراف على مشاريع وحدة ضمان جودة الطيران التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، واجتماعات اللجنة التوجيهية الفصلية التابع لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني. إن "اجتماع مجموعة المستخدمين" هو منصة الدخول لمشاركة وصول خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني التي تقيم العناصر الرئيسية مثل الحاجة إلى زيادة أو تقليل تواتر الطيران وفتح مواقع جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم المكتب بإجراء دراسة استقصائية فصلية عن العملاء لتقييم الثغرات المحتملة في تقديم الخدمات ولحساب تقييم مدى رضا الخدمة.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

الهدف	المؤشر	المستهدفين
جميع الأهداف الاستراتيجية		
جميع الأهداف المحددة		
الهدف القطاعي الحفاظ على منصة لتبادل وتنسيق المعلومات اللوجستية.	عدد استطلاعات رأي المستخدم المنفذة	2
	تحليل الثغرات والاحتياجات اللوجستية المنفذ	1
الهدف القطاعي تسهيل الخدمات اللوجستية المشتركة (بما في ذلك تخزين البضائع ونقلها) لدعم المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن.	تم استيفاء النسبة المئوية لخدمات الشحن (ConOps) المطلوبة والمقبولة	80 per cent
الهدف القطاعي الحفاظ على خدمة نقل جوي مشتركة آمنة وموثوقة للموظفين العاملين في المجال الإنساني للسفر من وإلى اليمن.	عدد الركاب المنقولين	18,000
	النسبة المئوية للأشخاص الذين تم إجلاؤهم / نقلهم بسبب حاجة طبية أو طارئة	100 per cent
	نسبة طلبات النقل الجوي الخفيف التي تم إنجازها	100 per cent
	عدد استبيانات المستخدمين التي أجريت خلال عام 2021	4

3.11 آلية الاستجابة السريعة

الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين	احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	شركاء	امرأة	الأطفال	ذوي الإعاقة
672 ألف	672 ألف	38 مليون	11	153 ألف	353 ألف	101 ألف

الأهداف

في عام 2021، ستعمل آلية الاستجابة السريعة بالتعاون مع 11 شريكًا في 330 مديرية لتوفير المساعدة الطارئة الفورية المنقذة للأرواح للأسر النازحة حديثًا وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتُباشر آلية الاستجابة عملها على الصعيد الوطني لتلبية الاحتياجات الأساسية للنازحين حديثًا من خلال توفير حصص غذائية فورية جاهزة للأكل، ومستلزمات النظافة الأساسية، والمستلزمات الانتقالية للأسر في غضون 72 ساعة من نزوحهم. ويلي هذه المساعدة، التي تغطي الاحتياجات الأساسية لمدة خمسة إلى سبعة أيام، المساعدة النقدية متعددة الأغراض للنازحين الأكثر ضعفاً لتغطية الاحتياجات والخدمات الأساسية لمدة شهر واحد، مما يتيح الوقت الكافي للمجموعات الأخرى للاستجابة.

الاستجابة

في عام 2021، تهدف آلية الاستجابة السريعة إلى تلبية احتياجات النازحين داخليًا من خلال المساعدة العاجلة المنقذة للأرواح التي تخفف من مخاطر الحماية والجوع والنظافة، مما يضمن بيئة واقية لهذه الفئة السكانية الضعيفة.

تهدف آلية الاستجابة السريعة إلى توفير الحد الأدنى من حزمة المساعدة الفورية والحيوية المنقذة للأرواح للأسر النازحة حديثًا التي تتحرك بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية في المواقع الجماعية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها أو التي تقطعت بها السبل على خطوط المواجهة أو بالقرب منها لمنع أو التخفيف من مخاطر الحماية للنازحين وتقليل نقاط ضعفهم واحتياجاتهم. يتم تقديم المساعدة العينية على أساس شامل لجميع الأسر النازحة حديثًا ويتبعها المساعدة النقدية متعددة الأغراض على أساس درجة الضعف لتلبية الاحتياجات الأساسية.

وستواصل آلية الاستجابة السريعة العمل مع مجموعة قطاع الحماية لتعزيز قدرة الشركاء على دمج وتعميم مبادئ الحماية في عملهم اليومي. إن تدابير تخفيف الحماية موجودة بالفعل: قامت آلية الاستجابة السريعة بإنشاء مكاتب حماية لتحديد الحالات ذات الشواغل المتعلقة بالحماية وإحالتها إلى مزودي الخدمة المعنيين خلال عملية القيد/التسجيل والتحقق والتوزيع في آلية الاستجابة السريعة. بالإضافة إلى ذلك، أجرت آلية الاستجابة السريعة دورة تدريبية للمدربين حول البرمجة الآمنة لآلية الاستجابة السريعة بهدف تعزيز القدرة الفنية لتعميم الحماية بالتنسيق الوثيق مع مجموعة قطاع الحماية لجميع شركاء آلية الاستجابة السريعة ومنسقي آلية الاستجابة السريعة في كل مركز عمليات إنسانية. ومن المقرر إجراء تدريب تنشيطي لبناء القدرات الفنية مرتين في السنة. وقد جرى مراجعة محتوى حزمة المساعدة آلية الاستجابة السريعة أيضًا بناءً على نتائج آلية تعليقات المجتمع. ففي عام 2021، من الضروري إجراء مزيد من التحسينات وسيتم وضع أدوات آلية تعليقات المجتمع الأكثر فاعلية في سياقها في عمليات آلية الاستجابة السريعة، بالتنسيق مع الفريق العامل المعني بالمشاركة المجتمعية. وستعطي آلية الاستجابة السريعة الأولوية لسلامة المستفيدين وكرامتهم، وستلتزم بمبادئ "لا ضرر ولا ضرار" وتعزز الوصول المجدي إلى خدمات الحماية الحالية بما في ذلك خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ويطبق صندوق الأمم المتحدة للسكان الآن طريقة تسجيل في المناطق ذات الخطوط الأمامية النشطة حيث يتولى شركاء آلية الاستجابة السريعة القيادة في وضع قوائم المستفيدين من النازحين داخليا الجدد بدلا من تلقي قوائم من السلطات المحلية. وقد أثبتت الطريقة أنها تقلل الجدول الزمني لتقديم المساعدة، وتعالج الشواغل المتعلقة بالإدماج والإقصاء، وتعزز مشاركة الشبكات النشطة والواسعة النطاق على أرض الواقع، وتحسن نوعية المعلومات المجمعة.

الجوف، اليمن
شقيقات مع مجموعات آلية الاستجابة السريعة في محافظة الجوف، 2020.
الصورة من: صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مؤسسة يمن الخير للإغاثة والتنمية

وتستلزم آلية الاستجابة السريعة شراء وتخزين وتجهيز اللوازم الخاصة بآلية الاستجابة السريعة في جميع أنحاء البلد، والتحقق من وجود تنبيهات جديدة للنزوح وتحديد مواقعها من خلال مصادر معلومات متنوعة، وحشد مساعدات آلية الاستجابة السريعة في غضون 72 ساعة في المواقع المشار إليها، وتسجيل الأسر النازحة، وتوزيع حزمة آلية الاستجابة السريعة، وتوزيع المساعدات النقدية على أكثر الأسر ضعفا، والإحالة إلى مجموعات قطاعية أخرى من أجل المزيد من الاستجابة.

وتعرف الآلية النازحين حديثا بأنهم أسر و/أو أشخاص فروا من مكان إقامتهم المعتاد في الشهر السابق بسبب الصراع أو المخاطر الطبيعية أو التدهور المفاجئ في الحالة الإنسانية. واستنادا إلى التنبيهات الجديدة من السلطات المحلية بشأن النزوح، وتعقب النزوح السريع، والمعلومات المقدمة من شركاء إدارة وتنسيق المخيمات وشبكة المدلين الرئيسيين للمعلومات التابعة لآلية الاستجابة السريعة، ستستهدف هذه الآلية 672,459 شخصا من النازحين حديثا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يتلقون المساعدة العينية والنقدية. وستستهدف الأغلبية (403,475 شخص نازح داخليا) بمساعدة نقدية. وخلال التسجيل والتوزيع، قامت فرق عمل آلية الاستجابة السريعة بتبني تدابير وقائية جديدة فيما يتعلق بالوقاية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) بما يتفق مع معايير منظمة الصحة العالمية والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لضمان حماية المستفيدين من خلال الحفاظ على البعد الاجتماعي وتعزيز الوعي من خلال تبادل المعلومات والتثقيف والمواد الإعلامية في نقاط التوزيع.

تكلفة الاستجابة

ومن أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لعدد 672,459 شخصا من المتوقع نزوحهم في عام 2021 بسبب الصراعات أو الكوارث الطبيعية، تحتاج الآلية إلى مبلغ 37,623,360 دولار أمريكي للمساعدة العينية والنقدية الطارئة المنقذة للأرواح. وسيغطي مبلغ 37.6 مليون دولار أمريكي تكلفة المخازن في جميع أنحاء اليمن للتجهيز المسبق للمساعدات في 300 مديرية، وشراء المساعدات مثل أطقم المواد الإنتقالية والحصص الغذائية الجاهزة للأكل ومجموعات لوازم النظافة الصحية والمساعدات النقدية، وتمكين الشركاء المنفذين من التحقق من المستفيدين وتسجيلهم وتوزيع المساعدات. وستستخدم هذه الآلية الهياكل الأساسية القائمة، وستكفل الجودة مع الوكالات المتخصصة، وستزيد سرعة الإنجاز مع السعي إلى استخدام الموارد بكفاءة. وتوفر اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي مجموعات خاصة بالنظافة الصحية وحصص الإعاشة، في حين سيستخدم نظام الأمم المتحدة المشترك للنقد لتوجيه المساعدة النقدية. كما تعمل الآلية عن كثب مع المجموعات الأخرى ووكالات الأمم المتحدة على مواءمة الشركاء على أرض الواقع.

المراقبة

تستهدف هذه الآلية 672,459 شخصا من النازحين حديثا في عام 2021، الذين سيصلون إليهم بمساعدات عينية ونقدية متعددة الأغراض من آلية الاستجابة السريعة. وستجري عملية المراقبة لما بعد التوزيع على تنفيذ مشروع آلية الاستجابة السريعة وأثرها وملاءمتها واستخدام المساعدة المقدمة.

واستنادا إلى ما تقدم، سيقوم الشركاء بجمع بيانات النازحين داخليا باستخدام نماذج موحدة لتسجيل الأسر، وسيراقبون تنبيهات النزوح الواردة من مصادر مثل مصفوفة تعقب النزوح والمعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المجتمعية والسلطات المحلية، مع وضع المعلومات في صورة مستحدثة مع المصادر ذات الصلة. وسيتم تحميل بيانات الأسر على قاعدة البيانات المركزية لإدارة الشؤون الإنسانية على الإنترنت من أجل مواصلة تبادل المعلومات مع الجهات المعنية في المجال الإنساني.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المحتاجين	الأشخاص المستهدفين
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			672,459	672,459
الهدف المحدد 3.1	التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب كوارث النزاعات وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة ومعالجتها. من خلال تقديم خدمات حماية وإنسانية عالية الجودة ومتكاملة. ضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك الأشخاص النازحون.			672,459	672,459
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	تقديم المساعدة الطارئة الفورية لإنقاذ أرواح الأسر التي نزحت حديثًا بسبب النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها	توفير مجموعات آلية الاستجابة السريعة للطوارئ للأسر النازحة حديثًا	عدد حقائب آلية الاستجابة السريعة التي تم توزيعها على الأسر النازحة حديثًا	672,459	672,459
		تقديم المساعدة النقدية متعددة الأغراض إلى الأسر النازحة حديثا	عدد الأسر التي تلقت مساعدات نقدية متعددة الأغراض	403,475	403,475

3.12 التنسيق

احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء
38 مليون	109

الاهداف

في عام 2021، سيقوم التنسيق بدعم الجهات الفاعلة الإنسانية من أجل تسليم الخطط والعمل والمناصرة القائمة على المبادئ في المجال الإنساني. ويهدف التنسيق إلى ضمان أن تكون الاستجابة الإنسانية منسقة وخاضعة للمساءلة وشاملة وفعالة. في ضوء التحديات الإنسانية العميقة في اليمن التي تتخلل الخطوط القطاعية، ويُركز التنسيق على تمكّين نهج فعّالة متعددة القطاعات قائمة على المبادئ. كما أنه سيسهل اتخاذ قرارات وتخطيط وعمل إنساني قائم على الأدلة. وفي سياق يتسم بالتحدي والدينامية، سيعمل التنسيق على تعزيز الوصول التشغيلي ونطاقه من خلال تسهيل الوصول والسلامة والأمن للعاملين في المجال الإنساني العاملين في اليمن. وسيوجه التنسيق الموارد إلى الشركاء في المجال الإنساني في الاستجابة لتلبية احتياجات السكان المحتاجين عن طريق حشد التمويل، بما في ذلك التمويل عن طريق صندوق التمويل الإنساني لليمن والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. كما سيدعم التنسيق القدرات على المستوى المحلي والشركاء لضمان المواءمة ونهج مشتركة عبر المواقع والبرامج المختلفة. وسيعتمد أيضًا على الروابط مع البرامج القائمة على المرونة والجهات الفاعلة لدعم الجهود المبذولة لتقليل مواطن الضعف لدى السكان والمواقع المستهدفة.

الاستجابة

سيوفر التنسيق للجهات الفاعلة الإنسانية دعمًا تنسيقيًا، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق بين الوكالات وبين المجموعات القطاعية مثل الفريق القطري الإنساني وآلية التنسيق بين المجموعات القطاعية وكذلك آليات التنسيق الأخرى على المستوى المحلي. وستسترشد في عملية اتخاذ القرارات عبر الاستجابة منتجات وتحليلات منتظمة لإدارة المعلومات، بما في ذلك في شكل تقارير ومجموعات بيانات وملخصات المعلومات الإنسانية واللمحات الإنسانية ونشرات.

وسيضطلع التنسيق بدور رئيسي في تيسير دورة التخطيط للبرامج الإنسانية، بما في ذلك تقييم الاحتياجات وتحليلها، وتخطيط الاستجابة الاستراتيجية، وحشد الموارد، والتنفيذ، والمراقبة، والاستعراض والتقييم العملي لتمكين الاستجابة وإرشادها. وإدراكا للأثر غير المتناسب للصراع والأزمات على الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، سيدعم التنسيق إدماج اعتبارات الحماية ونوع الجنس والإعاقة وغيرها من الاعتبارات في تخطيط الاستجابة واتخاذ إجراءات بشأنها. وسيشمل ذلك كفالة النظر في الحماية وغيرها من الشواغل في الآليات الجامعة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فضلا عن دعم أفرقة عاملة محددة تركز على نوع الجنس، والإدماج، والمساءلة للسكان المتضررين، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتشمل هذه البرامج الشبكة الجنسانية، والفريق العامل المعني بمشاركة المجتمع المحلي، وفرقة العمل المعنية بالإدماج، والفريق العامل المعني بالصدمات النفسية، والفريق العامل المعني بالإعاقة والتأهيل البدني. وسييسر التنسيق تقديم الدعم للمجالات المواضيعية الأخرى مثل المساعدة النقدية والقسائم، بوسائل منها إشراك الفريق العامل المعني بالنقد والسوق.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تمكين العمل الإنساني وتوسيع نطاقه، سيقدم التنسيق الدعم لبناء وصيانة وتحسين الوصول الإنساني الآمن والمستدام والمبدئي وتهيئة بيئة تنفيذية مؤاتية. وسيستلزم ذلك الإبقاء على قاعدة للأدلة بشأن الوصول إلى البيئة التشغيلية وما يرتبط بها من قيود رئيسية، وتقديم المشورة التقنية والاستراتيجية إلى القيادة الإنسانية والشركاء، ودعم التنسيق من خلال رئاسة الفريق العامل المعني بالوصول إلى المساعدة الإنسانية وآليات التنسيق الأخرى لضمان اتباع نهج تشغيلية متسقة واستراتيجية، وتوفير الدعم الاستهدافي للعمليات والدعوة لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، سييسر التنسيق عملية التنسيق بين المدنيين والعسكريين وسيحافظ على الاتصال بأطراف الصراع لضمان الاستجابة الإنسانية الآمنة والمبدئية. وسيمكن التنسيق أيضا من القيام بعمليات فعالة وفي الوقت المناسب في حالات الطوارئ، بما في ذلك من خلال دعم طرائق وآليات الطوارئ.

عمران، اليمن
مخيم خمر للنازحين في محافظة عمران، 14 أبريل 2017.
الصورة من: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / جايلز كلارك.

وسيواصل صندوق التمويل الإنساني لليمن حشد وتوجيه الموارد إلى الشركاء في المساعدة الإنسانية للاستجابة إلى المحتاجين، بهدف توسيع نطاق إيصال المساعدة الإنسانية بالتركيز على الأولويات والاحتياجات الحاسمة. وسيدعم الصندوق القضايا الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات إلى جانب الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، كما فعل في عام 2020 لدعم المجالات ذات الأولوية التي تعاني من نقص التمويل، مثل 1) دعم النساء والفتيات، بما في ذلك معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة الإنجابية، والتمكين؛ 2) البرامج التي تستهدف المعوقين؛ و3) التعليم في الأزمات المطولة؛ و4) جوانب أخرى للحماية. وسيتبع التنسيق أيضا المساهمات في العملية الإنسانية وسيضع معايير للإبلاغ عن الجهات المانحة. وسييسر التنسيق أيضا تنفيذ تقييم إنساني مشترك بين الوكالات، سيساعد على مواصلة تعزيز التعلم والمساءلة والفعالية في الاستجابة الإنسانية الشاملة.

تكلفة الاستجابة

تُقدر تكلفة التنسيق بمبلغ 37.9 مليون دولار أمريكي. وتقدم الدعم لعمل حوالي 121 منظمة في جميع أنحاء البلد. وتشمل نواتج التمويل الرئيسية التنسيق على نطاق العملية، وخدمات الأمن وإدارة المعلومات، والخدمات المشتركة لمشاركة المجتمعات المحلية ومساءلتها، ومعلومات عن النزوح على نطاق المنظومة.

المراقبة

لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، سيتبع التنسيق المؤشرات المبينة أدناه على أساس منتظم.

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	الأشخاص المستهدفين
جميع الأهداف الاستراتيجية				
جميع الأهداف المحددة				
الهدف القطاعي	تعزيز التنسيق والمساءلة والشمول وفعالية الاستجابة الإنسانية	تزويد الجهات الفاعلة الإنسانية بالدعم التنسيقي، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق بين الوكالات وبين المجموعات القطاعية تعزيز النظر في الحماية، والمساواة بين الجنسين وغيرها من الشواغل في آليات التنسيق الإنسانية العامة ومجموعات العمل المحددة	عدد الاجتماعات التي أجرتها منتديات تنسيق رسمية متعددة الوكالات لتسهيل استجابة إنسانية منسقة وخاضعة للمساءلة وشاملة وفعالة	300
الهدف القطاعي	دعم اتخاذ القرار والتخطيط والعمل القائم على الأدلة والمستنيرة	توفير دعم إدارة المعلومات، بما في ذلك البيانات ومنتجات المعلومات والتحليل المنتظم دعم تقييمات الاحتياجات المنسقة	عدد منتجات إدارة المعلومات التي تم تطويرها ونشرها. وتشمل هذه المنتجات المعلوماتية التي تغطي وجود المنظمات على مستوى الدولة ومركز العمليات الإنسانية، وفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، والوصول، والتحديثات الإنسانية، وثغرات الاستجابة، والخرائط.	700
الهدف القطاعي	تعزيز التأثير العملياتي والوصول الإنساني للمنظمات الإنسانية العاملة في اليمن	توفير قاعدة الأدلة على الوصول والتشغيل البيئة والقيود الرئيسية المرتبطة بها تقديم المشورة الفنية والاستراتيجية للقيادات الإنسانية والمنظمات الإنسانية دعم التنسيق من خلال رئاسة مجموعة عمل الوصول الإنساني أو في آليات التنسيق الأخرى لضمان اتباع نهج تشغيلية متماسكة واستراتيجية تقديم المناصرة المستهدفة والدعم التشغيلي لتوسيع وصول المساعدات الإنسانية تقديم الدعم بشأن التنسيق المدني -العسكري والاتصال بأطراف النزاع لضمان استجابة إنسانية آمنة ومبدئية.	النسبة المئوية للمناطق التي تم تحديدها على أنها يمكن الوصول إليها بانتظام وفقًا لإطار مراقبة وتصنيف الوصول الذي يصعب الوصول إليه	40 في المائة
الهدف القطاعي	توجيه الموارد إلى الشركاء في المجال الإنساني للاستجابة للأشخاص المحتاجين من خلال حشد التمويل	توفير الموارد للشركاء في المجال الإنساني من خلال صندوق التمويل الإنساني لليمن تتبع المساهمات في العملية الإنسانية	النسبة المئوية لصندوق التمويل الإنساني لليمن الذي يذهب إلى شركاء المنظمات غير الحكومية في الخطوط الأمامية	60 في المائة

3.13

المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ

احتياجات التمويل (دولار أمريكي)	الشركاء
3.3 ملايين	41

الأهداف

في عام 2021، ستقوم المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ بدعم العملية الإنسانية في اليمن من خلال توفير خدمات اتصالات الطوارئ للمنظمات الشريكة في مراكز مشتركة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك من خلال توفير اتصال آمن، واستجابة سريعة لمستخدم مكتب المساعدة وبناء قدرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والموظفين.

الاستجابة

منذ تفعيلها في عام 2015، قدمت المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ خدمات اتصال وتوصيل بيانات مشتركة للمجتمع الإنساني الذي يعمل في الاستجابة الإنسانية للأزمة في اليمن. وفي عام 2021، ستحافظ هذه المجموعة القطاعية على مستويات الدعم بما يتماشى مع تقديم خدمات الموسعة للمجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ، والتي جرى توسيع نطاقها في عام 2019 لضمان الاستجابة للطلب المتزايد.

بناءً على الإنجازات التي تحققت في عام 2020، سيتمكن حوالي 2500 عامل إنساني من 41 منظمة إنسانية هذا العام من الوصول إلى خدمات المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ المقدمة من 12 موقعًا من مواقع المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ ومراكز العمليات الأمنية، بالإضافة إلى ثماني غرف راديو تديرها إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن في جميع أنحاء البلاد في صنعاء والحديدة وإب وصعدة وعدن والمخا والمكلا وطور الباحة ومأرب. وسيتلقى مكتب المساعدة المخصص في المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ ومقره صنعاء الحوادث التي يبلغ عنها أعضاء المجتمع الإنساني ويقوم بحلها.

في عام 2021، رداً على التعليقات الواردة من استطلاع رضا المستخدمين الذي أجري في ديسمبر 2020، ستقوم المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ بإعطاء الأولوية لتعزيز تقديم الخدمات الحالية مع التركيز على تحسين الاتصال بالإنترنت، وخفض تكاليف تقديم الخدمة دون المساس بجودة الخدمة، وتوسيع الخدمات، وبناء قدرات موظفو تكنولوجيا المعلومات المحليين وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية حيثما أمكن ذلك وبما يتوافق مع شروط المنحة واللوائح المحلية. ويجري افتتاح موقعين جديدين لمجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ في مأرب وحجة وسيتم تفعيلهما بعد نشر خدمة الإنترنت في هذين الموقعين. سوف تعمل هذه المجموعة القطاعية على تحسين رضا المستخدمين، بناءً على معدل رضا المستخدم الإجمالي بنسبة 91 في المائة على النحو المحدد في استطلاع آراء المستخدمين المنفذ في ديسمبر 2020.

سوف تركز المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ على الحفاظ على 11 موقعًا من مواقع المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ الحالية وفتح مواقع جديدة وفقًا للاحتياجات التشغيلية، وتوفير فرص التعلم لبناء قدرة تكنولوجيا المعلومات للمنظمات الشريكة، وتقديم خدمات مثل الإنترنت والشحن بالطاقة الشمسية والتدريب للمجتمعات والسكان المتضررين على أساس على احتياجاتهم وبما يتوافق مع المتطلبات.

تكلفة الاستجابة

تشتمل متطلبات ميزانية المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ على خدمة الاتصال والتوظيف والخدمات المجتمعية المتوقعة والإمدادات والمعدات وبناء القدرات. وسيتم تخصيص غالبية الميزانية للاتصالات الساتلية، والتي يتم تكليفها إما من موردين محليين أو خارجيين بسبب نقص البنية التحتية المحلية. لتقليل تكاليف الاتصال في عام 2021، ستنظر المجموعة في وسائل الاتصال البديلة الموثوقة المتاحة في السوق المحلية والتي لا تضر بجودة الخدمة وأمنها. بالإضافة إلى ذلك، ستستثمر المجموعة في بناء القدرات المحلية للموظفين الوطنيين بحيث يتم تعزيز الخبرة المحلية، واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة.

المراقبة

ستقوم المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ بتطبيق ثلاث أدوات رصد لتقييم أداء المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ في عام 2021: استطلاع آراء المستخدمين، وتحليل مكتب المساعدة، وتقييم البنية التحتية. يعمل استطلاع آراء المستخدمين، الذي يُجرى سنويًا في شهر ديسمبر على تقييم جودة تقديم خدمات المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ مع التركيز على الاتصال بالإنترنت والاتصالات الأمنية وخدمات مكتب المساعدة في المناطق المشتركة التي تعمل فيها المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ. ويسعى الاستطلاع إلى الحصول على تعليقات المستجيبين حول جودة التنسيق وفائدة منتجات إدارة

المعلومات. تعمل نتائج هذا الاستطلاع على تمكين المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ من تقييم أدائها مقابل الأهداف المتفق عليها وتحديد مجالات التحسين بما يتماشى مع الاحتياجات المتطورة على الأرض.

يستعرض تحليل بيانات مكتب المساعدة في المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ كفاءة تقديم خدمة المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ وأداء مقدمي الخدمة ووقت استجابة مكتب المساعدة. ويُعد التقييم السنوي للبنية التحتية لمواقع المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ بمثابة مراجعة لأداء الخدمات التي تقدمها المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ وتوافر هذه الخدمات.

تتيح خطة المراقبة مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية لمجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ بما في ذلك 1) عدد مناطق التشغيل المشتركة التي تغطيها خدمات الاتصالات الأمنية واتصالات البيانات (شهريًا)؛ 2) عدد العاملين في المجال الإنساني الذين يستخدمون خدمات المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ (شهريًا)؛ 3) النسبة المئوية للمستخدمين الذين أبلغوا عن تقديم الخدمة على أنها "مقبولة" وضمن إطار زمني "مقبول" (سنوي)؛ 4) عدد العاملين في المجال الإنساني المدربين (سنويًا)؛ 5) عدد المستفيدين من الخدمة (ربع سنوي).

الأهداف والمؤشرات والمستهدفين

	الهدف	المؤشر	عدد الأشخاص المستهدفين
جميع الأهداف الاستراتيجية			
جميع الأهداف المحددة			
الهدف القطاعي	توفير خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ للشركاء في المجال الإنساني في مراكز مشتركة في جميع أنحاء البلاد	صيانة مواقع المجموعة القطاعية لاتصالات الطوارئ الحالية البالغ عددها 11 موقعاً وفتح مواقع جديدة في استجابة لاحتياجات العمليات الإنسانية	39 شريكا
الهدف القطاعي	بناء القدرات الفنية لتكنولوجيا المعلومات للشركاء في المجال الإنساني	توفير فرص التعلم للمنظمات الشريكة	41 منظمة شريكة، 72 موظف تكنولوجيا معلومات
الهدف القطاعي	تقديم خدمة تكنولوجيا المعلومات للمجتمع الإنساني والسكان المتضررين	تقديم خدمات مثل الإنترنت والشحن بالطاقة الشمسية والتدريب، على أساس الاحتياجات	2500 عامل إنساني

الجزء الرابع:

الملحقات

مأرب، اليمن
فتاة في مخيم ايوائي للنازحين في الصحراء في محافظة مأرب، ديسمبر 2020.
الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / جايلز كلارك.

4.1

ماذا لو فشلنا في الاستجابة؟

ستغرق البلاد في المجاعة. فعندما انخفض تمويل عملية الإغاثة بشكل كبير في عام 2020، عاد خطر المجاعة إلى اليمن. ويتوقع تقرير النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2020 أن 16.2 مليون شخص - يمثلون أكثر من نصف سكان البلد سوف يعانون من الجوع هذا العام (المرحلة الثالثة أو وما يليها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، في حين أن 47,000 شخص من المتوقع أن يوجهوا ظروفا أشبه بالمجاعة (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) في النصف الأول من عام 2021 حتى ولو تم الحفاظ على المستويات الحالية للمساعدات. وفي حال عدم تقديم المساعدة، سيرتفع عدد الأشخاص، ولا سيما الأطفال، الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويواجهون المجاعة. ولن يحصل أكثر من 320,000 حالة من الأطفال الذين يعانون من حالات سوء التغذية الحاد، وحوالي 1,000,000 حالة من الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية الحاد المعتدل على العلاج المنقذ للحياة. وهناك 2.8 مليون طفل لن يحصلوا على مساحيق المغذيات الدقيقة، ولن يحصل 4 ملايين طفل على مكملات فيتامين (أ)، الأمر الذي يزيد بشدة من ضعفهم في مواجهة سوء التغذية.

وسيواجه المزيد من النساء والرجال والفتيات والفتيان الموت أو الإصابة أو التشرد بسبب الصراع. وستؤدي الأعمال العدائية البرية الحية والقصف والغارات الجوية والألغام الأرضية ومتفجرات مخلفات الحرب إلى المزيد من الوفيات والإصابات بين المدنيين وسيجبر المزيد من المدنيين على الفرار بحثا عن الأمان. والتعرض للصراع سيسبب ضررا بدنيا ونفسيا طويل الأجل. وسيرتفع تعرض الأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من السكان المحتاجين ذوي الاحتياجات الشديدة للخطر، نتيجة للتخفيضات التي طرأت على خدمات الحماية المتخصصة والخدمات الصحية وتنسيق وإدارة المخيمات والمأوي والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم، والخدمات الأخرى. وسيفقد أكثر من 500,00 من النازحين اليمنيين المعرضين للخطر سبل الحصول على المأوى، مما يعرضهم وأسرهم لمخاطر حماية متزايدة، ولن يحصلوا على مساعدات فورية منفذة لحياتهم مثل أدوات النظافة الشخصية والمياه النظيفة. ولن يتمكن أكثر من 100,000 من النازحين اليمنيين المعرضين للخطر من الحصول على المساعدة وخدمات الحماية الحرجة مثل المساعدة القانونية والدعم النفسي والوقاية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال وإحالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الخدمات المتخصصة. وسيفقد أكثر من 135,000 لاجئ وملتمسي اللجوء إمكانية الحصول على الخدمات الغذائية والصحية والتعليمية العادية. فالمهاجرون وملتمسو اللجوء واللاجئين يعتمدون اعتمادا كاملا على المساعدة الإنسانية، وفي غياب الدعم، ستزداد أعداد الوفيات وستتدهور أحوالهم الصحية بشكل كبير، وستتأثر حالتهم الاجتماعية والاقتصادية بما يؤدي إلى آليات تأقلم مضرة في مواجهة الأخطار وإلى ارتفاع مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة.

وسيزداد تفشي الأمراض والاعتلال والوفيات. وسيؤدي ذلك إلى انقطاع خدمات المياه والصرف الصحي عن ملايين الناس الذين لن يتمكنوا بعد الان من الحصول بشكل منتظم على مياه الشرب النظيفة. وسيتعرض ملايين اليمنيين لخطر الموت بسبب الكوليرا وغيرها من الأمراض التي تنقلها المياه. وسيزداد خطر تفشي عدة أمراض مميتة، بما في ذلك الكوليرا والحصبة وفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) وحمى الضنك. وسوف تزداد القيود على اختبار وعلاج فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، مما يمكن الفيروس من الانتشار في جميع أنحاء البلاد ويؤثر على المزيد من الناس، بمن فيهم أولئك الذين يتعرضون بالفعل للجوع وسوء التغذية والأمراض المعدية الأخرى. وسيفقد أكثر من 2.5 مليون شخص وما يقرب من 150 مرفقا صحيا الدعم المقدم من مجموعة الخدمات الدنيا. وسيتم تعليق مدفوعات حوافز 4,000 عامل صحي. ولن تتمكن منظمة الصحة العالمية من توزيع الوقود على 206 مرفق صحي في جميع أنحاء البلاد، مما سيؤدي إلى توقف الخدمات المنقذة للحياة مثل غرف الطوارئ ووحدات الرعاية المركزة، بما في ذلك وحدات العناية المركزة المخصصة لحالات فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) التي تؤثر على 9 ملايين شخص. ولن يصل 1.3 مليون طفل دون سن الخامسة إلى الخدمات الصحية المنفذة للحياة والوقائية والعلاجية للأطفال. وسيصاب المزيد من الناس بالمرض ويموتون بسبب امراض يمكن الوقاية منها دون الحصول على العلاج. وسيتوقف التأهب للإمدادات، بما في ذلك الإمدادات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) والإشراف عليها، وإعداد الإمدادات للتصدي لتفشي الأمراض، ستتوقف أيضاً. وسيسهم ذلك في زيادة انتشار سوء التغذية الحاد وما يرتبط بذلك من مستويات الوفيات التي قد تصل إلى عتبتي الطوارئ والمجاعة.

وسوف تعاني النساء والفتيات من ذلك على نحو غير متناسب. وفي غياب التمويل، سيتوقف دعم الصحة الإنجابية. وهذا من شأنه أن يزيد على الفور من احتمال أن تصل معدلات الاعتلال والوفيات بين أكثر النساء والفتيات ضعفا إلى مستويات الطوارئ، كما أن الآلاف من النساء سيصبحن يعانين من مضاعفات في الولادة، نتيجة أسباب متعلقة بصحة الأم. ولن يتمكن 17 مستشفى في اليمن من توفير خدمات الصحة للأمهات، وهو ما يؤثر على ما يصل إلى 100,000 شخص. وستتعرض حياة 5.2 مليون امرأة في سن الإنجاب لمخاطر جسيمة، وقد يموت ما يصل إلى 3,000 امرأة بسبب المضاعفات أثناء الولادة. وستغلق المساحات الآمنة للناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ولن يتمكن مئات الآلاف من النساء والفتيات من الوصول إلى الخدمات المتخصصة التي يحتاجونها. ستفقد أكثر من مليون من النساء الأكثر ضعفاً إمكانية الوصول إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات الصحة العقلية، مما يزيد من مخاطر تعرضهن للعنف الذي يهدد الحياة والممارسات الاستغلالية من أجل البقاء. سيتم تعليق آلية المراقبة والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، وهي المعلومات الوحيدة في الوقت المناسب والموضوعية والدقيقة والموثوقة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع والمتاحة في البلاد.

لحج، اليمن
جاءت أسماء للحصول على مساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي في موقع توزيع بمحافظة لحج، 10 سبتمبر 2020.
الصورة من: برنامج الأغذية العالمي / محمود فاضل.

4.2
كيف أُساهم

ساهم في خطة الاستجابة الإنسانية للبلد
انظر الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية لليمن، وتقرير المراقبة، واتبرع مباشرة للمنظمات المشاركة في خطة الاستجابة الإنسانية، يرجى زيارة الموقع على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي:

https://www.unocha.org/yemen

ساهم من خلال الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ
يوفر الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ تمويلاً أولياً سريعاً للأنشطة المنقذة للحياة في بداية حالة الطوارئ وللعمليات الإنسانية الأساسية التي لم يُخصص لها التمويل الكافي في الأزمات المطولة. ويتلقى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يديره مكتب تنسيق الشئون الإنسانية مساهمات من جهات مانحة مختلفة -وبصفة رئيسية من الحكومات، ولكن أيضا من شركات خاصة ومؤسسات خيرية وأفراد-وتجمع هذه المساهمات في صندوق واحد. ويُستخدم هذا التمويل للأزمات في أي مكان من العالم. لمعرفة المزيد عن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وكيفية التبرع، يرجى زيارة موقعه الالكتروني على شبكة الانترنت من خلال الرابط التالي.

https://cerf.un.org/donate

ساهم من خلال صندوق التمويل الإنساني لليمن
صندوق التمويل الإنساني لليمن هو صندوق تمويل قُطري مشترك. صناديق التمويل القُطرية المشتركة هي أدوات تمويل إنساني متعددة المانحين أنشأها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ويديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على المستوى القُطري تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية. اعرف المزيد حول صندوق التمويل الإنساني المشترك وكيف تساهم من خلال الموقع التالي على شبكة الانترنت.

https://www.unocha.org/our-work/humanitarian-financing/country-based-pooled-funds-cbpf

تتوفر معلومات عن صندوق التمويل الإنساني لليمن وكيفية المساهمة على الموقع التالي على شبكة الانترنت.

https://www.unocha.org/yemen/about-yhf

الإبلاغ عن المساهمات من خلال خدمة التتبع المالي
يقوم مكتب تنسيق الشئون الإنسانية بإدارة خدمة التتبع المالي التي تسجل جميع المساهمات الإنسانية المبلغ عنها (نقدية وعينية، متعددة الأطراف، وثنائية الأطراف) في حالات الطوارئ. والغرض من هذا البرنامج هو إعطاء الفضل في ذلك وإبرازه للجهات المانحة عن سخائها، وإظهار المبلغ الإجمالي لتمويل الاستجابة، وكشف الثغرات في الخطط الإنسانية. وتشجع الجهات المانحة على الإبلاغ عن المساهمات المقدمة إلى البرنامج، إما عن طريق البريد الإلكتروني fts@un.org أو عن طريق نموذج تقرير التبرعات المتاح على الموقع التالي على شبكة الانترنت.

https://fts.unocha.org

4.3
التعليقات الختامية (الهوامش)

1 تم تطوير النهج المحسّن لدورة تخطيط البرامج الإنسانية من خلال عملية تشاور واسعة النطاق، بدأت في أواخر عام 2017 وأوائل عام 2018 لاستعراض الإنجازات الرئيسية لعمليات ومنتجات دورة البرامج الإنسانية وقيودها، بما في ذلك التوقيت والصلة والجودة. أقرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هذا النهج المحسّن في عام 2019.

2 الهدف الرئيسي من إطار التحليل المشترك بين القطاعات هو تزويد الفرق القطرية والشركاء العاملين في المجال الإنساني بإطار عمل وأدوات وأساليب مشتركة لإجراء تحليلات مشتركة بين القطاعات ووضع أساس لتحليل الاحتياجات المشتركة المنتظم وإثراء القرارات الاستراتيجية وتحليل الاستجابة وتخطيط ورصد الاستجابة الاستراتيجية اللاحقة. يوفر إطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات نهجاً منهجياً وعملية منطقية منظمة لدعم التحليل المشترك المنتظم للاحتياجات. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة هذا الرابط: https:// reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/JIAF%20 Guidance.pdf.

3 يعتمد التحليل على مقياس الشدة لإطار التحليل المشترك بين القطاعات، والذي يصنف الاحتياجات على النحو التالي: 1. لا توجد / حد أدنى؛ 2. الشدة؛ 3. الأزمة؛ 4. الطوارئ؛ 5. الكارثة. يمكن الإطلاع على المزيد من المعلومات حول مقياس الشدة على هذا الرابط: https://reliefweb.int/sites/ reliefweb.int/files/resources/JIAF%20 Guidance.pdf.

4 المهمشين هم فئة مهمشة في اليمن، ويشكلون حوالي 10 بالمائة من السكان. يتوفر المزيد من المعلومات حول هذه الفئة في هذه الوثيقة، في الفصل المعنون "الأشخاص الذين تم تحديد أولوياتهم للاستجابة لها".

5 للمزيد من المعلومات، أنظر المنهجية، استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021. تستند المؤشرات الحاسمة إلى نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وانتشار الأمراض المنقولة بالمياه والنواقل، ومعدلات الإصابات بين المدنيين.

6 قدم البنك الدولي من خلال آلية المؤسسة الدولية للتنمية أكثر من 1.77 مليار دولار أمريكي في الفترة 2017 – 2020 و 300 مليون دولار أمريكي إضافية في عام 2020.

7 يبحث مؤشر الجنس والعمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مدى معالجة إجراءات البرمجة الأساسية للفوارق المرتبطة بنوع الجنس والعمر في الاستجابة الإنسانية. للمزيد من المعلومات، أنظر "صحيفة معلومات مؤشر الجنس والعمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2018"، متاح على الرابط التالي: https://interagencystandingcommittee.org/system/files/iasc-gam-information-sheet.pdf.

8 لمزيد من المعلومات حول سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (وإطار المساءلة) بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني، 2017، أنظر الرابط التالي: https://interagencystandingcommittee.org/iasc- reference-group-gender- and-human-action / iasc-policy- and-Accountability-framework-Gender

9 للإطلاع على تقرير شامل عن إنجازات خطة الاستجابة الإنسانية الأخيرة في اليمن والتحديات التي واجهتها، أنظر "تقرير نهاية العام بشأن خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2019"، يونيو 2020. متاح على هذا الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ YHRP_2019_End%20of%20year%20report.pdf.

10 "تقييم أثر الحرب على التنمية في اليمن"، 22 أبريل 2019. تقرير مستقل بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، متاح على هذا الرابط: https://www.ye.undp.org/content/yemen/ar/home/library/assesing-the-effect-of-war-on-development-in-yemen.html.

11 يتم جمع بيانات مشروع رصد الأثر المدني من خلال بيانات منهجية ومفتوحة المصدر عن جميع حوادث العنف المسلح. تتم تنقية البيانات لتقييم الحوادث التي قد يكون لها أثر مدني محتمل، ثم يتم إجراء المزيد من البحث بشأن تلك الحوادث ومقارنتها عبر مصادر متعددة ووضع تسلسل لها بناءاً على درجة المصداقية. مشروع رصد الأثر المدني، التقرير السنوي لعام 2020، فبراير 2021. متاح على هذا الرابط: https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/2020%20CIMP%20Annual%20Report.pdf

12 مشروع رصد الأثر المدني، التقرير السنوي لعام 2020، فبراير 2021. متاح على هذا الرابط: https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/2020%20CIMP%20Annual%20Report.pdf

13 آلية المراقبة والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. تم تحديثها في 30 نوفمبر 2020. هذه الأرقام تشمل فقط الأرقام المسجلة التي تم التحقق منها بشكل مستقل؛ من المؤكد أن الأرقام الحقيقية أعلى.

14 تسبب عشرين حادث جماعي في مقتل أكثر من 10 أشخاص في حادثة واحدة في عام 2020. مشروع رصد الأثر المدني، التقرير السنوي لعام 2020، فبراير 2021. متاح على هذا الرابط: https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/2020%20CIMP%20 Annual%20Report.pdf.

15 خط أساس السكان لعام 2021، فريق العمل المعني بحركة السكان.

16 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021.

17 تتوقع آلية الاستجابة السريعة هذا الرقم في الباب المخصص لها في خطة الاستجابة الإنسانية هذه.

18 مشروع رصد الأثر المدني، التقرير السنوي لعام 2020، فبراير 2021. متاح على هذا الرابط: https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/2020%20CIMP%20Annual%20Report.pdf.

19 للمزيد من المعلومات، أنظر تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن: http://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/ details-map/en/c/1152947/?iso3=YEM.

20 للمزيد من المعلومات، أنظر تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن:
http://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/ details-map/ en/c/1153006/?iso3=YEM.

21 اليونيسيف. للمزيد من المعلومات، أنظر https://www.unicef.org/yemen/ .

22 استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

23 المجموعة القطاعية للتغذية، تقرير نهاية العام، 2020.

24 استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

25 استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

26 "تقييم أثر الحرب على التنمية في اليمن"، 22 أبريل 2019. تقرير مستقل بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، متاح على هذا الرابط:
https://www.ye.undp.org/content/yemen/ar/home/library/assesing-the-effect-of-war-on-development-in-yemen.html.

27 يرتبط كل هدف استراتيجي بالأهداف المحددة المقابلة، والتي تتوافق مع أهداف المجموعة القطاعية. تستند الأعداد المستهدفة بالهدف الاستراتيجي إلى الأعداد المستهدفة بالهدف المحدد والأعداد المستهدفة بأهداف المجموعة القطاعية. من أجل تجنب ازدواج العد، تسترشد الأهداف الاستراتيجية بأعلى عدد مستهدف بالهدف المحدد.

28 يتم تفعيل استجابات المستوى الثالث في حالات الطوارئ الإنسانية الأكثر تعقيداً وتحدياً، عندما يكون المستوى الأعلى من التعبئة مطلوباً، عبر منظومة العمل الإنساني، لضمان توفير القدرات والأنظمة المناسبة لتلبية الاحتياجات بفعالية.

29 أنظر تقرير نهاية العام بشأن خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2019:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YHRP_2019_End%20of%20year%20report.pdf.

30 مشروع رصد الأثر المدني، التقرير السنوي لعام 2020، فبراير 2021. متاح على هذا الرابط:
https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/2020%20CIMP%20Annual%20Report.pdf.

31 مشروع رصد الأثر المدني، التقرير السنوي لعام 2020، فبراير 2021. متاح على هذا الرابط:
https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/2020%20CIMP%20Annual%20Report.pdf.

32 استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن: الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، آخر المستجدات: يناير – سبتمبر 2020. متاح على هذا الرابط:
https://reliefweb.int/report/yemen/unfpa-yemen-response-mental-health-and-psychosocial-support-update-january-september#:~:text=In%20Yemen%2C%20an%20estimated%20one,nearly%20six%20years%20of%20conflict

33 نسبة النازحين إلى السكان المضيفين تبلغ ٪13. خط أساس السكان لعام 2021، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اليمن.

34 المجموعة القطاعية لتنسيق وإدارة المخيمات، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

35 للمزيد من المعلومات، أنظر تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن على هذا الرابط:
http://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/ details-map/ en/c/1152947/?iso3=YEM .
وتحليل سوء التغذية الحاد في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي على هذا الرابط:
http://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/ en/c/1153006/?iso3=YEM .

36 إجمالًا، فإن 55 بالمائة من الأسر تفتقر إلى الصابون، و 80 بالمائة من الأسر لا تعالج المياه في المنزل بسبب نقص الإمدادات. المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

37 المجموعة القطاعية للمأوى / المواد غير الغذائية، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

38 للمزيد من المعلومات، أنظر "تقرير بشأن الأوضاع" الصادر عن منظمة الصحة العالمية، ديسمبر 2020، العدد رقم 12، آخر المستجدات في اليمن. متاح على هذا الرابط:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO%20December%20Situation%20Report_28.01.2021.pdf.

39 المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

40 تُعد الأمراض المعدية (45 بالمائة) وتلوث المياه (34 بالمائة) من أشد التهديدات المبلغ عنها في مواقع النازحين داخلياً. المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

41 "تقييم الاحتياجات الديناميكية لليمن: المرحلة الثالثة"، مجموعة البنك الدولي، 2020. تم إجراء الدراسة في شراكة وثيقة مع الحكومة اليمنية. الدراسة متاحة على هذا الرابط:
https://reliefweb. int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen-Dynamic-Needs- Assessment-Phase-3-2020-Update.pdf.

42 آخر مستجدات عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 10 سبتمبر 2020. متاح على هذا الرابط:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20OPERATIONAL%20Update%20-10%20September%202020.pdf

43 تقرير برنامج الأغذية العالمي بشأن تحليل ومسح هشاشة الأسواق، سبتمبر 2020. متاح على هذا الرابط:
https://reliefweb.int/report/yemen/ yemen-mvam-bulletin-no54-july-august-september-2020.

44 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021.

45 "مذكرة إدارة وتنسيق المخيمات بشأن عمليات الإخلاء في مواقع استضافة النازحين"، سبتمبر 2020، متاحة على الرابط التالي:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Evictions%20of%20IDP%20Hosting%20Sites%20%20-%20Contextual%20Brief.pdf.

46 المجموعة القطاعية للمأوى، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

47 استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

48 المجموعة القطاعية للحماية، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

49 وفقاً للمجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة، تفتقر 91 بالمائة من مواقع النازحين داخلياً إلى ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الملائمة. المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

50 "سياق الحماية للمهاجرين الذين يمرون عبر اليمن"،2019 ، Meraki Labs، ورصد شركاء القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين. للمزيد من المعلومات، أنظر القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

51 الرقم مستمد من المقابلات العامة والمشاورات والمعلومات المستمدة من روايات متناقلة والتي تم جمعها من قبل شركاء القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين. للمزيد من المعلومات، أنظر القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

52 ذُكر أن أكثر من 80 بالمائة من المهاجرين لديهم أكثر من حاجة متداخلة، بما في ذلك الوصول إلى الغذاء والمياه والدعم الصحي في جميع نقاط رحلاتهم. معظم الأسر اللاجئة وطالبة اللجوء البالغ عددها 9,000 التي تم تقييمها في عام 2020 لديها حاجة واحدة أو أكثر من الاحتياجات المحددة بما في ذلك الحالات المرضية الخطيرة (13 بالمائة) والإعاقات (12 بالمائة). القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين، استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

53 عملية تسجيل المهاجرين، أكتوبر 2020. استعراض الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

54 عائشة الوراق ، "التهميش التاريخي والمنهجي لمجتمع المهمشين في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 يونيو 2019. متاح على هذا الرابط: https://sanaacenter. org/publications/analysis/7490.

55 عائشة الوراق ، "التهميش التاريخي والمنهجي لمجتمع المهمشين في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 يونيو 2019. متاح على هذا الرابط: https://sanaacenter. org/publications/analysis/7490.

56 مجلس اللاجئين الدانماركي والمجموعة القطاعية للحماية في اليمن، "لنا ولكن ليس ملكنا: الاستبعاد من المساعدات الإنسانية في اليمن"، وعائشة الوراق، "التهميش التاريخي والمنهجي لمجتمع المهمشين في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 يونيو 2019. متاح على هذا الرابط: https://sanaacenter.org/publications/analysis/7490.

57 مجلس اللاجئين الدانماركي، "لنا ولكن ليس ملكنا: الاستبعاد من المساعدات الإنسانية في اليمن"، 2020.

58 تقرير اليونيسيف بشأن الأوضاع في اليمن، يناير 2015، "التركيز الرئيسي: تقرير مسح المهمشين". متاح على هذا الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNICEF%20Yemen%20SitRep%20January%202015.pdf ، ومجلس اللاجئين الدانماركي والمجموعة القطاعية للحماية في اليمن "لنا ولكن ليس ملكنا: الاستبعاد من المساعدات الإنسانية في اليمن"، 2020.

59 مجلس اللاجئين الدانماركي والمجموعة القطاعية للحماية في اليمن "لنا ولكن ليس ملكنا: الاستبعاد من المساعدات الإنسانية في اليمن"، 2020.

60 "المستبعدين: العيش مع الإعاقة في النزاع المسلح في اليمن"، 2019، منظمة العفو الدولية. متاح على هذا الرابط: https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE3113832019ENGLISH.PDF.

61 "المستبعدين: العيش مع الإعاقة في النزاع المسلح في اليمن"، 2019، منظمة العفو الدولية. متاح على هذا الرابط: https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE3113832019ENGLISH.PDF.

62 مجلس اللاجئين الدانماركي والمجموعة القطاعية للحماية في اليمن "لنا ولكن ليس ملكنا: الاستبعاد من المساعدات الإنسانية في اليمن"، 2020، و "المستبعدين: العيش مع الإعاقة في النزاع المسلح في اليمن"، 2019، منظمة العفو الدولية. متاح على هذا الرابط: https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE3113832019ENGLISH.PDF.

63 مجلس اللاجئين الدانماركي والمجموعة القطاعية للحماية في اليمن "لنا ولكن ليس ملكنا: الاستبعاد من المساعدات الإنسانية في اليمن"، 2020.

64 "المستبعدين: العيش مع الإعاقة في النزاع المسلح في اليمن"، 2019، منظمة العفو الدولية. متاح على هذا الرابط: https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE3113832019ENGLISH.PDF.

65 "من الألف إلى الياء: تحليل النوع الاجتماعي والنزاع في اليمن،" تقرير بحثي، منظمة كير، مشروع القدرات الاحتياطية للنوع الاجتماعي الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأوكسفام، أكتوبر 2016. متاح على هذا الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/rr-yemen-gender-conflict-analysis-201016-en_0.pdf.

66 الجهات المكلفة بالمسئولية هي تلك التي يقع عليها التزام أو مسؤولية خاصة بموجب القانون الدولي باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها والامتناع عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويستخدم هذا المصطلح عادة للإشارة إلى الجهات الفاعلة التابعة للدولة، ولكن الجهات الفاعلة من غير الدول يمكن أيضا اعتبارها جهات مسؤولة.

67 تشير صعوبة الوصول إلى المناطق التي يصعب فيها الوصول الآمن والمستدام للمساعدة الإنسانية القائمة على مبادئ وتقديم الخدمات الإنسانية على نطاق يتناسب مع الاحتياجات نتيجة عوائق أو عقبات بيروقراطية وصراعات مسلحة، وانعدام الأمن، وعوائق لوجستية.

68 المعوقات البيروقراطية شملت مطالبة السلطات بالحصول على معلومات حساسة ومحمية؛ ومحاولات تقييد البرامج أو تغيير تصميم المشاريع؛ والتدخل في استهداف المستفيدين وتسجيلهم؛ وإعاقة عمليات تقييم الاحتياجات ورصدها؛ تقييد أو تعليق تنفيذ البرامج؛ عرقلة الحركات؛ وفرض ضرائب على عمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ والتدخل في التعاقد مع ناقلات البضائع ومواقع المكاتب والمستودعات؛ والتدخل في عمليات المناقصة والمشتريات.

69 المجلس النرويجي للآجئين والمجموعة القطاعية للحماية، " لنا .. ولكن ليست ملكنا: الاستبعاد من المساعدات الإنسانية في اليمن"، 2020.

70 منظمة هلب ايج انترناشيونال، المجلس الدولي للشباب – اليمن، وشركة برودجي للأنظمة، "تقييم احتياجات سريع للمسنين في اليمن"، سبتمبر 2019، متوفر على الرابط التالي: http://iycy.org/ar/node/686

71 معهد التنمية لما وراء البحار، "إشكالات المسائلة والنُهج الجماعية والمشاركة الإشراك المجتمعي في اليمن"، أغسطس 2020، متوفر على الرابط التالي: https://www.odi.org/publications/17174-accountability-dilemmas-and-collective-approaches-communication-and-community-engagement-yemen

72 المفوضية السامية لشؤون اللآجئين التابعة للأمم المتحدة، "المسح الخاص بالإتصال مع المجتمعات"، عرض تقديمي تم استعراضة لمجموعة العمل الخاصة بالإشراك المجتمعي في اليمن، أغسطس 2020.

73 "تعزيز التعاون عبر العلاقة بين مجال المساعدات الإنسانية، ومجال التنمية، ومجال السلام في اليمن"، ورقة خيارات، 2000، و "استكشاف السلام في العلاقة بين مجال المساعدات الإنسانية، ومجال التنمية، ومجال السلام (HDPN)" مجموعة النتائج 4 للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للتعاون الإنساني والتنموي، أكتوبر 2020. Inter-Agency Standing Committee Results Group 4 on Humanitarian- Development Collaboration

74 مزيد من المعلومات حول الصفقة الكبيرة، يرجى مراجعة "حول الصفقة الكبيرة"، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المتوفر على الرابط التالي: https://interagencystandingcommittee.org/about-the-grand-bargain

75 تم تدشين نظام النقد المشترك التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 2018. كان من بين الموقعين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اليونيسيف، المفوضية السامية لشؤون اللآجئين، وبرنامج الأغذية العالمي.

76 المزيد من التفاصيل حول وثيقة المساعدة النقدية متعددة الأغراض الداعمة للسرد الخاص بخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، وكذلك الأعمال الأخرى المتعلقة بمجموعة عمل النقد والاسواق في اليمن، متوفرة على الرابط التالي: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen/cash-and-marketing

77 "خيارات نهج التكلفة الخاص بخطة الاستجابة الإنسانية" متوفر على الرابط التالي: /www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/hrp_costing_methodology_options.pdf

78 راجع الإرشادات التشغيلية بشأن مسؤولية البيانات في العمل الإنساني للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 3 فبراير 2021، المتوفرة على الرابط التالي: https://interagencystandingcommittee.org/operational-response/iasc-operational-guidance-data-responsibility-humanitarian-action

79 قاعدة البيانات الخاصة بتقارير 4W تم تصميمها لتقديم معلومات بشأن (من) هي المنظمات و (ما) هي الأنشطة التي نفذتها و (أين) تم تنفيذها و (متى)؟ وهذه المعلومات تتيح لمنسقي المجموعات القطاعية والمنظمات تنسيق أنشطتهم بشكل فعَّال، والوصول إلى أهدافهم في الوقت المناسب، وضمان استيفاء الاحتياجات الإنسانية من دون ترك فجوات او تكرار.

80 تتمثل المجالات السبعة، التي تم تتبعها من قبل مجموعة العمل الفنية التي عقدتها حكومة السويد بمشاركة الوكالات التابعة للأمم المتحدة والشركاء الانسانيين، في ما يلي: 1) تجنب فرض الضرائب على المساعدات الإنسانية من خلال الرسوم أو أي شكل آخر من أشكال الضرائب؛ 2) تنفيذ القياسات الحيوية لبرنامج الأغذية العالمي وإعادة توجيه المشروع التجريبي وتوسيع نطاقه؛ 3) الموافقة على اتفاقيات المبادئ مع تجنب البنود التي تنتهك المبادئ الإنسانية؛ 4) تسهيل الموافقة في الوقت المناسب على الاتفاقات الفرعية للمشروع؛ 5) السماح بتقييمات غير مقيدة للاحتياجات بحيث يمكن تخصيص المساعدة على أساس الاحتياجات دون استبعاد السكان المهمشين؛ 6) احترام استقلالية ومساءلة العاملين في المجال الإنساني في إدارة المنح المقدمة من قبل المانحين؛ 7) تسهيل دخول العاملين في المجال الإنساني إلى اليمن وحركة العمليات في جميع أنحاء البلاد، وكذلك المراقبة.

81 ومن الأمثلة على تدابير التخفيف الخاصة بالمجموعة القطاعية، والتي تم تسليط الضوء عليها، هي التدابير المتخذة من قبل المجموعات القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتنسيق وإدارة المخيمات، والمأوى / المواد غير الغذائية، إضافة إلى آلية إعادة التوطين.

82 يسلط مخطط المعلومات الرسومي الضوء على نتائج مسح مساءلة خطة الاستجابة الإنسانية في سبتمبر 2020. ووجد المسح أن قيود المساءلة أصبحت أكثر وضوحاً في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المتأثرة بالصراع.

83 يسلط الرسم البياني الضوء على تدابير التخفيف المشتركة بين المجموعات التي تم تحديدها كجزء من آلية التنسيق المشتركة بين المجموعات وأنشطة تحليل الفريق القطري للعمل الإنساني في أبريل 2020.

84 يقوم نظام المعلومات الصحية التابع للمجموعة القطاعية للصحة في المديرية بجمع البيانات الشهرية وتحليلها والإبلاغ عنها مقابل 40 مؤشراً، وذلك من المرافق الصحية التي يدعمها الشركاء. وتشتمل التقارير على الاستشارة وبيانات الاستشفاء.

85 وفقاً للمجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، في المديريات ذات الأولوية العالية فيما يتعلق بالكوليرا، فإنه يفتقر 62 في المائة من الأسر إلى مصدر آمن للمياه. ويتمتع فقط 48 في المائة من الأسر في المناطق ذات الأولوية فيما يتعلق بالكوليرا بإمكانية الوصول إلى الصرف الصحي المعزز، وفق تقييم الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

86 وفقاً للمجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فقد لوحظ وجود التغوط في العراء في 88 في المائة من جميع المديريات ذات الأولوية فيما يتعلق بالكوليرا.

87 يُذكر أن مرض الإسهال هو أحد الأمراض الرئيسية في اليمن، والذي يشكل 7 إلى 12 في المائة من إجمالي حالات المرض المبلغ عنها، وفقاً لنظام الإنذار المبكر بالأمراض التابع لمنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة والسكان.

88 وفقا للمجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فقد أفاد 74 في المائة من الأسر في المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل وما فوقها بأنها لا تحصل على الصابون. ويقضي ما مجموعه 75 في المائة من الأسر أكثر من 30 دقيقة في اليوم في جمع المياه، بينما يقوم 13 في المائة فقط بمعالجة المياه في المنزل، وفق تقييم الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021.

89 تعتمد ما نسبته 30 بالمائة من المواقع على نقل المياه بالشاحنات، وفق تقارير رصد المواقع من المجموعة القطاعية لإدارة وتنسيق المخيمات.

90 معايير "سفير" هي مجموعة من المعايير الإنسانية في أربعة مجالات للاستجابة وهي: إمدادات المياه، والصرف الصحي والنظافة، والأمن الغذائي والتغذية، والمأوى والاستيطان، والصحة. لمعلومات أكثر، يرجى زيارة الموقع: spherestandards.com

91 بيانات القيد من وزارة التربية والتعليم وخط الأساس السكاني 2021، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية اليمن

92 تضم المجموعة القطاعية للمأوى / المواد غير الغذائية 45 شريكًا نشطًا بالإضافة إلى شبكة مكونة من 122 منظمة محلية.

93 حدد الاستعراض العالم للاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2021 أن الوضع الإنساني في اليمن من المرجح أن يزداد سوءًا في عام 2021. ففي الأشهر الستة الأولى من عام 2021، من المتوقع حدوث تدهور ملحوظ في المقاييس الكمية والنوعية للصراع والاضطرابات المدنية بسبب تعقيد وتفاقم الأوضاع والاضطرابات المدنية وتداخل التطورات الجيوسياسية والأمنية والنقدية. ومن المتوقع أن تؤدي الأعمال العدائية المستمرة وكذلك عدم وجود تسوية سياسية إلى زيادة النزوح ومواطن الضعف وتمهيد الطريق لمزيد من تدهور الوضع.

94 في بداية الاستجابة 72 ساعة للمأوى / المواد غير الغذائية، لم تسمح ندرة المخزونات للأسف بالاستجابة الكاملة، مما ترك 67 في المائة من الاحتياجات مكشوفة و51 في المائة من الاحتياجات للحوادث المتعلقة بالسيول.

95 "إرشادات منظمة الصحة العالمية للإسكان والصحة"، 23 نوفمبر 2018م، https://www.who.int/publications/i/item/9789241550376، وجيمس كريجر، دكتوراه في الطب، ام بي اتش، ودونا إل هيغينز، دكتوراه، "الإسكان والصحة: حان الوقت مرة أخرى للصحة العامة والعمل،" مايو 2002م، https: //www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1447157/.

96 تشير تقدير المجموعة القطاعية للمأوى/المواد غير الغذائية أن نقص الوقود في عام 2020 ساهم في زيادة بنسبة 5 إلى 10 في المائة، مما أثر على الميزانية الإجمالية للمجموعة القطاعية.

97 يتم الحصول على العناصر المشتراة دوليًا من خلال المخزون العالمي للمأوى / المواد غير الغذائية وتتكون بشكل أساسي من البطانيات والأغطية البلاستيكية، وهي مكلفة وغير متوفرة من السوق المحلية بالحد الأدنى من المعايير المطلوبة. يتم حساب الميزانية الإجمالية للمجموعة القطاعية المأوى / المواد غير الغذائية في خط حساب مشترك. سيؤدي عدم وجود مثل هذا الخط إلى زيادة التكلفة الإجمالية بنحو 20 في المائة.